١٢ ـ موقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى: (الأدوار والمحددات ـ الرؤية والرسالة)

د. عبد الخبير عطا(*)

مقدمة

عند تحليل وتقييم موقف كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى من الحرب كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى أو العالمى؛ يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية، تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول، ويمكن تصور هذه المنظمة أو تلك كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية، يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلّب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ أنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية تتطور من خلال تطوّر قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها:

١ ـ الاتصالات الدبلوماسية.

٢ ـ المؤتمرات الدولية.

٣ ـ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

(*) أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، كلية التجارة ـ جامعة أسيوط.

بيد أن قدرة المنظمات الدولية على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول، ومنها[١]: المحيط الخارجى للمنظمة الدولية والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية وقيادة المنظمة الدولية. ويقصد بذلك قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة[٢].

وهنا تجدر الإشارة إلى دراسة «اللوبى الإسرائيلى والسياسة الخارجية الأمريكية»[٣]؛ ذلك أن «السياسة الأمريكية تؤثر فى كل ركن من أركان الكرة الأرضية؛ ومن ثم تريد كل البلدان أن تفهم القوى التى توجه هذه السياسة، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط؛ نظرًا لأهميتها الإستراتيجية الكبيرة»[٤]؛ ولذلك بدأ الكاتبان الأمريكيان John «جون ميرشيمر وستيفن والت[٥] بهذا الاستهلال Mearsheimer and Stephen Walt ـ «ستيفن والت»، عميد كلية جون أوف كيندى للحكومة بجامعة هارفارد الشهيرة، و«جون ميرشيمر» أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو ـ دراستهما تحت عنوان «اللوبى الإسرائيلى والسياسة الخارجية الأمريكية». وقد نشرت هذه الدراسة فى مجلة «لندن ريفيو أوف بوكس ـ The London Review of Books» بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠٦[٦]؛ وهو ما يتصل اتصالاً مباشرًا بموضوع هذه الدراسة.

* * *

أولاً: الإطار المفاهيمى والمنهاجى للتحليل

موضع المنظمات الدولية الإقليمية من عملية تحديد أطراف العلاقات الدولية: وحدات ممارسة وتحليل السياسات الخارجية/ الكونية[٧] Actors in International Political Relations: State and Non-State Actors **الانتقال من منظور الدولة إلى منظور المجتمع العالمى/ الكونى: رؤية إستراتيجية مستقبلية مقارنة.**

عند تحليل وتقييم موقف كل من **جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى**؛ يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول، ويمكن تصور هذه المنظمة أو تلك كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة

بصياغتها، من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ أنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية، تتطوّر من خلال تطور قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجّهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية، المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة تختلف من منظمة إلى أخرى؛ وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول، ومنها[٨]: **المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية وقيادة المنظمة الدولية. ويقصد بذلك قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة.**

درج التحليل التقليدى للسياسة الخارجية على اعتبار أنّ الدولة هى الفاعل الرئيس إن لم يكن الوحيد فى السياسة الخارجية؛ فالدولة بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوّة هى الوحدة الرئيسة القادرة على العمل الخارجى المؤثر؛ ومن ثمّ انتهى التحليل التقليدى إلى أنّ دراسة السياسة الخارجيّة تقتصر على الدول؛ أى على دراسة السياسة الخارجية للدول، بحكم أنّ الدولة هى الكيان الوحيد القادر على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، كما أنّ الكيانات الأخرى (كالمنظّمات الدولية الحكومية وغير الحكومية) ليست إلا أدوات فى يد الدول، ولا تستطيع المُبادأة فى مجال السياسة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك فإنّ التحليل التقليدى انطلق من مفهوم السيادة القانونية على إقليم معين؛ فالدول هى الكيانات الوحيدة التى يُمكن أن تتمتع بالسيادة، وبالتالى هى الكيانات الوحيدة القادرة على التأثير فى مُجريات السلوك الدولى، ولكن هذا التحليل التقليدى تم تجاوزه مع التركيز على التحليل الحديث كما يوضح الشكل رقم (١) ص ٤٢٠.

كان التحليل التقليدى (منظور الدولة) يُعبِّر عن طبيعة العلاقات الدولية حتى النصف الثانى من القرن العشرين تقريبًا؛ ذلك أنّه حتى هذه الفترة اتسمت العلاقات الدولية بثلاث ظواهر: الظاهرة الأولى هى محدودية عدد الدول الكائنة فى النسق/ النظام الدولى؛ ففى أوائل القرن التاسع عشر كانت السياسة الدولية تدور بين مجموعة محدودة من الدول هى: بريطانيا، وفرنسا، وبروسيا، والنمسا، وإلى حدٍّ أقل: السويد، وهولندا،

والولايات المتحدة، والدولة العثمانية، والبرتغال، ومجموعة من الدويلات الألمانية. والظاهرة الثانية هى أنّ الدول كانت هى الكيانات الرئيسة ـ إن لم تكن الوحيدة ـ فى نسق النظام الدولى. والظاهرة الثالثة هى أنّ تلك الدول كانت تمثل كيانات متكاملة ذات تأثير فعّال فى النسق الدولى. وابتداء من النصف الثانى للقرن العشرين ازداد عدد الدول الكائنة فى النسق/ النظام الدولى حتى وصل إلى حوالى ١٨٤ دولة، كما بدأت تظهر كيانات جديدة فى النسق الدولى بجوار الدول، بل وازداد عدد تلك الكيانات ليتعدى عدد الدول فى قائمة النسق الدولى. فحسب إحصاءات أوائل الثمانينيات هناك حوالى ٣٠٠ شركة مُتعدّدة الجنسيّة يزيد حجم مبيعات أصغرها على بليون دولار، وقد يصل هذا الحجم إلى حوالى ٨٠ بليون دولار، كما هو الحال فى شركة جنرال موتورز. وهناك حوالى ٢٣٠ مُنظّمة دولية حكومية، وحوالى ٢٢٠٠ منظّمة دولية غير حكومية. زيادة على ذلك؛ فإنّ عدداً هامّا من تلك الدول لا يمتلك المقومات الحقيقية للدولة، ويفتقر إلى القدرة على صياغة وتنفيذ سياسة خارجية مؤثرة فى النسق الدولى. إزاء هذين التطورين فقد منظور الدولة مصداقيته إلى حدٍّ كبير، خاصة بعد أن تبين أنه قد يقود دارسى السياسة الخارجية إلى نتائج مُضللة. فنموذج الدولة يقودنا إلى دراسة السياسات الخارجية لبعض الدول التى قد لا يكون لها وزن حقيقى فى سير التفاعلات الدولية لمجرد أنها تتمتع بالسيادة القانونية[٩]. ومن ناحية أخرى فإن منظور الدولة يقودنا إلى إهمال كيانات أخرى كشركة جنرال موتورز، والكنيسة الرومانية الكاثوليكية، ومنظمة التحرير الفلسطينية (أو ما يعبر عنه باللادول rs Non-State Acto) لمجرد أنّها لا تتمتّع بالسيادة، أو صفة الدولة، وهى وحدات ذات تأثير فعّال فى مجريات التفاعل العالمى، كما أنها تمتلك برامج متكاملة للسلوك فى المجال العالمى. فمنظمة التحرير الفلسطينية مثلاً لها برنامج للعمل السياسى فى الشرق الأوسط. والشركات متعددة الجنسية ـ كشركة جنرال موتورز وشركة وستنجهاوس ـ لها برامج للعمل فى مختلف أنحاء العالم. ومن الثابت أنّ هذه الوحدات قادرة على التعامل فى محيط العلاقات الدولية وصياغة سياسات خارجية مؤثرة[١٠].

ومن هنا فإن التحليل الحديث للسياسة الخارجية (منظور المجتمع العالمى) اتجه إلى التخلى عن التعريف القانونى؛ ومن ثم تعريف وحدات السياسة الخارجية طبقًا للصفة السلوكية المسماة «الاستقلال ـ Autonomy» ويُقصد بالاستقلال فى هذا المجال القدرة على صياغة وتطبيق برنامج عمل قادر على «التأثير» فى مجرى العلاقات الدولية، وبشكل

لا يُمكن التنبؤ به تمامًا بمجرد معرفة خصائص الوحدات الأخرى، وذلك فى إطار تنظيمى معين[١١]. هذا المعيار فى الواقع يتضمّن ثلاثة أبعاد رئيسة:

الأول: هو أن السياسة الخارجية للوحدة تنبع بشكل رئيس من الخصائص الذاتية للوحدة، ومن الإرادة الذاتية لصانعى سياستها. فإذا كانت السياسة الخارجية لدولة مثل بوتان تنبع من خصائص وحدة أخرى وهى الهند؛ فإنه فى هذه الحالة لا يمكن اعتبار بوتان دولة ذات سياسة خارجية؛ فطبقًا لاتفاقية وقعتها الهند مع بوتان سنة ١٩٤٩ فإن الأخيرة لا تستطيع اتخاذ أى قرار بشأن علاقاتها الخارجية إلا بعد استشارة حكومة الهند، رغم أن بوتان أصبحت عضوًا كاملاً فى الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٧١.

الثانى: هو أن السياسة الخارجية للوحدة تؤثر بطريق مباشر فى سياسات الوحدات الأخرى، وبالتالى فإن لها وزنًا يعتدّ به فى تحليل السياسات الخارجية للكيانات الأخرى؛ فرغم الاستقلال النسبى لسياسات وحدات دولية مثل جامبيا، أو ناورو، أو لوكسمبرج فإننا نتساءل عن قدرة تلك الوحدات على التأثير فى التفاعلات العالمية الرئيسة فى إفريقيا أو أوروبا الغربية، أو النسق الدولى.

الثالث: أن هذا البرنامج لا يصوغه ويُنفذه فرد بذاته، ولكنه يتم فى إطار تنظيم معين يقوم بمهمة تعبئة الموارد وتطبيق البرنامج؛ ومن ثمّ فإننا نستبعد من التعريف «الأفراد» الذين يتصرفون فى المجال الدولى بصفتهم الفردية.

ومن هنا فإن المنظور الحديث لا يهتم كثيرًا «بالمعيار القانونى» (السيادة)، ولكن «بمعيار سلوكى» هو «القدرة على التأثير المستقل»؛ ولذلك فإن ميدان وحدات السياسة الخارجية يتسع ليشمل: الدول، والشركات متعددة الجنسية، والمنظمات الدولية، والمنظمات السياسية (كمنظمة التحرير، وجبهة تحرير إرتريا)، وغيرها. وقد عبّر عن ذلك ديفيد سينجر أحد روّاد منظور المجتمع العالمى، حين قدّم ما أسماه «النموذج التنموى للسياسة العالمية»، ومؤداه أن «النسق العالمى» هو وحدة متكاملة تنطوى على مجموعة من الأنساق والوحدات الفرعية، التى تبدأ من الوحدات داخل الدولة كنقابات العمال، والدول، والأحلاف الدولية، والمنظمات الدولية وغيرها، وكلها وحدات تظهر فى النسق العالمى بأشكال متفاوتة وبدرجات مختلفة من التأثير[١٢]؛ ومن ثمّ فالمؤسسات الداخلية قد تُصبح - بين بعض المراحل - وحدات للسياسة الخارجية.

انطلاقًا من مفهوم الاستقلال كمعيار لتعريف الوحدة الدولية أو الفاعل الدولى؛ فإنه يمكن التمييز بين أربعة أنماط من الفاعلين الدوليين:

- **فاعل حكومى مكوّن من وحدة واحدة**: ويُقصد به الفاعلون التقليديون (الدول) وغيرهم من المؤسسات الفرعية الحكومية، والتى يُعبَّر عنها فى بعض الأحيان بـ «الفاعلين عبر الحكوميين - Transgovernmental Actors» كوكالة التنمية الدولية الأمريكية، وهيئة الأمن القومى السوفيتى، ومقاطعة كويبيك فى كندا.

- **فاعل حكومى مكوّن من وحدات متعددة**: ويُقصد به كل وحدة دولية تتكوّن من مجموعة من الدول. ويضم هذا النوع من الفاعلين كل المنظمات الدولية الحكومية كالأمم المتحدة وحلف الأطلنطى، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

- **فاعل غير حكومى مكون من وحدة واحدة**: وينصرف هذا النوع من الوحدات الدولية إلى تلك الوحدات غير الحكومية التى تتمركز فى إطار دولة واحدة، ومن ذلك القبارصة الأتراك، والمجتمع الصهيونى الأمريكى.

- **فاعل غير حكومى مكون من وحدات متعددة**: ينصرف هذا النوع من الفاعلين إلى تلك الوحدات الدولية غير الحكومية العاملة عبر الحدود الدولية، ومن ذلك بعض حركات التحرير القومية (كمنظمة التحرير الفلسطينية)، والشركات الدولية متعددة الجنسية، والصليب الأحمر، والكنيسة الكاثوليكية، وغيرها من الوحدات التى يُعبَّر عنها بـ «الفاعلين عبر القوميين[١٣] - Transnational actors».

للبرهنة على صدق افتراضات منظور المجتمع العالمى فى تحليل السياسة الخارجية؛ فإننا سنحاول أن نستعرض بعض الوحدات الجديدة فى العلاقات الدولية التى درج التقليديون على استبعادها من مجال السياسة الخارجية، وهى بالتحديد المنظمة الدولية، والشركات متعددة الجنسية، وجماعات المصالح، وحركات التحرر الوطنى، ونتناول كلا منها بشىء من الإيجاز كالتالى:

١ - المنظمات الدولية: جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية

فالنظرة التقليدية للمنظمة الدولية تنهض على أن المنظمة هى مجرد منتدى للدول

الأعضاء، بيد أنه يمكن تصوُّر تلك المنظمة كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ أنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية تتطوّر من خلال تطوُّر قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجّهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية، المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول، ومنها[١٤]: **المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية، وقيادة المنظمة الدولية، ويقصد بذلك قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة** (وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى **جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى**)؛ حيث يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول:

(أ) المحيط الخارجى للمنظمة الدولية: ففى حالة الصراع الدولى الحاد؛ تتّجه القوى الكبرى إلى استعمال المنظمات الدولية كأداة فى الصراع؛ بحيث تقل قدرتها على صياغة سياسة خارجية مستقلة، بينما فى أوقات الهدوء الدولى تزداد قدرة المنظمة على بلورة تلك السياسة. كذلك فإن وجود وضع غير مستقر فى محيط المنظمة، أو وجود عدو مباشر؛ يساعد على بلورة المقدرة السياسية الخارجية للمنظمة، ومن أمثلة ذلك وجود إسرائيل وجنوب إفريقيا كمصدرين لتهديد جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية؛ ممّا دفع المنظمتين إلى اتخاذ سياسات قوية تجاه الدولتين؛ فالمقاطعة تبلورت كجزء من السياسة الخارجية لجامعة الدول العربية تجاه إسرائيل، ومنظمة الوحدة الإفريقية تجاه جنوب إفريقيا.

(ب) المحيط الداخلى للمنظمة الدولية: كلما زاد التشابه والتناسق بين الدول الأعضاء، أو تشابه مواقعها فى النسق الدولى؛ زادت قدرة المنظمة على صياغة سياسة خارجية متكاملة، ومن ذلك التشابه الحضارى بين دول غرب أوروبا وأثره على تطور الجماعة الاقتصادية

الأوروبية. كذلك كلما زادت درجة اتفاق الدول الأعضاء على عناصر أساسية للعمل السياسى الخارجى، زادت قدرة المنظمة على صياغة تلك السياسة؛ فهناك اتفاق مثلاً بين الدول الإفريقية على مبدأ مكافحة التمييز العنصرى، ومبدأ احترام الحدود الراهنة؛ ممّا يُمكّن منظّمة الوحدة الإفريقية من بلورة سياسة خارجية مشتركة.

(ج) قيادة المنظمة الدولية: ونقصد بذلك **قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة**: فقد برهنت التجارب على أنّ القيود القانونية التى تضعها الدول على عمل الأمانة العامة قد لا تُشكّل قيوداً حقيقية، إذا اتّسمت الأمانة العامة بالديناميكية والقدرة على ابتكار السياسات، ومن ذلك دور همرشولد فى الأمم المتحدة؛ إذ يرجع له الفضل فى بلورة الكثير من الأساليب الدبلوماسيّة التى لم يتصورها واضعو ميثاق الأمم المتحدة، ومنها «سياسة الدبلوماسية المانعة ـ Preventive Diplomacy»، ونقصد بها سياسة الأمم المتحدة فى عزل المناعات فى الدول اللامنحازة عن تدخلات القوى العظمى، والحفاظ على الطابع المحلى للمنازعات.

ولذلك يُشير بعض الدارسين إلى «السوق الأوروبية المشتركة» كفاعل فى ميدان السياسة الخارجية، فمعاهدة روما التى تأسّست السوق بموجبها أعطت للأجهزة العليا فى السوق الأوروبية المشتركة سُلطة اتخاذ قرارات فى ميدان السياسة الخارجية، وبالذات فى المجالات الاقتصادية والفنية من تلك السياسة، كما أن العديد من الدول تتبادل التمثيل الدبلوماسى مع السوق كوحدة دولية، وفى ذلك يقول كابوراسو: «إنّ السوق الأوروبية المشتركة تواجه بيئتها كوحدة؛ فهى توقّع المعاهدات المشتركة وتستقبل السفراء، وتصوغ السياسات تجاه الدول النامية. وعلى هذا المستوى فإن السوق المشتركة تُعتبر شخصًا دوليًا متميزًا مستقلاً عن أبويه وقادرًا على الدخول فى المجال السياسى الدولى على أساس قدراته الذاتية»(١٥).

ومن هنا يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول.

كذلك يُمكن تناول حالة «الشركات متعدّدة الجنسية ـ Multi-national Corporations» لتحديد ما إذا كان لتلك الشركات «سياسة خارجية». فالشركات متعدّدة الجنسيّة تقوم بأنشطة مُحدّدة الأهداف (هى أساسًا الربح) عبر الحدود القوميّة للدول، تُؤثّر فى أحيان

كثيرة فى التفاعلات السياسية فى تلك الدول، وقد تتعارض مع السياسات الخارجية لتلك الدول. من ناحية أخرى فإن سياسات الشركات متعدّدة الجنسيّة، برغم التزامها بسياسات الدول التى تعمل فيها؛ تنبع أساسًا من مجلس الإدارة التنفيذى للشركة، الذى يُشبه فى أغلب الأحيان مجلس الوزراء. ومن هنا يُمكن القول إنّ كثيرًا من الشركات متعدّدة الجنسية هى فى الواقع كيانات لها سياسات خارجية(١٦).

ولكى نُوضّح ما نقول فإننا سنضرب أمثلة ببعض الشركات متعددّة الجنسيّة. ويتعلق المثال الأول بحالة «شركة التليفون والتلغراف الدولية»، وهى شركة أمريكية أساسًا تدير مجموعة ضخمة من الشركات فى أمريكا اللاتينية وأوروبا، وتقوم بصناعة الأجهزة الإلكترونية بحكم نشاطها فى مجال الاتصالات التليفونية والتلغرافية؛ فقد أقامت الشركة علاقات قويّة مع المخابرات الأمريكية، وقد حاولت الشركة بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية الحيلولة دون انتخاب الرئيس الماركسى اللينذى؛ حيث إنه كان يميل إلى فرض سيطرة حكومته الاشتراكية على فرع الشركة فى شيلى. ولمّا فشلت الشركة فى ذلك تواطأت مع بعض قادة القوات المسلّحة فى شيلى لشَن انقلاب ضدّ الرئيس اللينذى، مهّدت له الشركة بتخفيض نشاطها فى شيلى بهدف إحداث اضطراب فى اقتصاد شيلى. كذلك فهناك حالة مجموعة الشركات البترولية العاملة فى الشرق الأوسط والمسماة «الأخوات السبع»، وقد أثبتت تحقيقات لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ أن «الأخوات السبع» كانت لها سياستها المحددة فى الشرق الأوسط التى تختلف عن السياسة الأمريكية الرسمية؛ فقد اتبعت الشركات سياسة خارجية أساسها إقامة علاقات الصداقة مع النُّخب السياسية العربية، بينما كانت الحكومة الأمريكية تتبع سياسات موالية لإسرائيل. كذلك تجدر الإشارة إلى حالة هامة فى السياسة الخارجية الكندية سنة ١٩٧٩م، حينما تمّ انتخاب حكومة المحافظين بزعامة جوزيف كلارك، والذى كان قد أعلن أثناء حملته الانتخابية التزامه بنقل السفارة الكندية فى إسرائيل من تلّ أبيب إلى القدس، وذلك حتى يضمن الفوز بدائرتين انتخابيّتين فى تورنتو بهما مجموعة يهودية قويّة. وبمجرّد انتخابه أعلن كلارك أنّ أوّل إجراءات سياسته الخارجية ستكون نقل السفارة، وعلى الفور تدخّلت الشركات الكندية متعددة الجنسية، وبالذات شركة التليفون الكندية (بلْ كندا)، والتى كانت تقوم بنشاط فى المملكة العربية السعودية يُناهز البليون دولار، فشَنت حملة سياسية على مستوى الرأى العام الكندى، ومستوى مجلس الوزراء الكندى، حذّرت فيها

رئيس الوزراء الجديد من مغبّة هذه الخطوة التى ستضُرّ بمصالحها فى الشرق الأوسط. وبالفعل فقد تراجع رئيس الوزراء عن خطوته تحت الضغط الذى مارسته الشركات الكندية (والدول العربية).

ـ كذلك فإن جماعات المصالح يُمكن أن تكون لها سياسات خارجية متكاملة مستقلّة عن السياسات الخارجية للدولة التى تعمل فى إطارها، وتنتج آثارًا هامة فى النسق الدولى. ولعلّ أشهر تلك الجماعات هو «اتّحاد العمّال الأمريكى»، و«مؤتمر المنظّمات الصناعية»، فرغم أنّ الاتحاد هو تنظيم يهدف إلى حماية مصالح العمّال الأمريكيين، إلاّ أنّه قد طوّر لنفسه برنامجًا متكاملاً للسياسة الخارجية أصبح تدريجيًا جزءًا متكاملاً من برنامجه العام. وقد فسّر البعض اهتمام اتحاد العمال الأمريكى بقضايا السياسة الخارجية بأنّ مصلحة الاتحاد فى تقوية مركزه إزاء الشركات الأمريكية الصناعية تتطلّب تقوية اتحادات العمال فى الخارج؛ حيث تعمل تلك الشركات، بحيث لا تستطيع أن تستبدل بالعمّال الأمريكيين عُمالاً آخرين من الخارج أقلّ تكلفة. هذا بالإضافة إلى العداء الأصيل الذى يُضمره اتّحاد العمال الأمريكى للشيوعية، والتى يرى أنها تنتهى بسحق الوجود المستقلّ لنقابات العمال[١٧]. ويُوضّح استعراض برنامج السياسة الخارجية لاتحاد العمال الأمريكى أنّ هذا البرنامج لم يكن دائمًا مُتسقًا مع المسار العام للسياسة الخارجية للحكومة الأمريكية؛ فتَحْتَ رئاسة جورج مينى عارض الاتحاد سياسة العزلة التى اتّبعتها الحكومة الأمريكية قبل بيرل هاربور سنة ١٩٤١، وساعد على إنشاء اتحادات عالمية مناهضة لألمانيا النازية فى أوروبا، كذلك عارض الاتحاد كثيرًا من السياسات الاستعمارية الأوروبية فى آسيا وإفريقيا والتى أيّدتها الحكومة الأمريكية. كذلك فقد أيّد الاتحاد إنشاء إسرائيل فى مؤتمره المنعقد سنة ١٩٢٨، وذلك قبل سنوات عديدة من اهتمام الحكومة الأمريكية بالقضية، ومنذ ذلك الوقت والاتحاد أكثر تعاطفًا وتأييدًا لإسرائيل مما اعتادت عليه الحكومة الأمريكية ذاتها[١٨].

ـ وأخيرًا فإنه يمكن أن نتحدّث عن السياسة الخارجية لحركات التحرير الوطنى كجبهة التحرير الجزائرية، وجبهة التحرير الفيتنامية الجنوبية وجبهة تحرير ناميبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، فهذه الحركات تؤثر فى السياسة الدولية بشكل واضح، فقد استطاعت جبهتا التحرير الجزائرية والفيتنامية أن تنهيا الوجود الاستعمارى الفرنسى والأمريكى فى الجزائر وفيتنام على التوالى. كما أن حركات التحرير الوطنى تدخل فى شبكة علاقات سياسية

ودبلوماسية واقتصادية وعسكرية مع الدول، ابتداء من حضور المفاوضات وتبادل التمثيل الدبلوماسى حتى الحرب، كما أن لكل منها برنامج عمل محدد تجاه الوحدات الدولية الأخرى، وبالذات تجاه تلك الوحدات ذات العلاقة بهدف التحرر. ويمكن أن نضرب مثالاً لذلك بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فالمنظمة تصوغ سياستها الخارجية فى إطار المجلس الوطنى الفلسطينى واللجنة التنفيذية للمنظمة. وقد حقّقت برنامجًا للعمل لتحقيق أهدافها الرئيسة، ودخلت فى شبكة من التفاعلات مع القوى الإقليمية والعالمية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية[١٩].

ولا يعنى هذا التحليل تماثل كل الوحدات الدولية فى أنماط سياساتها الخارجية أو القوى المُشكّلة لتلك السياسات؛ فالواقع أن السياسة الخارجية لغير الدول، أو الدول تتميّز بخصائص تختلف عن الخصائص التى تُميّز السياسة الخارجيّة للدول، وعلى سبيل المثال فحركات التحرر الوطنى تواجه مشكلات خاصة بها كمشكلة شرعيتها أمام شعبها، ومشكلة افتقارها إلى قاعدة إقليمية «مشروعة» للعمل العسكرى والسياسى؛ ومن ثمّ فإن المؤثرات التى تتفاعل فى صياغة السياسة الخارجية لحركات التحرير الوطنى تختلف عن تلك المتغيرات التى تؤثر فى السياسة الخارجية للدول، ولكن هذا لا ينفى أن حركات التحرير الوطنى هى وحدات سياسة خارجية فى التحليل النهائى.

٢ـ التصور الإسلامى لوحدات التحليل فى السياسات العالمية/الكونية على المستوى العملى الخاضع للملاحظة والاستقراء: يمكن تحديد وحدات تأثير أخرى مختلفة[٢٠]. ومن نافلة القول أن نذكر هنا أن مثل هذا التحديد يخضع لعاملى الزمن والبيئة، فمعظم هذه الوحدات قد يظهر فى عصر ويختفى فى آخر، وقد يستتبعه وجود بيئة سياسية عالمية معينة، ثم ينقرض وجوده أو يضعف بتغير تلك البيئة. وفى هذا العصر يمكن أن يلاحظ دارس العلاقات الدولية من «منظور إسلامى» أن أبرز وحدات التأثير والنفوذ فى النطاق العالمى هى:

(أ) الدول القومية: ومن بينها دول العالم الإسلامى الحاضرة؛ إذ أنها فى غالبها قد قامت على أساس النموذج الأوروبى للدولة القومية.

(ب) الشركات متعددة الجنسيات: وكثير من هذه الشركات يمارس نفوذًا غالبًا أعظم مما تمارسه دولة مجتمعة؛ وذلك راجع إلى إمكانات تلك الشركات، فشركة

«إكسون ـ Exxon» مثلاً تعادل إمكاناتها المادية ـ مقاسة ومقارنة بنتائج الدخل القومى حجم اقتصاديات عدة دول مجتمعة، وهى تقع فى المرتبة العشرين بين مجموعة (GNP) الوحدات الاقتصادية العالمية، بما فيها الدول القومية المائة والثمانين والنيف. وكثير من هذه الشركات يقوم بمهام ذات طابع سياسى واضح؛ كالاتصالات الدبلوماسية، والتجسس وتخطيط التنمية . . إلخ.

(ج) الأحلاف والتكتلات الدولية: حيث تفضل كثير من دول العالم أن تتحرك فى شكل تحالفى من أجل إحراز بعض الأهداف الاقتصادية والأمنية والعسكرية، وفى هذا السياق تتخذ السياسات بشكل جماعى. وأبرز الأمثلة للتكتلات الاقتصادية المجموعة الأوروبية، وللأحلاف العسكرية حلف شمال الأطلسى. وقد أخفقت فى الوقت الحاضر ـ لأسباب مختلفة ـ جميع محاولات تكتيل دول العالم الإسلامى فى إطار اقتصادى أو عسكرى ذى طابع إسلامى ناجز وفعال.

(د) المؤسسات الدولية: جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى.

وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة وقيادتها الفعلية متمثلة فى مجلس الأمن. وإذا أمكن اعتبار الجمعية العامة ومجلس الأمن منظمتين دوليتين؛ فإن الواقع يثبت دائمًا سهولة توجيههما لخدمة أهداف الدولة المسيطرة على النظام العالمى برمته. ومسألة استغلال المنظمات الدولية واضحة أيضًا فى حالة كثير من المنظمات الإغاثية، ومنظمات حقوق الإنسان؛ فهى لا تكاد تستقل عن دعم جهات كنسية واستخباراتية وتوجيهها، وهى جهات ذات أهداف سياسية بعيدة عن قضايا الإغاثة أو الدفاع الخالص عن حقوق الإنسان، والأمثلة على ذلك عديدة.

(هـ) الحركات الدينية العالمية: مثل الحركة الكاثوليكية البابوية ذات التأثيرات السياسية السافرة، والمنظمات اليهودية العالمية، وغير ذلك من الحركات الدينية التى لا تخطئ العين تأثيراتها السياسية على امتداد القارات أو ما يعرف بـ «السياسات الكونية».

(و) شبكات الإعلام العالمية: وهى شبكات ذات طابع احتكارى؛ فثمانية شركات اقتصادية أمريكية تسيطر على أهم ثلاث محطات تلفازية فى العالم، كما تسيطر

على ٤٠ محطة تلفاز فرعية، وعلى ٢٠٠ قناة فضائية دولية، فضلاً عن مجلتى «تايم ـ Time» و«نيوزويك ـ Newsweeck» وصحف «نيويورك تايمز ـ New York Times» و«لوس أنجليس تايمز ـ Los Angles Times» و«واشنطن بوست ـ Washington Post» و«وول ستريت جورنال ـ Wall Street Journal».

وهذه الشبكات تحتكر إلى حد بعيد مسألة بث الأخبار بشكل انتقائى ماهر، وتمارس بذلك تأثيرات عميقة فى مسارات السياسة العالمية أو «السياسات الكونية».

(ز) حركات التحرير القومية الوطنية: حزب الله وحركة حماس كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى: وهذه إن خبا نفوذها بعد نيل معظم الدول المستعمرة لاستقلالها؛ إلا أن بقاياها لا تزال تمارس نفوذًا سياسيًا قويًا مثل حركات تحرير كويبيك، والباسك وكشمير وكوسوفو وغيرها.

(ح) الأقليات الإسلامية: حيث إن قريبًا من نسبة الثلث من تعداد المسلمين تقع فى أقطار غالبية سكانها ليسوا مسلمين؛ كالهند والصين وروسيا والبوسنة والفيليبين وغير ذلك. وهى قد تكون مضطهدة، أو مستمتعة بحقوقها الدينية والسياسية والاقتصادية. وعلى دولة الإسلام واجب نصرة تلك الأقليات حين اضطهادها، وعلى تلك الأقليات واجب الموالاة والنصرة للدولة الإسلامية ولو على حساب الدول القومية التى تضمهم.

هذه هى أبرز وحدات التأثير التى يبرزها المنظور الاستقرائى، وهى بالتأكيد تتفاوت فى أقدار تأثيرها وحدودها، كما تتأرجح أحجام ذلك التأثير تبعًا لعوامل القوة التى تتمتع بها تلك الوحدات، وهذه مسألة أخرى ترجع للبحث الاستقرائى. ويمكن ملاحظة أن كلا المستويين التنظريين ـ القيمى والعملى ـ يمكن أن يتداخلا مع بعضهما؛ أى إن وحدات التحليل القيمية يمكن إثباتها عمليًا فى بعض الأحيان، والعملية يمكن أن تنطبق عليها المعايير القيمية؛ فالأحلاف ـ وهى ظاهرة عملية ـ تبدو آثار التقسيم القيمى فيها واضحة جلية، كما رأينا فى تكتل الدول الأرثوذكسية فى مساندة صربيا وصرب البوسنة ضد المسلمين، ومناصرة قبارصة اليونان ضد المسلمين، ومساندة البروتستانت والكاثوليك معًا لمتمردى جنوب السودان ضد الشمال المسلم.. إلخ.

٣ ـ منهج التحليل الثقافى/الحضارى: Cultural/ Civilization Approach

وضرورة دراسة الدين والثقافة كمداخل جديدة لتفسير الظواهر الدولية:

انطلاقًا من منهج التحليل الثقافى/ الحضارى يمكن النظر إلى «الحضارة» كإطار لفاعلين دوليين فى السياسات الكونية لهم «هويتهم» التى تتحدد بمفهوم «الأمة»، التى تتميز بأن لها «مشروعًا حضاريًا» تنصهر فى إطاره إرادة العديد من الوحدات الفاعلة: هنا يمكن الإشارة إلى تصورنا لـ «نظرية التلاقى ـ Convergence Theory»؛ حيث نميز بين «المشروع الحضارى المصرى العربى الإسلامى» من ناحية، «والمشروع الاستعمارى الصهيونى الغربى» من ناحية ثانية. كما يمكن الإشارة أيضًا إلى تصور صامويل هنتنجتون أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد بخصوص المشروع الحضارى للغرب فى مواجهة المشروع الحضارى «للآخر» الذى يشمل الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشية[٢١].

شكل رقم (١) تحديد أطراف العلاقات الدولية

وحدات ممارسة وتحليل السياسات الخارجية/ الكونية

١ ـ معيار تحديد طبيعة الفاعلين الدوليين	٢ ـ طبيعة الفاعلين/ الوحدات الدولية/ الأطراف
(أ) السيادة: (منظور الدولة/ التحليل التقليدى) State-Centre Paradigm	(أ) فاعل حكومى: (١) مكون من وحدة واحدة (الدول ومؤسساتها الحكومية). (٢) مكون من وحدات متعددة (المنظمات الدولية الحكومية).
(ب) الاستقلال والقدرة على التأثير المستقل: (منظور المجتمع العالمى/ التحليل المعاصر) Transnational Paradigm	(ب) فاعل غير حكومى: ١ ـ مكون من وحدة واحدة (المجتمع الصهيونى الأمريكى مثلاً).

	٢ ـ مكون من وحدات متعددة (الشركات متعددة الجنسية، الصليب الأحمر، الكنيسة الكاثوليكية، إلخ).
٣ ـ الفاعلين الدوليين من المنظور الغربى.	**٤ ـ الفاعلين الدوليين من المنظور الإسلامي.**
٣/ أ الدول State actors.	٤/ أ الدول أو الدول القومية: ومنها دول العالم الإسلامى الحاضرة.
٣/ ب الفاعلين غير الدول Non-state actors	٤/ ب الفاعلين غير الدول:
٣/ ب المنظمات الدولية:	
١ ـ جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى.	١ ـ الشركات متعددة الجنسيات.
٢ ـ الشركات متعددة الجنسية.	٢ ـ الأحلاف والتكتلات الدولية.
	٣ ـ المؤسسات الدولية: جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى؛ كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى.
٣ ـ جماعات المصالح.	٤ ـ الحركات الدينية العالمية.
٤ ـ جماعات التحرر الوطنى.	٥ ـ شبكات الإعلام العالمية.
	٦ ـ حركات التحرر القومية/ الوطنية: حزب الله وحركة حماس كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى.
	٧ ـ الأقليات الإسلامية.
	٨ ـ المشروعات الحضارية.

٤ ـ تحديد أطراف العلاقات الدولية[٢٢]

إن مراجعة أدبيات العلاقات الدولية توضح أن هناك اتجاهين رئيسين فى تعريف هذه العلاقات. الاتجاه الأول يركز على الدولة State Center Paradigm، والاتجاه الثانى يركز بالإضافة إلى الدولة على العلاقات عبر القومية Transnational Paradigm.

فى ظل الاتجاه الأول تعرف العلاقات الدولية بأنها العلاقات التى تتم بين الوحدات السياسية التى ينقسم إليها العالم فى فترة معينة، والتى تدعى كل منها الحق فى تملك ميزان العدل، وأن تكون هى الحكم الوحيد لقرار الحرب من عدمه، ويكون هدف هذه الوحدات المحافظة على أمنها وثباتها. إلا أن مثل هذا الاتجاه فى تعريف العلاقات الدولية كان موضع انتقاد؛ لأن التفاعلات الدولية قد تتم من جانب فاعلين من غير الدول، كما أن اعتبار السياسة الخارجية للدول مرادفًا للعلاقات يثير لبسًا بين المفهومين.

أما الاتجاه الثانى، والذى برز بصورة واضحة فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات؛ فبالإضافة إلى اهتمامه بالعلاقات بين الدول، وبينها وبين المنظمات الدولية الحكومية فإنه يركز أيضًا على التفاعلات عبر القومية. ومن أهم من ركز على هذا الاتجاه Robert Keohance and Joseph Nye فى كتابهما Transnational Relations and World Politics حيث أوضحا أن التفاعلات العالمية تشمل تحركات النقد، والأشياء المادية، والمعلومات عبر الحدود الدولية.

إن مراجعة التعريفات المختلفة للعلاقات الدولية فى الأدبيات الغربية توضح عددًا من النقاط:

(أ) إنه بالرغم من اعتراف الباحثين الغربيين بوجود تفاعلات دولية تشترك فيها وحدات من غير الدول القومية، إلا أنهم ما زالوا يعتقدون أن الدولة هى وحدة التحليل الرئيسة. التساؤل الآن هو: ما هى وحدة التحليل الرئيسة فى المنظور الإسلامى؟

(ب) إن مع تسليم الباحثين بأن الدولة هى وحدة التحليل الرئيسة فى تحليل العلاقات الدولية؛ إلا أن هناك اتجاهًا ـ ومن أنصاره باحثون مثل (Ferguson and Mansbach) ـ ركز على إبراز أن دراسة الدولة قد شابها عدم اليقين على مستوى النظرية السياسية؛ الأمر الذى انعكس فى مجال دراسة المجتمع الدولى، أو بعبارة أخرى: إن دراسة العلاقات الدولية يسودها نفس المشكلة. ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن كثيرًا من الكتاب يخلطون

ما بين «الدولة ـ State» و«الأمة ـ Nation»، وبالتالى يرون أن «مفهوم الدولة» هو بؤرة المشكلة المفاهيمية لعلم العلاقات الدولية، وأن المشكلة ترتبط تاريخيًا بإشكالية مفهوم الدولة فى الفكر الغربى، وعدم الاستقرار على تعريفه وتحديد أبعاده.

إن هذا الجدل حول مفهوم الدولة فى الفكر الغربى يثير ضرورة تحديد مدلوله فى بحث العلاقات الدولية فى الإسلام.

(ج) إن البعد الإقليمى هو البعد المحورى فى تحديد ما هو دولى أو غير دولى، وإن كان التفاعل يتم على المستوى الرسمى أو غير الرسمى، إلا أن تداخل البعد الداخلى مع البعد الدولى للدولة كوحدة إقليمية أثار عددًا من التساؤلات لدى بعض الباحثين الذين نشرت أعمالهم فى الغرب؛ حيث أوضحوا أن تداخل «المحلى» مع «الدولى» يجعل مهمة الباحث فى العلاقات الدولية شديدة الصعوبة، فالداخل والخارج أصبحا متقاطعين بشكل يصعب فصله أو تجاهله، والسياسة الداخلية تتأثر بالمناخ الدولى، كما أن أداء الدولة على المستوى الخارجى رهين بإنجازاتها وقوتها الداخلية.

إن هذه النقطة أيضًا تثير ضرورة الاهتمام بتحليل وضعية البعد الإقليمى فى المنظور الإسلامى، وموقفه من التفاعل بين الأبعاد الداخلية والخارجية فى التعاملات الخارجية.

(د) إنه مع تسليم الكتابات الغربية بأن هناك مبادئ وقواعد عامة ليست إقليمية فى افتراضاتها وأهدافها مثل الأيديولوجيات السياسية والمبادئ المستمدة من الأديان السماوية مثل الإسلام والمسيحية بصفتها نظمًا عقائدية كونية؛ بمعنى أنها توجه رسالة إلى البشرية كلها، إلا أن بعض الباحثين فى الغرب مثل Duchaech أشاروا إلى أنه بالرغم من أن هذه القواعد العامة مرتبطة بالطبيعة والسلوك البشرى، إلا أنها قابلة للانخراط والانجذاب نحو التجزؤ الإقليمى القائم لدى البشرية؛ بمعنى أنه يتم تنظيم هذه المبادئ إقليميًا داخل الحدود القومية القائمة، وتعمل هذه القواعد العامة الشكلية أو بعضها كمحددات للسلوك أو مرشد له. إن مثل هذا التوجه فى الفكر الغربى يثير أهمية تحليل «عالمية المبادئ الإسلامية» وإمكانية تطبيقها فى إطار بحث العلاقات الدولية فى الإسلام.

والتساؤل الآن: ما هو تعريف العلاقات الدولية الذى تتبناه المجموعة البحثية فى دراسة وتحليل «العلاقات الدولية فى الإسلام»؟ إن التعريف الذى تتبناه يرتبط بالاتجاه الثانى فى تعريف العلاقات الدولية؛ أى الاتجاه الذى يركز على التفاعلات التى تعبر الحدود الإقليمية

للدول سواء أكانت الدول أحد أطراف هذا التفاعل أم لا . ويلاحظ هنا أن بالرغم من أن مراجعة العديد من الكتابات الإسلامية ترفض تقسيم العالم على أساس جغرافى سياسى، وإنما تجعل من «البعد العقيدى» أساس التقسيم، إلا أن الواقع الذى واجهته الأمة الإسلامية عبر عصورها المختلفة يفرض ـ لغرض التحليل ـ الاعتماد على البعد الجغرافى فى تحليل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، وفى هذا الإطار فإن مفهوم العلاقات الدولية فى الإسلام يركز على التفاعلات التى تمت بين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية. ولكن التساؤل الذى يمكن طرحه فى هذا الصدد هو: ما هى معايير تحديد الدولة الإسلامية المعاصرة؛ أى بعد سقوط الخلافة، وفى ظل أوضاع النظام الدولى المعاصر؟

يرى بعض الباحثين أن الدولة الإسلامية هى الدول التى يمثل فيها المسلمون نصف عدد السكان على الأقل، إلا أن مثل هذا المعيار يثير إشكالية عدم توفر إحصاءات دقيقة عن التوزيع الدينى للسكان، كما أنه يربط تحديد الدولة الإسلامية بنسبة مئوية قد تتغير مع تغير الظروف الصحية والمعيشية للسكان.

إن معيار تحديد الدولة الإسلامية يجب أن يرتبط بالظاهرة موضع الدراسة؛ وهى العلاقات الدولية؛ فالدولة الإسلامية هى التى تعرف نفسها تجاه العالم الخارجى وتنظم علاقاتها معه بصفتها دولة إسلامية، وبعبارة أخرى فإن الدولة الإسلامية هى تلك التى تحدد فيها النخبة الحاكمة الدولة بأنها دولة إسلامية؛ فإن السياسة الخارجية للدولة تتحدد أساسًا وفقًا لإدراك هذه النخبة لهويتها وأهدافها وتوجهاتها الخارجية. وهناك بعض المؤشرات التى يمكن الاستناد عليها فى إطار التعرف على تحديد النخبة الحاكمة للهوية الإسلامية للدولة؛ وهى وجود نص تشريعى فى الدولة يوضح أن الإسلام هو الدين الرسمى لها، وأن تكون أغلبية النخبة الحاكمة من المسلمين، وهذان المؤشران يمكن الاعتماد عليهما فى تحديد الدول الإسلامية خلال الفترة الممتدة من سقوط الخلافة وحتى إنشاء المؤتمر الإسلامى؛ حيث يمكن استخدام عضوية الدولة فيه كمؤشر لتعريف النخبة الحاكمة للهوية الإسلامية للدولة، وهو مؤشر يتفادى بعض الانتقادات التى وجهت إلى المؤشر الأول والثانى فى تعريف النخبة الحاكمة لمثل هذه الهوية.

المهم فى هذا الصدد هو الإشارة إلى المبادئ أو القيم التى تنطلق منها الدولة الإسلامية فى ممارستها لعلاقاتها الدولية أو سياساتها الكونية، والتى تتمثل فى: التوحيد كأساس للالتزام فى الإسلام، والسلام الإسلامى، والملة أو المجتمع الدينى كأساس للعضوية أو

الانتماء فى النظام العالمى الإسلامى، والحرية، والانفتاحية، والمساواتية «السواسية»، والعالمية، والعدالة، وحرية الإقناع والاقتناع[٢٣].

٥ـ ضرورة استدعاء مفهوم الأمة كوحدة أساسية للتحليل السياسى

أبعاد وآليات «منهج التحليل الثقافى/ الحضارى ـ Cultural / Civilization Approach» وضرورة دراسة الدين والثقافة كمداخل جديدة لتفسير الظواهر الدولية:

فى هذا السياق تدعو د. نادية مصطفى الباحثين المسلمين إلى البدء فى تدشين **علم عالمى للعلاقات الدولية** ينطلق من منظور حضارى، يرتكز أساسًا على مفهوم الأمة كوحدة تحليل لتفسير العلاقات الدولية، والتخلص من ذلك التيار السائد الذى يقول: إن الرابطة القومية لا تعلوها رابطة عقدية؛ لأن الاستمرار فى النظر إلى العلاقات بين الدول الإسلامية من منظور «الواقعية» و«القومية» لن يجدى ولن ينقلنا إلى مستوى الأمة تنظيريًا أو واقعيًا.

ويعنى استدعاء مفهوم «الأمة» أن يقوم علم العلاقات الدولية على **الأخذ بالتفسيرات الثقافية والدينية إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية**، وإلى الوقوف عند التحليل الثقافى ووضع مفاهيمنا فى مقابلة مفاهيم الغير. التدافع تجاه الصراع، **الأمة تجاه النظام العالمى، مقاومة المحتل تجاه الإرهاب، التحرير والتنمية هما مفتاح مشكلة الإرهاب وليس عقيدة الإسلام**، وضرورة استنهاض أسلوب **جديد للتفكير يتلاءم مع منظومتنا الإسلامية ورسالتنا الحضارية**، عبر إعادة تربية المسلمين سياسيًا على المفاهيم الأصيلة المُستلهمة من الإسلام، وبناء الجسور بين العلوم الاجتماعية والتراث الإسلامى؛ وليس الإكتفاء فقط بأخذ المفاهيم والمنظورات الغربية، والعمل على **بناء نموذج حضارى إسلامى** فى وقت بات فيه **التحليل الثقافى للظواهر الدولية هو السائد والشائع** بين باحثى العلوم الإنسانية على مستوى العالم ككل.

وترى د. نادية مصطفى أنه قد تم بالفعل تفعيل هذا المنظور الحضارى من خلال عدة إصدارات لمركز **«الحضارة للدراسات السياسية»**؛ وهى إصدارات **«موسوعة الأمة فى قرن»** التى تناولت المرأة المسلمة بين قرنين، ومستقبل التجديد الإسلامى، وكذلك إصدارات **«حولية أمتى فى العالم»** التى تناولت القضايا التالية: العولمة والأمة، العلاقات البينية والأمة، ١١ سبتمبر والأمة، الحدث العراقى والأمة.

وفى هذا السياق أيضًا تستنكر د. **نادية مصطفى ذلك التحيز الغريب الذى تصر عليه الجامعات العربية فى تدريس النظريات الغربية فقط**. فمثلاً اعتبر الباحثون المسلمون مفهوم «الدولة» هو وحدة التحليل الأولى والأخيرة فى دراسة العلاقات الدولية، وجعلوه الأداة المثلى للتفسير والتحليل. بل إن الغرب قد اتجه الآن **إلى دراسة الدين والثقافة كمداخل جديدة لتفسير الظواهر الدولية**، فى حين لا يزال المسلمون عاكفين على دراسة نظريات «الواقعية» و«القومية» النابعة من مفهوم «الدولة» ذاته رغم انتهاء صلاحية هذه النظريات بشهادة واعتراف أصحابها[٢٤].

إن هناك ضرورة حيوية إلى الأخذ بهذه النماذج المعرفية كحلول للأزمة المنهجية التى تعانى منها المدرسة العربية فى العلوم السياسية[٢٥]، وتطويرها، خاصة أن **الدين قد بات مقترنًا بالسياسة**، سواء كان مؤدلجًا أو مسيسًا؛ فبعض الأدبيات الغربية تصف الأيديولوجيات الوضعية على كونها دينًا، مثل «دين العولمة»؛ ومن **ثم فعلى الباحثين المسلمين إدراك أهمية الثقافة والدين فى التنظير والواقع**، وأنهم - وفى قلب هذه التفاعلات السياسية - إما أن يدرسوا أنفسهم بأنفسهم وفق منهجيتهم النابعة من منظومتهم الإسلامية، أو أن يتركوا أنفسهم أسرى لدراسة الباحثين الغربيين وفق منهجيتهم النابعة من منظومتهم الغربية.

أما منهاجية تحليل موقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى من الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية؛ فتأخذ بمنهج التحليل السياسى من منظور مبادئ نظرية مواجهة الأزمات: النموذج القياسى - نموذج إدارة السلام الكونى

The Methodological Model in the Study of International Conflicts

١ - مبادئ نظرية مواجهة الأزمات[٢٦]:

المبدأ الأول: وهو تحديد أطراف الأزمة.

المبدأ الثانى: معرفة الأهداف التى يسعى إليها مفجرو الأزمة والخصوم فيها.

المبدأ الثالث: التحليل السليم للأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة: مواضع القوة والضعف، أو فقه الواقع.

المبدأ الرابع: طرح هدف سياسى بديل لتسوية الأزمة: المثالية الواقعية، وفقه الأولويات من حيث الهدف السياسى البديل لتسوية الأزمة.

المبدأ الخامس: وجود خطة إستراتيجية تضمن عدم تصعيد الأزمة وقرار سياسى مرن لإدارة الأزمة أو مواجهتها: إدارة السلام الكونى كمنهج فى التعامل مع الأزمات.

المبدأ السادس: السيطرة على ردود الأفعال لتجنب انتقال الأزمة إلى حالة المواجهة العسكرية.

المبدأ السابع: اتباع أسلوب «حفظ ماء الوجه للخصم» لينسحب من الأزمة.

٢ ـ ملاحظات منهجية بخصوص مراحل الأزمة.

٣ ـ ملاحظات منهجية بخصوص خطوات مواجهة الأزمة دبلوماسية القوة والتصعيد

Diplomacy of Power Politics and Escalation

ثانيًا: موقف جامعة الدول العربية

كما سبقت الإشارة من قبل؛ فإن النظرة التقليدية للمنظمة الدولية تنهض على أن المنظمة هى مجرد منتدى للدول الأعضاء، بيد أنه يمكن تصوّر تلك المنظمة كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها، من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ أنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية، تتطوّر من خلال تطوّر قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجّهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية، المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول؛ ومنها[٢٧]: **المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، المحيط الداخلى للمنظمة الدولية**، وقيادة المنظمة الدولية؛ ويقصد بذلك **قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة** (وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى **جامعة الدول العربية كنموذج وحالة دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى**)؛ حيث يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية، تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول[٢٨].

١ ـ تحديد أطراف الأزمة

عند تطبيق المبدأ الأول وهو تحديد أطراف الأزمة على واقع إدارة منهاجية تحليل موقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية تتضح المؤشرات التالية :

- **(أ) أن الأمين العام لجامعة الدول العربية نجح فى تطبيق المبدأ الأول من مبادئ مواجهة وإدارة الأزمات**

استطاع الأمين العام لجامعة الدول العربية ومن خلال تحليله الدقيق أن يدرك منذ اللحظة الأولى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هى الطرف الأساسى فى الأزمة، وليس حلفاءها المضللين بها، ولهذا التحديد أهميته فى مسيرة الأمة، ثم فى مرحلتها قبل الأخيرة حين تم صدور القرار ١٧٠١ من مجلس الأمن. معنى ذلك أن الأمين العام لجامعة الدول العربية نجح فى تطبيق المبدأ الأول من مبادئ مواجهة وإدارة الأزمات. يؤكد ذلك ما اقترحه إيزنستادت وغيره من المحللين الأمريكيين فى سياق رؤيتهم للأحداث التى تدور بالمنطقة؛ وهو أن أحد الخيارات لحل الأزمة الراهنة هو **تدخل قوى وجاد من الدول الكبرى طبقًا لأهدافهم الإستراتيجية**، ووضع آليات لحل الأزمة[٢٩].

إسرائيل ورباعى جديد.. انقلاب بالشرق الأوسط

انقلبت المعادلة القديمة فى الشرق الأوسط؛ إذ بات الخيار العسكرى الإسرائيلى غير مجد أمام مواجهة حركات دون الدولة، وفى إطار تشكل محور رباعى (إيران ـ سوريا ـ حزبّ الله ـ حماس)[٣٠]؛ فالحرب الدائرة رحاها فى الشرق الأوسط بين إسرائيل وكل من المقاومة اللبنانية والفلسطينية هى فى ظاهرها حرب بين إسرائيل وجماعتين إسلاميتين (حماس فى فلسطين وحزب الله فى لبنان)، لكنها حرب مبطنة بين إسرائيل والدول الراعية لحماس ولحزب الله (إيران وسوريا)، وهى تكشف عن جبهة خطرة تسعى لخلق «محور عسكرى» يتكون من حماس وحزب الله وإيران وسوريا، تعتبر طهران المحرك الرئيس له وللحرب الدائرة حاليّا. طبقا لذلك فإن جولة الصراع الدائرة فى الشرق الأوسط حاليّا تختلف عن جولاته السابقة، وتكشف عن حجم التغيرات التى طرأت على السياسات العربية/ الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة[٣١]. يتفق حول الاستنتاجات

السابقة العديد من المحللين الأمريكيين فى سياق رؤيتهم للأحداث التى تدور بالمنطقة، وإن اختلفوا بينهم فى بعض التفصيلات الجزئية . .

صراع مختلف.. ومعادلة تنقلب

ـ الكاتب جون ألترمان مدير برنامج الشرق الأوسط بمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS يرى فى مقاله المنشور على موقع المركز يوم ١٤ يوليو ٢٠٠٦ تحت عنوان «صراع مختلف» أن مقدمة هذا الصراع كان الفوز المفاجئ لحماس فى الانتخابات الفلسطينية الذى غير معادلة الصراع، فالحركة غير شريك فى السلام كما كان الحال مع السلطة الفلسطينية، وهى ترأست الحكومة، ووجدت نفسها معزولة دوليًا ليس فقط من أمريكا وإسرائيل، بل عربيًا أيضًا بسبب توجس الدول العربية من تأليب الحركات الإسلامية والمعارضة عليها واتخاذ حماس نموذجًا، كما أن الدول العربية خشيت من استمرار رفض حماس الاعتراف بمبادرة بيروت العربية ٢٠٠٢، أما الأوروبيون فقد فزعوا من فوز الحركة ووصولها للحكم على خلفية سجلها فى العمليات «الانتحارية» ضد المدنيين الإسرائيليين.

ويشير ألترمان إلى أن إسرائيل قد تغيرت أمامها المعادلة؛ فحكومتها الجديدة بزعامة حزب كاديما ـ فى ظل غياب شارون ـ تواجه مأزقًا عسكريًا وآخر سياسيًا؛ فحركة المقاومة الإسلامية حماس تريد تقديم نموذج لمعارضة إسلامية وصلت الحكم، ونفس الأمر فيما يتعلق بحزب الله الذى يشارك بالحياة السياسية فى لبنان؛ ومن ثم فقد خُلق لإسرائيل أعداء جدد ليسوا دولاً أو حكومات بالمعنى العادى للكلمة، وبالتالى فقد انتهى العصر الذى كانت فيه المساعى الدولية توجه للحكومات، وباتت توجه إلى حركات دون الدول.

وعسكريًا فإن إسرائيل تحارب أولاً على جبهتين، وهى ثانيًا تحارب جماعات أو منظمات، لا دولاً، وعليه من الصعوبة بمكان أن تمارس الدول الحليفة لإسرائيل أو التى ترتبط بعلاقات قوية معها ضغوطًا على هذه الجماعات، خاصة أنها تعتمد على نفسها من حيث التمويل والإمداد، كما أنه يمكنها الاستمرار دون وجود الكثير من المؤسسات الحيوية التى يمكن لإسرائيل مهاجمتها، وهى تعتمد على أيديولوجيات لا يمكن القضاء عليها حتى لو دمرت مؤسساتها.

ويرى ألترمان أن سوريا وإيران بالطبع هما أكبر المستفيدين من الصراع الجارى، ولهما دور حيوى فى الصراع، لا يمكن الإمساك به؛ فهو غير واضح فى كل الأحوال.

إيران ثم سوريا.. مسئولية مباشرة

- وعلى عكس ما يراه ألترمان من وجود دور خفى لسوريا وإيران؛ فإن **الكاتب مايكل ليدين** الخبير السياسى الأمريكى، والذى عمل سابقًا مستشارًا فى وزارتى الدفاع والخارجية الأمريكية نشر مقالاً يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٦ على **موقع معهد أمريكان إنستيتوت** AEI تحت عنوان «نفس الحرب»، ورأى فيه أن ما يدور فى الشرق الأوسط هو حرب كالتى حدثت ضدنا منذ ٢٧ عامًا (يقصد أكتوبر ١٩٧٣)، لكنها تجرى هذه المرة من حماس بغزة إلى حزب الله فى لبنان وسوريا، وترتبط بالتمرد بالعراق، ولكن العامل المحرك لكل ذلك هو النظام الملالى فى طهران، فإيران لها اليد الطولى فى كل ما يحدث بالمنطقة.

ويصل ليدين فى تحليله لأبعد من ذلك؛ فهو يرى أن حزب الله هو ذراع لإيران وسوريا فى دعم الفوضى بالعراق، وأن الحزب مسئول عن الكثير من أحداث العنف التى تقع فى العراق بمشاركة سوريا وإيران نتيجة لدوره فى تدريب وتسليح المتمردين السنة، ودعمه العلنى للعنف بالعراق عبر رعايته لمؤتمر عقد مؤخرًا للبعثيين والمسلحين السنة؛ الأمر الذى جعل واشنطن تسارع بانتقاد سوريا وطهران وتحملهما مسئولية ما يحدث فى لبنان والهجمات على إسرائيل.

ويقول ليدين: إن إيران ومرشدها الأعلى «على خامنئى» لم يواربا فى هذه الحقيقة؛ ففى ظل السجال حول أزمتها النووية هدد خامنئى فى نهاية عام ٢٠٠٥ بأن بإمكان إيران أن تجند آلاف «الإرهابيين» فى هجمات ضد إسرائيل وأمريكا، وها هو لا يمزح فهو قد فعل، ويعلن دعمه العلنى لسوريا ولحزب الله، ويهدد باستخدام أسلحة كيماوية قد تصل إلى إسرائيل النووية. أيضًا يستشهد ليدين بما ذكره الرئيس الإيرانى أحمد نجاد خلال مؤتمر لدول الجوار العراقى الذى رعته بلاده فى مطلع يوليو ٢٠٠٦ بأن وجود إسرائيل لن يؤدى إلا لمزيد من تعاسة ومعاناة شعوب المنطقة، محذرًا من أن غضب تلك الشعوب قد يؤدى إلى انفجار سريع لا حدود له فى المنطقة.

ويدلل الكاتب على محورية الدور الإيرانى فى لبنان بالإشارة إلى معلومات تصدرها وزارة السياحة اللبنانية، تقول إن عدد السائحين الإيرانيين إلى لبنان بلغ نحو ٨٨٨, ٦٠ سائحًا فى النصف الأول من عام ٢٠٠٦ يعتقد الكاتب أن بينهم قيادات من الحرس الثورى الإيرانى، ويقارن ذلك بعدد السياح الإيرانيين لثانى أكبر دولة يتجه إليها هؤلاء السياح وهى الفيليبين (١٢ ألف سائح فقط)، كما يشير إلى أن «عماد مغنية» رئيس العمليات فى حزب الله قدم من إيران إلى لبنان بعد زيارة قام بها لسوريا بصحبة الرئيس الإيرانى أحمد نجاد.

إيران وسوريا.. الأكثر استفادة

- ويتفق **مايكل إيزنستادت مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى** مع الرأى السابق؛ إذ يشير فى مقال له نشر يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٦ على موقع المعهد تحت عنوان «حزب الله يفتح جبهة ثانية» إلى الدور الإيرانى والسورى فى تلك الأزمة؛ حيث إنه من المؤكد أن الهجمات التى تشن على إسرائيل تم الإعداد لها جيدًا فى طهران، كما أن الدولتين من أكثر الرابحين جراء توسيع نطاق الحرب. **ففيما يتعلق بإيران** يتفق ليدين مع إيزنستادت على أن ما يقوم به حزب الله ضد إسرائيل يكشف عن أن الحزب ينفذ بالتأكيد غالبية القرارات المحورية السياسية التى ترسمها القيادات الدينية الإيرانية، ولا يمكن تصديق أن الحزب لم ينل موافقة طهران قبل الإقبال على تلك الخطوة المحفوفة بالمخاطر، ويعتقدان أن توقيت تلك العملية يخدم هدف طهران الأساسى بتحويل الانتباه العالمى حول ملفها النووى، والذى بات يعانى جمودًا حاليًا بعد رفضها وقف تخصيب اليورانيوم، ورد الدول الغربية عليها بتحويل ملفها النووى مجددًا إلى مجلس الأمن، كما تهدف طهران من تلك الأزمة إلى تحويل الأنظار أيضًا عن الدور الذى تقوم به فى العراق. **وفيما يتعلق بسوريا** يرى إيزنستادت أنها تستفيد من الأزمة الحالية؛ حيث تحولت إلى قبلة يحج إليها الدبلوماسيون العرب والأجانب، وباتت محط أنظار الجميع للدور المرتقب الذى يمكن أن تلعبه فى الضغط على قيادات حماس لديها، وبخاصة رئيس المكتب السياسى للحركة الذى يعيش فى دمشق «خالد مشعل»؛ من أجل التوصل إلى اتفاق للإفراج عن الجندى الإسرائيلى الأسير جلعاد شاليت، فى حين أن خالد مشعل أظهر نفسه بأنه القائد الوحيد للحركة الذى يمكنه قيادة الجهود لإطلاق سراح الجندى

الأسير، كما أن الرئيس السورى بشار الأسد يسعى للاستفادة من الوضع الحالى لإخراج بلاده من العزلة الدولية المفروضة عليها؛ الأمر الذى يعنى أن حزب الله يقدم إلى دمشق فرصة لفرض هذه الأجندة. كما أن دمشق التى لها دور مباشر فى تلك الأزمة - وإن لم يكن واضحًا - تستفيد من إمكانية الضغط على إسرائيل من خلال الحرب التى يشنها حزب الله وحماس فى ذات الوقت؛ وهو ما يصعب عليها وإيران التوصل بسهولة إلى حل واتفاق بشأن الأزمة الراهنة.

وبناء على ذلك يرى ليدين أنه لا بد من العمل جديًا على تغيير نظامى محاربى الحرية فى العالم سوريا وإيران؛ حيث يدعمان الإرهابيين فى غزة ولبنان، والولايات المتحدة وحدها يمكن أن تنفذ ذلك.

إسرائيل.. مأزق سياسى وعسكرى

بحسب ألترمان، وكما سبق؛ إسرائيل تواجه مأزقًا سياسيًا وعسكريًا؛ فهى فى أزمة إستراتيجية عميقة، وتواجه الحكومة بقيادة أولمرت مخاطر حقيقية لانحسار التأييد لخطة فك الارتباط من أجزاء من الضفة الغربية أو «خطة التجميع»، خاصة أنها تحارب فى مناطق انسحبت منها عن طريق خيار أحادى، ولم يحقق ذلك السلام، وتبدو كل تقديرات أولمرت وكأنه يشوبها النقص والمشاكل.

ولوضع الخيارات الإسرائيلية الممكنة محل الاختبار يفند إيزنستادت خبرة إسرائيل السابقة فى التعامل مع هجمات سابقة شنتها المقاومة الفلسطينية وحزب الله على الأراضى الإسرائيلية، وتشمل الآتى:

- شن هجمات موسعة جنوب لبنان لتفكيك الميليشيات المسلحة وتدمير بنيتها التحتية، وتأسيس منطقة عازلة شمال إسرائيل على طول الحدود مثل عملية نهر الليطانى فى مارس ١٩٧٨ وعملية الجليل فى يونيو ١٩٨٢.

- شن غارات جوية وهجمات صاروخية لتدمير البنية التحتية للمقاومة اللبنانية، تشمل محطات توليد الكهرباء كما حدث فى إبريل ١٩٩٦ ومطار بيروت فى ديسمبر ١٩٨٦ من أجل الضغط على الحكومة اللبنانية لتحجيم الجماعات المسلحة.

- شن ضربات جوية على محطة الرادار السورية فى سهل البقاع بلبنان، وقد حدث ذلك فى فبراير ويوليو ٢٠٠١، وضد أحد مراكز التدريب الفلسطينية فى دمشق فى أكتوبر ٢٠٠٣ لإجبار سوريا على الضغط على حزب الله.

- هجمات صاروخية على معسكرات تدريب حزب الله وقواعده فى يونيو ١٩٩٤؛ وهو ما أسفر عن قتل العديد من المتدربين، بالإضافة إلى عدد من قيادات الحرس الثورى الإيرانى؛ الأمر الذى اتخذ بعده الحزب احتياطات سرية لتدريب قواته ونقل بعضها إلى إيران.

- اختطاف أحد مسئولى حزب الله مثل الشيخ عبد الكريم عبيد فى يوليو ١٩٨٩ والرئيس الأسبق للشئون الأمنية لحركة أمل مصطفى ديرانى اللذين تم تبادلهما فى يناير ٢٠٠٤ بصفقة مقابل الإفراج عن جنود إسرائيليين اختطفهم حزب الله.

بيد أن الكاتب يرى أن هذه الهجمات أسفرت بشكل عام عن نتائج متواضعة ومتباينة، فبينما أدى الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ إلى ارتياح مؤقت، إلا أنه أوجد قوات دولية لحفظ السلام جنوب لبنان، وخلق معه الجذور الأولية لنشأة حزب الله الذى خطط لسنوات للقيام بمثل تلك العمليات؛ الأمر الذى يجعل من الغزو البرى للبنان تجربة مريرة، لكن ربما يكون ذلك الحل الوحيد من وجهة النظر الإسرائيلية لتدمير الترسانة الصاروخية للحزب، والتى تقدر بنحو ١٠ آلاف صاروخ.

كما أن الهجمات المتواصلة على البنية التحتية اللبنانية ستؤدى للضغط على بيروت، لكنها قد تسفر فى النهاية عن تغذية التأييد الداخلى لموقف الحزب.

وأما الهجمات الصاروخية الإسرائيلية فستكون محدودة التأثير فى ظل التطور والتنوع الكبير الذى أدخله حزب الله على عملياته وتقليل بنيته التحتية المهمة فى الجنوب اللبنانى، بل ستكون العمليات السريعة والخاطفة هى الأخرى محدودة الفعالية، كما أن إسرائيل التى لم تترك جثث أى من جنودها القتلى أو تتخلى عن جنودها المختطفين ربما لن تسعى للتخلى عن هذا الموقف فى الأزمة الحالية، فى حين توسع نطاق هجماتها لتحقيق عدد كبير من الأهداف من بينها استهداف صواريخ حزب الله.

أيضًا لدى إسرائيل الخيار السورى وضرب مواقع سورية عسكرية حساسة من أجل اختبار قدرة سوريا على قبول دبلوماسية الإكراه التى من المحتمل أن تطيل أمد الأزمة

الراهنة؛ لأن دمشق ترى أن اتجاه إسرائيل لضرب أهداف عادية دليل على عدم قدرتها على تقديم حلول للأزمات التى تواجهها على صعيد الصراع.

وأمام هذا الوضع المتشابك وغير المفيد جديًا للجانب الإسرائيلى يرى ألترمان أن على إسرائيل تكييف إستراتيجية جديدة للتعامل مع الحركات أو المنظمات دون الحكومة؛ لأن المنطق الحالى لا يدفع إسرائيل إلا إلى توسيع نطاق عملياتها المسلحة والأهداف التى تريد تدميرها فى لبنان، وربما تتجه لضرب أهداف حيوية فى سوريا من أجل إنهاء أزمتها الحالية على أسس تعتبرها مقبولة سياسيًا وعسكريًا.

بينما يقترح إيزنستادت أن أحد الخيارات لحل الأزمة الراهنة هو **تدخل قوى وجاد من الدول الكبرى طبقًا لأهدافها الإستراتيجية**، ووضع آليات لحل الأزمة[٣٢]... فأى الخيارات تقبل إسرائيل؟.

- **(ب) إن الأمين العام لجامعة الدول العربية نجح فى إدراك قوة حزب الله: حزب أعتى من دولة**

ولذلك يمكن القول إن الأمين العام لجامعة الدول العربية نجح فى تطبيق المبدأ الأول من مبادئ مواجهة إدارة الأزمات. كما يمكن القول إنه **نجح فى إدراك قوة حزب الله كحزب أعتى من دولة.**

إن حزب الله كان يدرك العواقب عندما أسر الجنديين فى جنوب لبنان، والأهم أنه كان مستعدًا لكل الاحتمالات التى قد تحدث، مستفيدًا من أنه حركة مقاومة وليس ملتزمًا بأى مواثيق دولية تلتزم بها حكومته؛ فقد قال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله قبل اندلاع المعارك بوضوح: «إن المقاومة لا تريد التصعيد؛ لأنها مستعدة للمواجهة إذا قررت إسرائيل تصعيد وتأزيم الأوضاع.. لا نريد التصعيد فى الجنوب ولا نريد أخذ لبنان إلى حرب، ولكن إذا أراد العدو التصعيد فنحن جاهزون للمواجهة إلى أبعد ما يمكن».

وأضاف: «إن قرار عملية الأسر لم يكن مفاجئًا؛ بل هو قرار متخذ سابقًا، ويأتى ضمن عملية الدعم للشعب الفلسطينى الذى يُقتل على مرأى ومسمع العالم»، كذلك قال أمين شرى النائب عن حزب الله فى البرلمان اللبنانى: «إن المقاومة تمتلك الجاهزية الكاملة لمواجهة أى تصعيد إسرائيلى مستقبلى ضد لبنان».

بعبارة أخرى: **لم يقم حزب الله بما قام به كمغامرة غير محسوبة**[٣٣]، فهو أقوى اليوم عشر مرات مما كان عليه الحال قبل عشر سنوات أو عشرين سنة، والشيخ حسن نصر الله أعلن قبل ستة أشهر أنه يملك فى جعبته ثلاثين ألف صاروخ قادرة على زلزلة الكيان الإسرائيلى، كما أعلن عقب أسر الجنديين أن فى جعبة حزبه العديد من «المفاجآت» للإسرائيليين لو اختاروا الحرب، ظهر منها طائرات حزب الله بلا طيار التى قصفت البارجة الإسرائيلية، والبقية تأتى بقصف مدن إسرائيلية لأول مرة فى العمق الإسرائيلى.

وعندما صعّد الإسرائيليون المعركة بحرب شاملة ضد لبنان رد نصر الله قائلاً للإسرائيليين: «أردتموها حربًا مفتوحة ونحن ذاهبون إلى الحرب المفتوحة ومستعدون لها (. . .) إلى حيفا وإلى ما بعد حيفا». هذه التصريحات تأتى مواكبة لتقارير هامة لمراكز الأبحاث العسكرية وتقرير جينز العسكرى التى تؤكد أن حزب الله يمتلك آلاف صواريخ الكاتيوشا المتطورة التى تصل لعمق ٧٠ كم، فضلاً عن صواريخ زلزال ـ ١ التى يبلغ مداها ١٥٠ كم ويمكنها الوصول إلى تل أبيب.

ولهذا أيضًا قال نصر الله: إن العصر الذى كانت إسرائيل تجول فيه وتقتل اللبنانيين دون مقابل انتهى، وإن أطفالهم وأسرهم ستعانى مثلما يعانى أطفال لبنان. وبالتالى فقد رأى بعض المحللين أن «المغامرة» التى قام بها حزب الله محسوبة ومخططة، وأن نتائجها فى نهاية الأمر ستكون إهانة للجيش الإسرائيلى وتكسر هيبته، فى حين أن الاعتداءات الإسرائيلية أمر معتاد للبنانيين، بعكس هروب مليون إسرائيلى من الشمال أو نزولهم المخابئ على مدار الـ٢٤ ساعة.

والأكثر أهمية، والذى يظهر مدى حنكة خطط حزب الله أن المقاومة طورت وسائلها وسلاحها، واستفادت من التجارب السابقة مع إسرائيل، كما أنها تتحرك وفق تصور إستراتيجى هادئ بدون انفعال؛ حيث تقوم خططها غالبًا على إطلاق دفعات أقل من الصواريخ تليها دفعات أكبر، وتبدأ من أقرب المدن حتى أبعد المدن الإسرائيلية (١٣ مستوطنة ضربت فى الشمال الإسرائيلى، بعضها لأول مرة)، كما أن هجماتها دقيقة (كما اعترفت بذلك وسائل الإعلام الإسرائيلية)، وترد على أهداف مختارة مثل مراكز القيادة الإسرائيلية والمطارات فى المستوطنات ومرابض المدفعية والوقود.

٢ـ القدرة على تحديد الأهداف التى يسعى إليها الطرف الذى فجر الأزمة

من حيث تطبيق المبدأ الثانى وهو «القدرة على تحديد الأهداف الإستراتيجية التى يسعى إليها الخصم الذى فجر الأزمة»؛ يمكن رصد المؤشرات التالية (انطلاقًا من تصور أن الأجندة الإسرائيلية فى المنطقة تتمثل فى تصفية الملف النووى الإيرانى، والقضية الفلسطينية والاندماج، والهيمنة الاقتصادية على السوق العربية):

ـ فى تصريحات لـ «إسلام أون لاين. نت» (يوم الخميس١٣/ ٧/ ٢٠٠٦) اعتبر محمد صبيح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية أن «هناك قوى تريد **إحداث فوضى بالشرق الأوسط** لا تستفيد منها سوى إسرائيل، إلى جانب جر العراق إلى حرب أهلية طائفية؛ لأنهم يعتقدون أنها ستمتد إلى دول الجوار بهدف تفتيت القوى العربية وشغلها بمشاكل داخلية لا طائل منها»[٣٤].

ـ ووجه الأمين العام لجامعة الدول العربية نداءً إلى الشعب اللبنانى والفلسطينى بالصمود وعدم الاستسلام؛ «لأن **الهدف الإسرائيلى هو كسر الإرادة العربية ودفع الأمة إلى حالة الاستسلام**». وأقر باهتزاز الإرادة العربية، ولكنه تمنى أن يكون «اهتزاز إفاقة لا اهتزاز موت»، وشدد على أن الأمة بحاجة إلى توحيد الصفوف العربية والإسلامية، مؤكدًا أن إيران يمكن أن تشكل «رصيدًا يضاف للأمن القومى العربى»[٣٥].

(أ) عمرو موسى حذر من «شرق أوسط إسرائيلى» ودعا إلى الصمود وعدم الاستسلام

حذر الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى من أن انتهاء الصراع العربى / الإسرائيلى وفق الإرادة الإسرائيلية سيحول الشرق الأوسط «إسرائيليًا»، **فهو يحذر من «شرق أوسط إسرائيلى»**، ودعا إلى الصمود وعدم الاستسلام لهذه الإرادة[٣٦]. وأعرب موسى فى الوقت نفسه عن تشاؤمه من استمرار تردى الأوضاع العربية، ومن زيادة الموقف العربى سوءًا خلال السنوات المقبلة، لينتقل العرب من «مربع الصفر» حاليًا إلى ما دون الصفر. وقال فى مقابلة مع صحيفة «الوفد» المصرية الخميس (٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦) إن «إعادة ترتيب المنطقة ومستقبلها سوف يتوقف على الحل الذى سيصل إليه النزاع العربى/ الإسرائيلى؛ فإذا انتهى النزاع بفرض وجهة النظر الإسرائيلية فالشرق الأوسط سيكون إسرائيليًا، وإذا انتهى إلى تسوية عادلة فالشرق الأوسط سيكون آمنًا بقوى متوازنة

متعاونة على سلام ووئام». غير أنه أعرب عن تشاؤمه من إمكانية التوصل إلى تسوية عادلة، وتحسن الأوضاع العربية. وقال ردًا على سؤال حول رؤيته للعالم العربى بعد ٥ سنوات: «إذا حكمتُ بالظروف الحالية فإن العرب سيكونون فى موقف أسوأ بعد ٥ سنوات»، وسينتقلون من «مربع الصفر» الحالى إلى مربع «ما تحت الصفر». وأوضح مشددًا على أهمية الصمود فى وجه المخططات الإسرائيلية: «تحت الصفر يعنى التسليم بهذا الوضع، ولكنك طالما أنك غير مستسلم أو هناك قوة سياسية تقف؛ فهناك أمل». كما دعا المواطن العربى البسيط المستاء من القهر الإسرائيلى إلى «أن يصمد ولا يستسلم».

(ب) حزب الله يجمد مشروع الشرق أوسطيين

إن المواجهة الأخيرة بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية بلورت **نظريتين أو مشروعين** لكل منهما تصور مختلف لمستقبل الدولة اللبنانية ولوضعها الإقليمى والدولى، ويجمع بينهما حصول كل منهما على دعم إقليمى قوى: أصحاب التصور الأول (تيار ١٤ آذار) رفعوا شعار «كل السلطة للدولة... كل السلاح للدولة»؛ وهو ما يعنى نزع سلاح حزب الله لتجنيب لبنان الدخول فى صراعات إقليمية، خصوصًا مع إسرائيل، بعيدًا عن المصالح اللبنانية، ويحظى أصحاب هذا التصور ذى الخلفية الطائفية السنية بدعم غربى/ عربى سعودى فى الأساس. أما الفريق الثانى (تيار حزب الله) فهو لا يرفض فكرة الدولة، لكنه يطالب بضمانات تتعلق بطبيعة هذه الدولة من حيث موقفها من الصراع العربى/ الإسرائيلى، واستقلالها عن النفوذ الغربى، وقدرتها على الدفاع عن لبنان فى مواجهة أى عدوان إسرائيلى محتمل. وخارجيًا يدعم هذا الفريق الذى يستند لخلفية طائفية شيعية المحور الإيرانى السورى.

وأصحاب التصور الأول رفعوا شعار «كل السلطة للدولة... كل السلاح للدولة»، وهو شعار زائف؛ لأنه لم يبن هؤلاء دولة أصلاً، ولا تمتلك الدولة أى قوة أمنية للدفاع عن لبنان؛ ولأن الدولة ذاتها تقتضى تنفيذ ما يسمى بالوفاق الوطنى بحذافيره طبقًا لاتفاق الطائف الذى لم تفكر الطبقة السياسية فيه أو فى تطبيقه.

وقد حاولت هذه القوى السياسية لمدة عام كامل التحريض ضد حزب الله، وعندما فشلت هى وحلفاؤها الغربيون نقلت المهمة لإسرائيل، ووفقًا لذلك دخلت إسرائيل الحرب لضرب قوة حزب الله، ولفرض توازن سياسى جديد فى البلاد ينقل السلطة إلى

أحضان المحور الغربى، والذى ـ للأسف ـ له حلفاء داخل لبنان. لكن حزب الله فاجأ الجميع بمقاومته، ومنع إسرائيل من تحقيق أهدافها، ومع ذلك فقد استخدمت هذه الطبقة الأضرار المادية الهائلة التى وقعت بلبنان لتقول بأنه قد آن الأوان لنزع سلاح المقاومة.

إن التعجل الأمريكى فى إظهار مكنونات الحملة الإسرائيلية بدا سلوكًا غبيًا لا ينطوى على حكمة من يريد الاستفراد بحزب الله، وهذا صحيح إلى حد كبير.. ففى غمرة التصدى لهذه المكنونات والنيات المعلنة والمبيتة، لم يَعُد مهمًا لدى قطاعات سياسية وشعبية مدنية واسعة، دون استثناء بعض القوى الرسمية عربيًا؛ الاستغراق فى التفصيلات التى ساقت إلى المعركة الجارية، وما إن كان حزب الله أخطأ أم أصاب. ما طغى وطفا على هذه التفصيلات هو القناعة بالدلالات والمعانى الإستراتيجية العليا لصلابة هذا الحزب وصموده فى المعركة، وبشىء قليل من المبالغة فقد أضحت هذه القطاعات ترى فى دعم هذا الحزب وانتصاره، وفى الحد الأدنى منع الهزيمة عنه؛ حائلاً دون مرور المشروع الشرق أوسطى بعجره وبجره.

نود الإشارة إلى أن حزب الله فى معركته اكتسب جراء إطلالة الشرق أوسطية والشرق أوسطيين رمزية وطنية وقومية، ولا مانع من القول رمزية إسلامية حضارية عالية، رمزية لا تقل بالنسبة للمشروع التحررى العربى وصد الهجمة الطغيانية الأمريكية الغربية، قياسًا بما تمثله إسرائيل من رمزية لدى القائمين بهذه الهجمة. لا شىء يمنع هنا أيضًا من الاعتقاد بأن قطاعًا عريضًا من التيارين القومى والإسلامى أصبح يستبطن النظر إلى حزب الله بصفته وكيلاً ريادًيا متقدمًا لرؤاهم التحررية والتضامنية.. وهذا منظور يمكن مقارنته بالتكييف العربى العام للدور الإسرائيلى على الجانب الآخر من المواجهة[٣٧].

إن التفسير القائم وراء تفاقم حادث خطف ثلاثة جنود إسرائيليين بمثل هذه السرعة غير العادية ليتحول إلى صراع حاد واسع النطاق؛ له أبعاد متعددة، منها المحلى مثل نضال «حماس» من أجل ممارسة السلطة ورغبة «حزب الله» فى الإبقاء على وضعه المتميز داخل لبنان، وأخرى إقليمية على رأسها المصالح السورية بلبنان وتنامى الفجوة بين السنة والشيعة، علاوة على أبعاد دولية أوسع أهمها المواجهة بين واشنطن وطهران[٣٨].

(ج) حرب أسرى إسرائيل.. وسيناريو الفوضى الإقليمية

إذا كان معتادًا أن يتكرر سيناريو سعى حزب الله لتسخين الجبهة الشمالية مع الدولة

العبرية كلما زاد عنف آلة الحرب الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني، بهدف تخفيف الضغط عن المقاومة والمدن الفلسطينية؛ فإنه من الواضح أن تحرك حزب الله هذه المرة بعملية نوعية ذكية أسر خلالها جنديين إسرائيليين فى جنوب لبنان وقتل ٧ آخرين؛ سوف يدفع بالمنطقة إما إلى تهدئة إجبارية بتبادل الأسرى، أو إلى سيناريو الفوضى الإقليمية، خاصة أن ذلك يأتى بالتزامن مع المحاولات الإسرائيلية لرد أسيرها الثالث لدى المقاومة الفلسطينية.

عملية حزب الله تأتى هذه المرة فى توقيت تشهد فيه المنطقة العربية والشرق الأوسط كله حالة من الغليان والتصعيد تجاه أطراف متشابكة دولية (سوريا وإيران)، وأخرى محلية (المقاومة فى فلسطين ولبنان)، وتأتى فى توقيت حساس حيث تشير فيه الدلائل إلى احتمالات قيام إسرائيل بعملية ضد سوريا (عقب التحليق فوق قصر الرئيس السورى)، ربما تستهدف قادة حماس السياسيين خصوصًا خالد مشعل رئيس المكتب السياسى، كما تواجه إيران احتمال فرض عقوبات عليها بتحويل ملفها لمجلس الأمن.

ولهذا لا يستبعد أن يكون تسخين الجبهة الشمالية فى هذا التوقيت الحساس من قبل حزب الله خيارًا إيرانيًا/ سوريًا مشتركًا، كردٍّ على منهجية التهديد والتصعيد الغربية والإسرائيلية ضد سوريا وإيران معًا، فضلاً عن كون هذا هو سلاح حزب الله المفضل فى حالة تصاعد الضغوط على المقاومة الفلسطينية لخلق حالة تشتيت لقوات الاحتلال[٣٩].

(د) إرباك المخططات الأمريكية وعدم الاستسلام

فمن الطبيعى أن يتحرك حزب الله برغبات إيرانية وسورية لتخفيف الضغوط الأمريكية والإسرائيلية؛ كى يتذكر الأمريكيون والإسرائيليون أن هناك «قوة ردع» إيرانية سورية «تنفيذية» أخرى، قادرة بالمثل على تهديد تل أبيب والمصالح الأمريكية فى المنطقة؛ لذا فإن التحرك فى هذا التوقيت يحقق هدفًا مزدوجًا يتمثل فى تقوية المطالب الفلسطينية بشأن مبادلة الأسير الإسرائيلى بأسرى فلسطينيين، والتوصل بالتالى لصفقة إقليمية شاملة بتبادل الأسرى، إضافة إلى تخفيف الضغوط على الجبهات السورية والإيرانية (فى نفس يوم نظر الملف الإيرانى أمام وزراء ٦ دول غربية)، وإرباك المخططات الأمريكية؛ ومن ثم التهديد المضاد بسيناريو فوضى إقليمية ستضر مصالح الغرب فى النهاية. ولكن المعضلة هذه المرة ترجع إلى تشابك أطراف اللعبة ودخول أطراف مصرية وسعودية وتركية على الخط ضمن

محاولات الوساطة والوصول إلى تسوية لمسألة جندى غزة، بلغت ذروتها بالتدخل المصرى لإطلاق سراح الجندى مقابل «وعود» إسرائيلية بإطلاق سراح أسرى فلسطينيين فى السجون الإسرائيلية رفضتها حماس، ووساطة أخرى تركية ربطت بين إطلاق جندى غزة وإطلاق أسرى، وبين الكشف عن رفات الجندى أرون آراد المختفى فى لبنان منذ ١٩٨٦، فضلاً عن دعوات سعودية (الأمير تركى الفيصل) لوقف المقاومة ما دامت غير قادرة على مواجهة ترسانة السلاح الإسرائيلية. أما الخطورة ـ مع تشابك كل خيوط اللعبة محليًا وإقليميًا ودوليًا ـ فتتمثل فى رد الفعل الإسرائيلى والأمريكى الذى قد يسعى لرد الصفعات المتتالية الموجهة له، بتصعيد حرب الأسرى وتوجيه ضربات كبيرة للبنان، وربما سوريا؛ مما يهدد بإشعال سيناريو الفوضى الإقليمية فى حالة تصاعد العمل العسكرى بين تل أبيب وكل من لبنان وسوريا، والأكثر خطورة هنا أن تعمد واشنطن والغرب ـ كما هددت الخارجية الأمريكية ـ بتصعيد أكبر محتمل مع إيران فى مسألة الملف النووى، ولكنه تصعيد محدود بقدرات الرد الإيرانية وأوراق الضغط التى تمتلكها إيران[٤٠].

(هـ) ضرب سوريا

ولأن عدوان تل أبيب ضد لبنان أصبح مقيدًا بقدرة صواريخ حزب الله على الوصول إلى كل المدن الشمالية الإسرائيلية؛ فربما يقتصر الرد الإسرائيلى بالتالى على عمليات محدودة مثل قصف منشآت ومواقع لحزب الله أو جسور فى الجنوب، إلى جانب توقع أن توجه تل أبيب ضربات عسكرية فى سوريا ضد أهداف للمقاومة الفلسطينية، خاصة أن ذلك قد تكرر عدة مرات سابقًا فى عهد شارون ولم ترد سوريا؛ وسيكون ضرب المقاومة فى سوريا أشبه برسالة لحليفتها إيران، كما أنه أكثر سهولة؛ لأنه لم يعد يثير ردود فعل عربية أو دولية غاضبة أو تضامنًا أو قممًا عربية كما كان يحدث فى السابق!

أيضًا ربما تعمد تل أبيب لتبريد ملف استبدال الأسرى عمومًا لفترة من الوقت كى لا تضطر فى زخم العمليات العسكرية والضغوط الكبيرة على قيادتها إلى تقديم تنازلات كبيرة، فضلاً عن الرغبة فى الحفاظ على ماء الوجه أمام المقاومة، ولكن الأثر السلبى الوحيد هنا سوف يتعلق بالتنازلات للفلسطينيين؛ حيث سيؤدى توسيع دائرة تبادل الأسرى، وتدخل أطراف دولية (ألمانيا على الأرجح) لإظهار المسألة على أنها تبادل مع حزب الله يشمل الجندى فى غزة، وبالتالى سيجهض ذلك النظرية التى كانت المقاومة الفلسطينية تسعى لتدشينها بقوة هذه المرة عبر تبادل أسرى فلسطينى/ إسرائيلى لأول مرة.

(و) رؤية فرنسية . . حزب الله لم يغامر وحساباته ذاتية : عدم الاستسلام

اعتبر «براه ميكائيل» (الخبير الفرنسى فى قضايا الشرق الأوسط بمعهد الدراسات الدولية والإستراتيجية بباريس[٤١] أن حزب الله قد اتخذ قراره بالهجوم على المواقع الإسرائيلية وأسر جنديين إسرائيليين من تلقاء نفسه، حتى وإن تلاقت حسابات حزب الله مع أولويات ومصالح السياسة السورية وأيضًا الإيرانية. وأوضح براه أن الحزب لم يجد سوى ذلك ليؤكد للداخل اللبنانى وللرأى العام العربى على أهمية المقاومة ما بقى الاحتلال الإسرائيلى فى الأراضى العربية، كما أن الحزب قد استاء من النفوذ الأمريكى المتوغل بلبنان منذ خروج القوات السورية. وطبقًا لهذه الحسابات الذاتية نفذ الحزب عمليته، وهو يدرك أن اللبنانيين ليس بينهم من يدعم إسرائيل، ويعلم حجم قوته على الساحة اللبنانية[٤٢]. ويرى «براه» أنه رغم المساندة الدولية لإسرائيل، فإن قواعد اللعبة بين حزب الله وإسرائيل قد تغيرت نظرًا لتغيرات الداخل اللبنانى، وقدرة الحزب على ضرب العمق الإسرائيلى لأول مرة؛ ومن ثم فسيكون للضربات العسكرية الإسرائيلية رد فعل مكلف للدولة العبرية.

إن حزب الله باختطافه الجنديين الإسرائيليين لم يكن ليقوم بهذه العملية وهو غير واثق من خطواته ومن قدراته على مستوى الداخل اللبنانى. ويجب العودة قليلاً إلى الوراء لمعرفة حيثيات ما يحدث الآن؛ وأقصد بذلك الضغوط التى وجهت ضد حزب الله بغية تجريده من سلاحه أثناء الخروج السورى من لبنان؛ حيث يرى الحزب أن الانسحاب السورى من لبنان حل محله النفوذ الأمريكى، وأن هناك محاولة أمريكية للتأثير فى هذا القرار اللبنانى بشكل مباشر وغير مباشر. وقد استاء الحزب من هذه الوضعية، ومن الأغلبية البرلمانية، ومن الحكومة اللبنانية التى حاولت أن تؤثر فى قراره من أجل نزع أسلحته، وهو الطلب الذى تلح عليه الولايات المتحدة، ويرى أن البعض يدافع عن المصالح الأمريكية فى لبنان. وبالتالى فإنه كان مطالبًا بفعل شىء ما لوقف هذا المسار المضاد له.

هنا اختار حزب الله الوقت المناسب حسب قادته، وهو توقيت الهجوم الإسرائيلى على غزة من أجل القيام بعملية اختطاف الجنود الإسرائيليين من جنوب لبنان. وبالتالى فإن العملية كانت محسوبة جدًا ولم تكن مجرد مغامرة عسكرية. وقد أراد الحزب من خلال هذه العملية أن يوصل رسالة للإسرائيليين وللأمريكيين وللعرب وللداخل اللبنانى وللعالم

بشكل عام أنه متمسك بنهجه ومتمسك بكل ما يسميه «مقاومة»، سواء أكانت عسكرية، أو منطق المقاومة الذى تتبناه كل من إيران وسوريا؛ فحزب الله أراد أن يشجع الرأى العام العربى بالتمسك بما يسميه المقاومة التى هى فى رأيه يجب أن تكون موجودة ما لم تحل المشكلات والصراع العربى / الإسرائيلى.

إن عملية حزب الله التى فجرت المواجهة كانت محسوبة من قبل حزب الله قبل أن تكون محسوبة من إيران أو سوريا، وهى فى رأيى نابعة من قرار من حزب الله ومن داخله كنتيجة إستراتيجية داخلية قبل أن تكون استجابة لأجندة خارجية، وإن كان ذلك لا ينفى أن تكون أولويات حزب الله فى هذه المرحلة متوافقة مع الأولويات السورية والإيرانية، كما أن الدعم اللوجستى والمادى لا يمكن إنكاره فى هذه المرحلة وما قبلها، وبدون هذا الدعم لا يمكن أن نتوقع أن يصل حزب الله إلى قوة الردع التى يملكها الآن. غير أنه يجب عدم التأكيد على استقلالية قرار حزب الله فى هذه المرحلة بشكل كلى، أو أنه قد استقل فعلاً عن القرار الإيرانى منذ مجىء الأمين العام الحالى للحزب حسن نصر الله إثر اغتيال أمينه العام السابق من قبل الإسرائيليين.

وبصرف النظر عن العملية التى قام بها حزب الله وعن محركاتها الأساسية، أعتقد فى نفس الوقت أنه لا يمكن الجزم أو توقع النتائج والحسابات من قبل حزب الله، ولا يمكن معرفة المدى الذى أراد حزب الله الوصول بالأمر إليه، لكن أؤكد فى كل الأحوال أن الحزب أو غيره من الأطراف لا يستطيع التحكم فى النتائج كاملة. ويمكن القول بأن العملية كانت اختباراً للقيادة الجديدة فى إسرائيل، وأريد من خلالها معرفة مدى رد الفعل الإسرائيلى خاصة بعد تولى «إيهود أولمرت» رئاسة الوزراء، وهو سياسى غير معروف، وليس له خبرة عسكرية، وكذلك الأمر بالنسبة لوزير دفاعه «عمير بيريتس» رئيس حزب العمل. ومن جانب آخر أراد حزب الله أن يثبت ويرسل لهذه القيادات الجديدة فى إسرائيل رسالة مفادها أنه لا يزال يملك خيوط اللعبة فى الداخل اللبنانى، وبالتالى فهو يسعى لمنع التأثير الإسرائيلى ـ بالوكالة عن الولايات المتحدة ـ فى لبنان. وثالثًا فإن حزب الله يوجه رسالة للداخل اللبنانى ويتحدى الحكومة فى قدرتها على نزع سلاحه، القادر على أن يمس إسرائيل فى عمقها، ويفك بعضًا من الضغط الذى تتعرض له غزة. وما يجرى الآن هو تطور نوعى فى أداء حزب الله؛ بحيث إنه لم يسبق له أن ضرب إسرائيل فى العمق؛ أى ما بعد الحدود الدولية التى رسمت من قبل الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، والتى دعمتها إسرائيل

بعد سنة ١٩٤٨ ؛ وهو الأمر الذى يقوم به فى الوقت الحالى، فحزب الله أراد من خلال هذه الضربات أن يثبت للإسرائيليين أن المعادلة تغيرت، وأنه انتقل مما يشبه مرحلة المواجهات المتفرقة إلى الحرب «المفتوحة»، بما يعنى أن إسرائيل لم تعد هى المتحكم الأساسى فى قواعد اللعبة.

٢ـ تحليل الأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة: «فقه الواقع» ـ عدم الاستسلام والمقاومة كخيار إستراتيجى»

من حيث تطبيق المبدأ الثالث وهو « تحليل الأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة» (فقه الواقع) استطاع الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومن خلال تحليله الدقيق أن يدرك أهمية «عدم الاستسلام والمقاومة كخيار إستراتيجى»:

(أ) الأمين العام لجامعة الدول العربية: النداء إلى الشعب اللبنانى والفلسطينى بالصمود وعدم الاستسلام

وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية نداء إلى الشعب اللبنانى والفلسطينى بالصمود وعدم الاستسلام؛ «لأن الهدف الإسرائيلى هو كسر الإرادة العربية ودفع الأمة إلى حالة الاستسلام». وأقر باهتزاز الإرادة العربية، ولكنه تمنى أن يكون «اهتزاز إفاقة لا اهتزاز موت»، وشدد على أن الأمة بحاجة إلى توحيد الصفوف العربية والإسلامية، مؤكدًا أن إيران يمكن أن تشكل «رصيدًا يضاف للأمن القومى العربى».

وتوقع موسى استمرار الحرب الإسرائيلية على لبنان فى ظل عدم تدخل مجلس الأمن الدولى، الذى «لم يكتف بالتباطؤ فى إصدار قرار بوقف إطلاق النار، ولكن أصدر أيضًا فيتو أمريكيًا لمنع إدانة الاعتداءات الإسرائيلية فى قطاع غزة قبل نحو أسبوع»[٤٣].

وتزامنت تصريحات موسى مع حالة من الإحباط العام بين المثقفين والسياسيين والشعب المصرى؛ نتيجة ضعف ردود الأفعال الشعبية والحزبية فى مصر والعالم العربى كله على ما يجرى فى لبنان وفلسطين من اعتداءات إسرائيلية، فى ظل صمت من الحكومات العربية[٤٤].

(ب) إعلان عن وفاة عملية السلام على لسان الأمين العام لجامعة الدول العربية، وسقوط نهج «التفتيت» المذكور طريقًا للسلام

أكدت الحرب الإسرائيلية العدوانية أن لبنان جزء إقليمى ثابت فى نطاق القضية المحورية للمنطقة؛ أى قضية فلسطين، وتحويل فلسطين إلى بوابة لهيمنة أجنبية مطلقة، فقد كشفت هذه الحرب عن استحالة الاستمرار على تفتيت القضية إلى نزاع إسرائيلى/ فلسطينى ونزاعات أو اتفاقات عربية/ إسرائيلية. ويؤكد ذلك أيضًا ما واكب اندلاعَ الحرب من إعلان استعراضى عن وفاة عملية السلام على لسان الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ فهو فى واقعة الإعلان عن سقوط نهج «التفتيت» المذكور طريقًا للسلام. والحرب السادسة - بهذا المنظور - نهاية مرحلة رسّخت بدايتها جامعةُ الدول العربية نفسها بقرار استعراضى أيضًا، اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية فى حينه هى الممثل الشرعى الوحيد لشعب فلسطين؛ فمنذ ذلك الحين لم تنقطع جهود الفصل بين مصير فلسطين وشعبها وكفاحه المشروع للتحرر، وبين مستقبل المنطقة العربية التى وُضع لها عنوان مشكلة «الشرق الأوسط»؛ فتقلبت من مرحلة إلى مرحلة حتى بالمسميات التى تُطلق عليها دون جدوى.

(ج) مأزق النظم العربية: مؤتمر وزراء الخارجيّة العرب: بين الهيمنة والمقاومة

لا يصح القول إطلاقًا بأن لقاء وزراء الخارجية العرب فى القاهرة (١٥/ ٧/ ٢٠٠٦) كان نسخة طبق الأصل من لقاءات سابقة، وإن نتائجه «روتينية» لم تخرج عن المتوقع مسبقًا من مثل هذه اللقاءات؛ بل يبدو أن المشاركين فى اللقاء أدركوا أن ما يجرى حولهم لم يَعُد يماثل ما اعتادوا عليه، أو حاولوا من قبل الإسهام فى الاعتياد عليه[٤٥]. فأوّل ما ينبغى تجنبه هو السؤال الاستنكارى التقليدى القديم: ما الذى يُنتظر من هذه الاجتماعات إزاء الأحداث؟.. وكذلك تجنّب الجواب الاستنكارى التقليدى القديم أيضًا: لا شىء.

السؤال المحورى المطروح على أرض الواقع فجّر الإطار الرسمى «الروتينى» العربى من داخله؛ فلا تُجدى الأسئلة والأجوبة القديمة معه شيئًا. ولم يَعُد يوجد بديلٌ عن «خيار السلام الإستراتيجى» الوحيد (!) كما أرادته الحكومات العربية، وأعلن شكليًا - وليس واقعيًا - عن تأبينه الآن سوى خيار وحيد آخر؛ هو التحوّل مع التغيير بصورة جذرية فى اتجاه ما يلبّى إرادة الشعوب، إذا أرادت الأنظمة الحفاظ على البقية الباقية من وجودها إقليميًا ودوليًا، وربما استعادة بعض المكانة لنفسها وللمنطقة التى تحمل مسئولية فرض

القرار السياسى عليها منذ عشرات السنين، وبالتالى المسئولية عن الوصول بها إلى حريق العراق ولبنان مع فلسطين.

مرحلة إحلال المقاومة محل الحكومات: تآكل النظام الإقليمى العربى وتحرك كل دولة عربية وفق مصالحها الخاصة

والمشكل فى هذا الموقف العربى الرسمى ـ الذى دفع المقاومة دفعًا لتسلم دوره ـ أنه بمثابة امتداد لمحور «لا حول لنا ولا قوة» الذى تشكل عام ٢٠٠٢ فى العديد من الدول العربية قبل ضرب العراق، عندما أدلى العديد من القادة والمسئولين العرب بتصريحات يسلمون فيها بأن ضرب العراق أصبح أمرًا واقعًا لا رادّ لقضاء أمريكا فيه! . وهو محور استمر ناشطًا منذ ذلك الحين، ولخصه الزعيم الليبى العقيد «معمر القذافى» بالقول: إنه «لا يمكن إلا أن نستسلم للشرعية الدولية مهما كانت مزورة من قِبل أمريكا، وأن «المعارض» (يقصد لأمريكا) خسران وسوف تدوسه الأقدام»!

بعبارة أخرى: كان من الطبيعى فى ظل **تآكل النظام الإقليمى العربى وتحرك كل دولة عربية وفق مصالحها الخاصة** أن تظهر قوى شعبية غير رسمية وحركات مقاومة تقود المقاومة ضد الاحتلال وقوى الهيمنة الدولية، وتكون أكثر عزيمة.

قد يكون حزب الله مخطئًا بالتالى لو كان قد خطط لعملية تسخين المنطقة دون أن يكون لديه الأوراق اللازمة للعب مع الجيش الإسرائيلى، وقد يكون مخطئًا لو كان قد تحرك دون هدف ووعى بما يقوم به، ولكن تطور المعارك ـ رغم أن حزب الله لم يكن يتصور أن تصل لهذا الحد ـ يظهر بوضوح أن حزب الله يدرك عواقب فعله ومستعد لها.

فلم يقل زعيم الحزب نصر الله شيئًا حماسيًا أو تهديدات جوفاء، ولكنه تحدث عن أمور وقعت بالفعل؛ فقد ألمح أكثر من مرة لخطف جنود إسرائيليين أحياء ونفذ، وحذر من مفاجآت لحزب الله فى الحرب وحدثت فى صورة ضرب البارجة الإسرائيلية، وضرب مدن إسرائيلية لأول مرة مثل طبرية وحيفا وغيرها، وحتى الصواريخ التى اعترفت إسرائيل بأنه يمتلكها وقادر على ضرب تل أبيب نفسها لم يستخدمها بعشوائية، ولكن وفق مخطط مدروس بتوسيع قصف المدن الإسرائيلية تدريجيًا فى العمق، وربما يدخر أكثر هذه الأسلحة قوة لمرحلة لاحقة، خصوصًا أن المعارك مرشحة لمرحلة طويلة قد تستمر لشهور وليس فقط أسابيع.

مرحلة إحلال المقاومة محل الحكومات فيما يخص قضايا تحرير الأرض والأسرى ربما تكون بدأت فى لبنان وفلسطين، أو أرخت لنفسها فى المعارك الحالية فى فلسطين ولبنان، أما آثار هذه المرحلة فربما لم تظهر بعد ويحجبها ضباب الحرب، ولكنها ستظهر بصورة كبرى فى حالة تضحية الحكومات بحزب الله وحركة حماس من أجل ترضية الولايات المتحدة والغرب على حساب القضايا العربية.

(د) المقاومة الإسلامية المسلّحة المنبثقة عن إرادة شعبية مستقلّة عن الإرادة الرسمية باتت طرفًا حاسمًا فى صناعة معطيات الواقع الجديد: خطوة على طريق طويل: قوة حزب أعتى من دولة

لن يكون ما بعد لقاء وزراء الخارجية العرب يوم ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ استمرارًا لما سبقه، ولن يكون لمؤتمرات عربية أخرى - بما فى ذلك المؤتمرات على مستوى القمّة - دور يماثل ما سبق، بما فى ذلك ما بات فى مستوى استعراض جماعى للتخاذل عن أىّ عمل انفرادى أو مشترك من أجل قضايا مصيرية كفلسطين والعراق، والآن لبنان. والمشكلة هنا ليست مشكلة إرادة سياسية مفتقدة، وهى غير مفتقدة، وعبّرت عن نفسها مرارًا، ولو كان لها دوز لسبقت تصفية القضايا المصيرية - لا سيّما فلسطين - منذ فترة طويلة بمنطق «خيار السلام الإستراتيجى» الوحيد، وعبر المبادرات المتوالية من قمّة فاس قبل عقود إلى قمّة بيروت قبل سنوات. ولكنّ المشكلة هى تبدّل الواقع القائم تبدلاً جذريًا، والواقع يتبدّل عامًا بعد عام، ونكبة بعد نكبة، طوال العقود الماضية، على أنّ الجديد الآن الذى يسمح بإعطاء ما يجرى وصفَ مفصل تاريخى واجهه لقاءُ الخارجية عن غير قصد أو تخطيط ذاتى؛ هو أن صناعة واقع جديد أحبط المبادرات العربية الرسمية كانت حكرًا على الطرف الصهيو/ أمريكى الذى أراد ما يتجاوز تصفية قضية فلسطين، إلى فرض الهيمنة المطلقة - لا الجزئية فقط - على المنطقة وسائر ما فيها ومن فيها، حكومات وشعوبًا وقرارات وثروات، أما العنصر الجديد فهو أن المقاومة الإسلامية المسلحة المنبثقة عن إرادة شعبية مستقلة عن الإرادة الرسمية باتت طرفًا حاسمًا فى صناعة معطيات الواقع الجديد.

لا ينبغى هنا الانسياق وراء تهوين من شأن هذه المقاومة عبر مقارنات قاصرة، ما بين عدّة عسكرية وأخرى، أو بين ضربات محدودة وهجمات وحشية شاملة، فصناعة الحدث التاريخى كانت تبدأ دومًا على هذه الشاكلة، بما فى ذلك بدايات الاحتلال الاستيطانى الصهيونى بفلسطين نفسه. كذلك لا ينبغى الانسياق وراء تهويل من شأن المقاومة وما

يمكن أن تصنع الآن، وهو تهويل يمكن أن يسبّب خيبات أمل وحملات تيئيس جديدة، تعرقل صناعة المزيد فى المستقبل المنظور والبعيد.

إن المقاومة خطوة من خطوات عديدة على بداية طريق طويل، وليست هى المفصل التاريخى الآنى والوحيد للتحوّل فى مجرى صناعة مستقبل المنطقة فى الاتجاه الصحيح. وبإيجاز شديد يمكن تعداد بعض العناصر الحاسمة فى استقراء هذا المستقبل من منظور موقع المقاومة فيه فقط:

ـ استطاعت المقاومة حتى الآن أن تعتمد على الإرادة الشعبية أولاً وتجسيدها على أرض الواقع، دون الدخول فى صدام مفتوح مع الأنظمة القائمة غير المعبّرة عن تلك الإرادة الشعبية. وبقدر ما تنجح المقاومة فى تجاوز ما يعنيه الموقف الجديد لبعض تلك الأنظمة، وتحافظ على معادلة التوازن المذكورة، بين الألغام السياسية وغير السياسية؛ يمكن أن تستمر فى ممارسة سياسية قائمة على المفهوم الأصلى لصناعة الممكن؛ أى التأثير على الواقع والتغيير له، وليس التسليم لواقع يصنعه الآخر والتراجع أمام عواقبه الوخيمة.

ـ الإمكانات الذاتية والظروف الإقليمية والظروف الدولية من العوامل التى سبّبت فى الماضى وستسبّب فى المستقبل نكسات صغيرة وكبيرة على طريق المقاومة، ولا يمكن أن يكون أىّ طريق لصناعة المستقبل دون هذه النكسات. وبمقدار ما تضع المقاومة وتضع الإرادة الشعبية المغذّية لها تلك النكسات فى حسبانها وتتجاوزها؛ تتمكّن من مواصلة الطريق. والاستمرارية هى التى توصل إلى الأهداف، من وراء ما يتحقّق من نجاح بعد نجاح، ويقع من نكسات.

ـ تحوّل الإرادة الشعبية إلى عطاء يساهم فى صناعة الواقع ليس شعارًا يُرفع من طرف، ويستهين به طرف آخر؛ إنما هو عملية تطور نوعى يُصنع صنعًا. والوجود الحالى لفصائل المقاومة بحدّ ذاته دليل مباشر على قابلية صناعة هذا التطوّر، ثمرةَ جهود متواصلة على امتداد عدّة عقود. فلا بدّ من إحداث تحوّل محورى فيما يُسمّى حديثًا «ثقافةَ المقاومة»، من عالم الكلام عنها بأساليب التفاؤل والتشاؤم، إلى أسلوب التقويم الموضوعى، واستخلاص النتائج، وتوظيفها على متابعة الطريق نفسه، تخطيطًا وتنفيذًا، وليس على طريق حملات التيئيس حينًا، والحماسة المفرطة حينًا آخر.

ـ إن المسئولية العظمى على الصعيد الشعبى خارج نطاق فصائل المقاومة ومواطن تحرّكها الحالية هى مسئولية من يعتبرون أنفسهم فى موقع «النخب»، فهم فى مقدّمة من

يقف مباشرة أمام المفصل التاريخى الجديد فى مسيرة المقاومة، وفى الواقع الرسمى العربى والإسلامى الراهن.

إن كلّ حديث عن غياب التفاعل الشعبى، والمظاهرات للدعم المعنوى، أو التبرّعات للدعم المادى، أو الضغوط على المستوى السياسى الإقليمى، أو المقاطعة على مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتى والضغوط فى الساحة الدولية.. كلّ حديث عن غياب شىء من ذلك هو فى جوهره الحديث عن غيبة «النخب»، بمختلف أشكالها التنظيمية وشبه التنظيمية، وعدم انتقالها من أسلوب الكلام إلى أسلوب العمل الفعّال، دراسةً للمعطيات، وتوظيفًا لها فى المخططات، وتوجيهًا للطاقات والفعاليات الشعبية، وتنميةً للإمكانات الذاتية، ومواجهةً للعقبات الخارجية، وتعبئةً لجميع ذلك على طريق التنفيذ، فالتقويم والتطوير فى عملية مستمرة لا تنقطع، فهذه «النخب» التى تتحدّث عن الشعوب هى التى تحمل المسئولية الكبرى على صعيد ترجمة إرادة الشعوب إلى عطاءات منظورة وحركة فاعلة دائبة.

(هـ) تأثير الإقرار بفشل عملية السلام على دور حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وجماعة حزب الله اللبنانية: بروز الحركات الإسلامية فى مصر وفلسطين والأردن والمغرب، والنجاح فى التواصل مع الجماهير، وكسب ثقتها، وحشدها حول بعض القضايا: الأبعاد والأسباب

ـ **الأبعاد:** من الواضح أن حالة العجز الرسمى العربى «تصب فى صالح حركات المقاومة التى تحتل حاليًا موقع الصدارة مقابل الحكومات العاجزة والأنظمة المُفلسة». كما أنه «مع حالة العجز الرسمى عن وقف العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة نفذ حزب الله عملية «الوعد الصادق» لتخفيف الحصار عن أهالى القطاع، وإن كانت العملية تستهدف أيضًا مبادلة الأسرى مع الاحتلال الإسرائيلى». كما أن «الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية على كل من الفلسطينيين واللبنانيين هى محاولة لصد قوى المقاومة التى تتمتع بثقة وتأييد كبير بين الشعوب العربية».

ـ **الأسباب: عوامل نجاح المقاومة الإسلامية فى لبنان: قوة حزب أعتى من دولة**

نشأت المقاومة الإسلامية فى لبنان كتنظيم عسكرى سرى لمواجهة الاحتلال الإسرائيلى الذى اجتاح جنوب لبنان ووصل إلى قلب العاصمة بيروت فى عام ١٩٨٢م. ولم تعلن

هذه المقاومة عن عملياتها المستقلة إلا فى مطلع عام ١٩٨٤م. أما قبل ذلك التاريخ فقد كان نشاطها جزءًا مما كان يطلق عليه «جبهة المقاومة اللبنانية» التى اختفت تقريبًا بعد انسحاب الجيش الإسرائيلى من معظم المناطق التى احتلها فى عام ١٩٨٦م لتصبح المقاومة الإسلامية منذ ذلك الوقت - وإلى يومنا هذا - الأكثر فاعلية وإيذاءً للمحتل، والمقاومة الوحيدة تقريبًا التى تخوض مواجهة يومية عبر عمليات متنوعة ضد جنود الاحتلال وعملائه فى جنوب لبنان وفى بقاعه الغربى(٤٦).

- الاستقلال والسرية

خلافًا لتقليد «المقاومات» السابقة لم تشارك المقاومة الإسلامية منذ نشأتها إلى اليوم مع أى طرف آخر فى عمليات ضد الاحتلال. ولا يعود ذلك إلى الرغبة فى الانسجام العقائدى بين أفرادها؛ بل ترد المقاومة ذلك إلى خشيتها من اختراق العدو صفوفها عندما تتنوع الانتماءات والاتجاهات السياسية والعقائدية؛ بحيث يصعب مراقبتها أو السيطرة عليها، كما كان يحصل مع التجارب السابقة للمقاومة (وخصوصًا الفلسطينية)، والتى تعرضت لكثير من الضربات والاغتيالات بسبب هذه الاختراقات الأمنية فى صفوفها.

- توسيع قاعدة المقاومة

وقد تعرضت المقاومة الإسلامية - بسبب هذه الرغبة فى القيام بعملياتها دون أى تنسيق أو مشاركة مع الفصائل العسكرية الأخرى - إلى الاتهام حينًا بأنها «تحتكر المقاومة» لأغراض سياسية، وإلى إهمالها حينًا آخر جوانب الصمود والتنمية الاجتماعية التى تكمل الجانب العسكرى فى المقاومة. وقد استطاعت المقاومة الإسلامية أن تتجاوز هذه الاتهامات، وأن تفتح باب المشاركة للقوى الأخرى غير الإسلامية التى ترغب فى مقاتلة الاحتلال دون أن تتخلى عن أطرها الخاصة التنظيمية والأمنية والعسكرية. فأعلنت، وبلسان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله فى الثالث من تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٧م، عن تشكيل «السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلى» كإطار جامع لكل راغب فى المشاركة بأعمال المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال فى جنوب لبنان، وأكد السيد نصر الله: «أن هذا التشكيل سوف يبقى منفصلاً عن جهاز المقاومة الإسلامية التى ستكون جاهزة لتقديم كل دعم تحتاجه السرايا اللبنانية من أجل القيام بأعمال عسكرية وأمنية فى المناطق اللبنانية المحتلة».

لم يكن هذا الإعلان عن تشكيل «سرايا لبنانية لمقاومة الاحتلال» من دون تحديد أى بعد عقائدى (إسلامى) لها مجرد رغبة فى رد تهمة احتكار المقاومة، ولم يكن هذا الإعلان كذلك مجرد رغبة فى المحافظة على الإطار التنظيمى الأمنى والعسكرى لخلايا المقاومة الإسلامية؛ بل كان إدراك المقاومة لأهمية توسيع دائرة المشاركة فى قتال العدو فى المجتمع اللبنانى المتنوع طائفيًا ومذهبيًا وسياسيًا هو الدافع الأهم لتشكيل مثل هذه السرايا التى نفذت بعد ذلك عمليات عدة ضد الاحتلال، ذلك أن الخصوصية الإسلامية للمقاومة شكلت عائقًا أمام تحقيق رغبة بعض اللبنانيين من طوائف غير إسلامية ومن اتجاهات سياسية مختلفة فى الانضواء تحت لواء المقاومة الإسلامية لمقاتلة الاحتلال. وحتى لا يبقى هذا القتال حكرًا على جماعة دون أخرى من اللبنانيين كانت هذه المبادرة التى تمحورت بالنسبة إلى قيادة المقاومة الإسلامية حول جملة أهداف وأولويات، أهمها:

- تكريس قضية الصراع مع العدو وتحرير الأرض.
- محاربة التطبيع.
- إجهاض محاولات العدو لتكريس احتلاله وكيانه الغاصب كواقع شرعى وقانونى فى قلب المنطقة.
- خلق نقطة إجماع كبرى وطنيًا وقوميًا وإسلاميًا تشمل مختلف أنواع القوى والقيادات والشرائح الاجتماعية والمذاهب الدينية والمعتقدات السياسية والثقافية والفكرية.

- استخدام أساليب قتالية متطورة

استخدمت المقاومة الإسلامية الأساليب المعروفة فى حروب العصابات، أى المجموعات الصغيرة التى تشن هجومات مفاجئة على دوريات العدو وتحصيناته، أو تعمل على زرع الألغام والكمائن على طرق مواصلاته. لكن المقاومة نجحت إلى جانب هذه الأساليب فى تقديم تجربة متميزة ومختلفة عن التجارب الأخرى فى لبنان على المستويات الأمنية والإعلامية والسياسية أبرز ملامحها:

- تعدد التكتيكات والعمليات

فلم تعتمد المقاومة الإسلامية تكتيكًا واحدًا فى المواجهة، هو انتظار جنود الاحتلال

على الطرقات أو فى الأحراش، أو قصف مواقعه من القرى البعيدة. بل لجأت إلى المبادرة إلى شن عمليات واسعة، وأحيانًا متعددة، فى الوقت نفسه على أكثر من موقع من مواقع الاحتلال، وتمكنت فى حالات كثيرة من السيطرة على هذه المواقع لساعات طويلة، وتدميرها، وأسْر من فيها فى بعض الأحيان.

- تطوير قدرات استخبارية عالية

نجحت المقاومة الإسلامية فى تطوير قدرات استخبارية عالية مكنتها من رصد تحركات جنود الاحتلال وعملائه، وإيقاع خسائر مباشرة وكبيرة بهم عبر الكمائن أو التفجيرات، فى داخل الشريط المحتل وخارجه وصولاً إلى الحدود الإسرائيلية نفسها؛ مما أدى فى الأوساط الإسرائيلية العسكرية والأمنية إلى طرح الشكوك والتساؤلات، وتشكيل لجان للتحقيق حول مدى اختراق «حزب الله» لهذه الأوساط أو للعملاء، خصوصًا بعد الفشل الذريع لمحاولة الإنزال الإسرائيلية فى بلدة «أنصارية» المحاذية للشاطئ فى جنوب لبنان (فى ٤/ ٩/ ١٩٩٧م)، والتى قضت المقاومة فيها على جميع جنود النخبة الذين شاركوا فى هذه العملية، وبلغ عددهم حوالى خمسة عشر جنديًا إسرائيليًا، وقد احتفظت المقاومة بأشلاء العديد من هؤلاء الجنود الذين تم تبادلهم لاحقًا فى ٢٥/ ٦/ ١٩٩٨م مع رفات أربعين شهيدًا للمقاومة بينها ثلاثون شهيدًا للمقاومة الإسلامية، وهى المرة الأولى فى تاريخ إسرائيل التى تواجه فيها مثل هذا النوع من الفشل فى عمليات مماثلة.

(و) الحرب النفسية والإعلام الحربى

اعتمدت المقاومة الأساليب النفسية والمعنوية الحديثة فى عملية التأثير سواء على الرأى العام المدنى والعسكرى فى صفوف العدو. فقد تمكنت المقاومة فى إطار جهاز سرى أطلق عليه «الإعلام الحربى» يخضع أفراده لدورات خاصة عسكرية وعقائدية وفنية من تصوير مباشر لمعظم عملياتها ضد جنود الاحتلال وعملائه، ونقلت صورًا حية لعمليات اقتحام المواقع وتثبيت راياتها فوق الدشم والتحصينات. وعمدت المقاومة فى الإطار نفسه إلى نصب كمائن إعلامية للعدو، فوزعت على سبيل المثال فى ٢٧/ ٢/ ١٩٩٨ شريطًا مصورًا عن سير عملية اقتحام موقع «بئر كلاب»، إلا أن قائد وحدة الارتباط فى جيش الاحتلال إيرز غورشتاين ادعى أن المقاومين لم يدخلوا الموقع، فعادت المقاومة ووزعت شريطًا جديدًا يتضمن تفاصيل اقتحام الموقع ودخول المقاومين إليه ورفع الرايات فوق دشمه. وقد

تكررت الخدعة الإعلامية نفسها مع اقتحام موقع «الدبشة» فى ١٢/ ٥/ ١٩٩٨م وموقع «حداثا» فى ٢/ ٧/ ١٩٩٨م، كما نظمت المقاومة وعلى مستوى آخر، وفى مناسبات مختلفة زيارات إعلاميين ورؤساء بلديات ومحافظين إلى مواقعها. واستخدمت المقاومة شبكة الإنترنت لتبث بواسطتها أخبار عملياتها ورسائلها المختلفة إلى أنحاء العالم كافة، وخصص تليفزيون المنار (أحد وسائل إعلام المقاومة إلى جانب إذاعة النور)، على الشبكة نفسها صفحة خاصة تهتم بأخبار المقاومة الإسلامية، وتتضمن نصوصًا حول المقاومة وعملياتها باللغتين العربية والإنجليزية. ومثل هذا الاستخدام للتقنيات الحديثة ولتصوير العمليات يحصل لأول مرة فى تاريخ المقاومة ضد الاحتلال فى لبنان[٤٧].

(ز) مواجهة مع العدو وتهدئة فى الداخل

تجنبت المقاومة الصدامات والمعارك الجانبية مع المنظمات والحركات السياسية والعسكرية التى كانت تعج بها الساحة اللبنانية قبل الاجتياح الإسرائيلى فى ١٩٨٢م وبعده. كما تجنب حزب الله (الإطار السياسى للمقاومة) مثل هذه المواجهة مع السلطة اللبنانية، معتمدًا إستراتيجية العنف على جبهة المواجهة مع العدو، والتهدئة على الجبهة الداخلية. وقد تجنب بسبب هذه الإستراتيجية التورط فى صدام مع الجيش اللبنانى فى ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣م إثر توقيع اتفاق أوسلو، بعدما أطلق الجيش النار على تظاهرة شعبية سلمية لحزب الله، خرجت تندد بالاتفاق، وسقط فى خلالها ثمانية قتلى وعشرات الجرحى من المتظاهرين. بل تحولت العلاقة مع الجيش فى السنوات اللاحقة إلى علاقة تعاون وتنسيق تحصل أيضًا لأول مرة فى تاريخ المقاومة فى لبنان؛ مما أدى إلى كشف العديد من العملاء ومن الشبكات الأمنية المرتبطة بالعدو، ومحاكمة من قبض عليهم أمام القضاء اللبنانى.

وقد أثار كشف هذه الشبكات انتقادات حادة فى الأوساط الإسرائيلية عبر عنها عضو الكنيست «جدعون عيزرا» (وهو مسئول سابق فى جهاز الشاباك) الذى قال فى مقابلة مع الإذاعة التابعة لجيش الاحتلال: «إنه من الصعب التصديق أن يتم كشف شبكة إسرائيلية بهذا الحجم؛ الأمر الذى يدل على فشل التخطيط والتنفيذ». وقد عبَّر أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله عن هذا المستوى من التعاون، أثناء تبادل رفات الشهداء بأشلاء القتلى من الجنود الإسرائيليين، بقوله: «أن يَحْمل ضباط وجنود الجيش اللبنانى نعوش المقاومين ويعزفوا لهم نشيد الموت ويؤدوا لهم تحية السلاح، لهو أمر بالغ الدلالة يجب أن يفهمه

اللبنانيون ويفهمه العدو والعالم كله. وأن تمتزج دماء شهداء الجيش فى لبنان بدماء شهداء المقاومة، فهذا أمر يغضب إسرائيل وأمريكا ويزعجهم ويؤلمهم...». واستقبل السيد حسن نصر الله ممثل قائد الجيش آنذاك إميل لحود على رأس وفد عسكرى قدم التعازى بالشهداء العائدين والتهانى بعودة الأسرى.

وعلى الرغم مما حصل من صدام مع تنظيمات أخرى (كحركة أمل بشكل رئيس) فقد بقى استثنائيًا ولم يبدل خيار المقاومة فى إعادة تصويب أهدافها لقتال جنود العدو وعملائه. ومن يعرف حال التشرذم والفوضى والتنافس التى كانت سائدة فى لبنان بين المنظمات والأحزاب اللبنانية والفلسطينية قبل الاجتياح الإسرائيلى فى ١٩٨٢م وبعده؛ يدرك إلى أى مدى شكل هذا الخيار الإستراتيجى عنصرًا أساسيًا فى حفظ المقاومة واستمرارها وفى الالتفاف الوطنى اللاحق حولها.

تصفية العملاء

بذلت المقاومة جهدًا مكثفًا لضرب الميليشيات العميلة (جيش لبنان الجنوبى) وتحطيم معنوياتها. وقد شهدنا منذ العام ١٩٩٨م مجموعة من العمليات الناجحة والنوعية استهدفت فيها المقاومة قادة هذه الميليشيات وأكثر من مسئول أمنى فيها. وهذا يفسر الانهيار السريع لميليشيات لحد فى أعقاب انسحاب جيش الاحتلال من المنطقة المحتلة. كما نشرت الصحف فى فترات سابقة أنباء خلافات نشبت بين قيادتى الأجهزة الأمنية والأخرى العسكرية فى ميليشيا العملاء، على خلفية اتهامات متبادلة بين الطرفين عن التقصير الذى أدى إلى نجاح عمليات المقاومة الإسلامية. كما فرضت قوات الاحتلال حصارًا محكمًا على ميناء الناقورة من قبل، فى محاولة للحد من عمليات الفرار التى يقوم بها مسئولون فى العملاء. وإلى جانب الضربات العسكرية المباشرة للعملاء اعتمدت المقاومة وسائل الترغيب، عبر تشجيع الفرار من هذه الميليشيات، وعبر ما سمته فتح «باب التوبة» لمن يريد أن يستسلم إلى السلطات اللبنانية أو إلى المقاومة، كما قدمت مشروعًا بهذا الصدد فى مجلس النواب اللبنانى. وقد نجم عن هذه الجهود المكثفة التى تصاعدت فى عام ١٩٩٨م انسحاب العملاء من منطقة جزين فى ١٩٩٩م.

استخدام وسائل الحشد والتعبئة

فى مرحلة الاحتلال الشامل الذى غطى معظم الأراضى اللبنانية بعد اجتياح ١٩٨٢م بما فيها العاصمة بيروت؛ اعتمدت المقاومة أسلوبين متكاملين: التعبئة الشعبية، والعمليات العسكرية، على غرار حرب العصابات التى أشرنا إليها. أما بعد الانسحاب الجزئى عام ١٩٨٦م إلى ما بات يعرف بالشريط الحدودى المحاذى للحدود مع الدولة العبرية؛ فقد اقتصرت المقاومة على العمليات العسكرية دون الحشد الجماهيرى، ولكنها انتقلت سريعًا فى مراحل لاحقة إلى تعبئة إعلامية واسعة موجهة إلى الرأى العام اللبنانى بمختلف اتجاهاته من خلال القناة التليفزيونية (المنار) التى تملكها، وكذلك إذاعة «النور» وجريدة «العهد» الأسبوعية التابعتين لها، لتبث عبرها أخبار العمليات وخطب المسئولين، والتوجيه الدينى والثقافى والسياسى، وتاريخ الاحتلال وجرائم العدو ومجازره.

أما أساليب الحشد والتعبئة التى استخدمتها فى المرحلة الأولى من عمليات المواجهة مع الاحتلال (أى بين ١٩٨٢م و١٩٨٦م) فتركزت فى المناطق اللبنانية المحتلة أساسًا، وكانت ذات طابع دينى مباشر فى بيئة يشكل الدين فيها مكونًا رئيسيًا من مكونات شخصيتها وتاريخها. كما استفادت المقاومة بدورها من مناخ التعبئة الدينية الرافض للاحتلال والمحرض على المواجهة الذى أشاعه كثير من العلماء فى المساجد وأحياء القرى، حتى قبل ولادة المقاومة الإسلامية أو الإعلان عن وجودها وهويتها؛ فقد حصل أول احتجاج وتحرك جماهيرى فى إحدى قرى الجنوب المحتل (جبشيت) فى آذار/ مارس ١٩٨٣م بسبب اعتقال سلطات الاحتلال إمامها الشيخ راغب حرب، ثم توسع هذا التحرك ليشمل كل القرى المجاورة، مما اضطر سلطات الاحتلال إلى إطلاق سراحه قبل أن تعود إلى اغتياله بعد أشهر، فعمَّت الاضطرابات والتظاهرات أغلب المناطق اللبنانية. «وكان أئمة القرى يوجهون أبناءها فى التظاهر أو سَدِّ منافذ القرى بالإطارات المشتعلة والحجارة والتصدى لمحاولات دخولها. وبعد كل موجة احتجاج يعقد اللقاء الموسع للهيئة العلمائية التى تصدر بيانًا حول التطورات تحدد الخطوات المقبلة». وفى خطب الجمعة دعا العلماء إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية التى بدأت تغزو الأسواق، وإلى التصدى للمتعاملين مع العدو، وإلى عدم الانجرار وراء مشاريع روابط القرى التى أراد الاحتلال تشكيلها، ثم كرروا مثل هذه المواقف عند توقيع لبنان اتفاق ١٧ آيار/ مايو عام ١٩٨٤م مع إسرائيل.

وفى ظل أجواء التعبئة الدينية التى استعادت تاريخ شهداء الإسلام، والإمام الحسين، والوقوف ضد الظلم، وموقع الشهيد ومكانته السامية فى الإسلام، إلى تاريخ الجهاد فى جبل عامل (جنوب لبنان) ضد الاحتلال الفرنسى؛ تجرأت الجموع فى أكثر من قرية، كما حصل عام ١٩٨٣م فى إحدى المناسبات الدينية (عاشوراء) فى مدينة النبطية فى جنوب لبنان، وهاجمت قافلة إسرائيلية بالحجارة وأحرقت بعض سياراتها؛ مما أدى إلى محاصرة المدينة واعتقال شبابها. وكانت المساجد والحسينيات هى أمكنة التجمع واللقاء والحصون التى يحتمى بها الناس عند دخول القوات الإسرائيلية إلى البلدات والقرى. وقد عمدت قوات الاحتلال عام ١٩٨٥م إلى تفجير إحدى هذه الحسينيات فى بلدة معركة فى منطقة صور فى جنوب لبنان على من فيها، مستهدفة بذلك ناشطَين أساسيَّين من شبان المقاومة هما: محمد سعد، وخليل جرادى، كانا ينتميان إلى حركة أمل.

٤ ـ طرح هدف بديل لتسوية الأزمة

من حيث تطبيق المبدأ الرابع وهو «طرح هدف سياسى بديل لتسوية الأزمة»؛ يمكن رصد دلالات المؤشرات التالية:

(أ) الاتصالات الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية: الآمال والإمكانيات

١ ـ عمرو موسى يؤكد أن الموقف العربى يتطور سريعًا لدعم لبنان وينتقد بيان مجلس الأمن تجاه العدوان

انتقد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية موقف مجلس الأمن الدولى تجاه العدوان الإسرائيلى على لبنان. وقال فى تصريحات للصحفيين فى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ تعليقًا على البيان الرئاسى للمجلس إنه غير كاف، وكان يجب على المجلس أن يقوم بمسئولياته بصرف النظر عن مواقف الدول الأعضاء، ولو كانت دولاً دائمة العضوية؛ لأن المجلس يعانى الآن من أزمة ثقة فى دوره، وهذا موضوع خطير، لأنه الفرع الرئيس للنظام الدولى الخاص بحفظ الأمن والسلم الدوليين. وأكد الأمين العام أن مجلس الأمن الدولى سقط فى الاختبار بدرجة مذهلة، وتساءل: كيف تقوم حرب ويتردد المجلس فى إصدار القرار اللازم لوقف إطلاق النار؟ وانتهى الأمر بوقوع مذبحة قانا التى طالت الأطفال والنساء والمدنيين فى لبنان من خلال العدوان الإسرائيلى المشين. وشدد على أن أهم شىء

فى الموقف العربى أن يتوحد خلف لبنان وضد هذا العدوان، خاصة فى ظل الفشل الكامل لعملية السلام، وبالتالى هناك تداعيات خطيرة لهذا الفشل ولهذا التجاهل لعملية السلام. وأكد موسى على ضرورة أن يكون هناك حل جذرى للنزاع العربى/ الإسرائيلى، وإذا لم يكن هذا هو الإطار للعمل السياسى الدولى، فلن يكون هناك أى تقدم.

- إنهاء المشاورات مع جميع وزراء الخارجية العرب فى إطار الاتفاق على موقف عربى موحد تجاه الأزمة اللبنانية نتيجة العدوان الإسرائيلى على لبنان

- وصرح عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بأنه أنهى مشاورات مع جميع وزراء الخارجية العرب، فى إطار الاتفاق على موقف عربى موحد تجاه الأزمة اللبنانية نتيجة العدوان الإسرائيلى على لبنان. وقال موسى الذى بدأ جولته بالأردن وقام بزيارة لكل من السعودية وسوريا ولبنان إن هناك موقفًا موحدًا الآن من قبل الدول العربية إزاء مشكلة تدمير لبنان، وإنه ليس من المطروح الآن إلا الجريمة التى ترتكب فى حق لبنان. ولم يستبعد الأمين العام فى رده على سؤال حول عقد قمة عربية طارئة عقب اجتماع وزراء الخارجية العرب المقرر فى بيروت فقال إن القمة العربية كأحد المقترحات ما زالت مطروحة. بينما قرر وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل استعداد بلاده ليس فقط لحضور هذه القمة؛ بل للدعوة إليها فى مدينة مكة المكرمة، وذلك فى الوقت الذى يتفق عليه قادة الدول العربية.

- وقد أعلن وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم الاستثنائى الذى عقد فى بيروت للبحث فى تطورات العدوان الإسرائيلى على لبنان دعمهم للموقف اللبنانى وللحكومة اللبنانية بموقعها التفاوضى فى الأمم المتحدة بهدف صدور قرار عن مجلس الأمن يكون لمصلحة لبنان وقابل للتنفيذ.

- وجاءت نتيجة المناقشات التى توزعت بين جلستين مغلقتين ومأدبة غداء أن تقرر تشكيل وفد إلى الأمم المتحدة يضم الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ووزير خارجية قطر ووزير خارجية الإمارات لدعم موقف لبنان فى مجلس الأمن ومحاولة تعديل مشروع القرار الأمريكى/ الفرنسى.

- وكان رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة قد ألقى كلمة فى الجلسة الافتتاحية، شدد فيها على الالتزام بالنقاط السبع التى أوردها فى مؤتمر روما، مؤكدًا «أن لبنان لن يكون

ساحة للصراع والتجاذبات أيًا كانت دوافعها»، قائلاً أيضًا: «إن عروبتنا فى لبنان ليست بالإرغام».

(ب) التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى: الضرورات والمحددات

ـ الأمم المتحدة: القرار ١٧٠١ وما سبقه من جهود دبلوماسية لحل النزاع: «١٧٠١ قرار هزيل بلور مساعى غربية متواضعة لوقف الانحياز الأمريكى لإسرائيل»

ـ بالإجماع تبنى مجلس الأمن قرارًا يدعو لوقف الأعمال الحربية، مكتفيًا بتوجيه نداء فى البند الثامن إلى إسرائيل ولبنان ليدعما وقفًا دائمًا لإطلاق النار، وحمل القرار المسئولية الضمنية لحزب الله بالإشارة فى ديباجته إلى أن «القتال اندلع منذ هجوم حزب الله على إسرائيل فى ١٢ يوليو»، وطالب النص الحكومة اللبنانية وقوة الطوارئ الدولية بنشر قواتهما فى منطقة جنوب لبنان، على أن تنفذ إسرائيل انسحابًا متزامنًا مع بدء انتشار القوات النظامية. كما شدد القرار ١٧٠١ على ضرورة بسط الحكومة اللبنانية لكامل سيادتها على جميع أراضيها، فضلاً عن منع أى قوة أجنبية فى لبنان لا تحظى بموافقة الحكومة، ومنع بيع أو تسليم أى أسلحة أو معدات، فى تلميح غير مباشر لسوريا وإيران.

ـ ورغم الجهود الدبلوماسية الحثيثة التى بذلتها الأمم المتحدة قبل صدور القرار، باعتبارها المسئول الدولى عن حل النزاعات وحفظ الأمن والسلم ووقف الصراعات المسلحة، ورغم جلسات المداولات المستمرة للتوصل إلى اتفاق يضع حدًا للعدوان الإسرائيلى على لبنان، إلا أن التخاذل والعجز اللذين أصبحا السمة الرئيسة لمواقف المنظمة الدولية، لا سيما المتعلق منها بإسرائيل؛ أثارا مخاوف عدة مؤخرًا من أن تدق هذه الحرب المسمار الأخير فى نعش الأمم المتحدة، لتلقى بذلك المصير نفسه الذى واجهته عصبة الأمم المتحدة بعد فشلها فى منع وقوع الحرب العالمية الثانية. فبعد ٤٨ ساعة من اندلاع الحرب عقد مجلس الأمن جلسة أخفق خلالها فى التوصل إلى اتفاق بشأن لبنان، وفشل بطبيعة الحال فى إدانة الهجمات الإسرائيلية على مدنيين لبنانيين بفضل الفيتو الأمريكى، قبل أن يرسل الأمين العام كوفى أنان وفدًا من الأمم المتحدة برئاسة فيجاى نامبيار إلى بيروت وتل أبيب لإجراء محادثات مع مسئولين لبنانيين وإسرائيليين، تآزرت على ضرورة إفراج حزب الله عن الأسيرين الإسرائيليين.

- وما لم ينجح مجلس الأمن فى فرضه بالقانون، فشل أنان فى الدعوة إليه؛ حيث رفضت إسرائيل جميع نداءاته لها بالهدنة ووقف إطلاق النار، رغم اقتراحه فى الوقت نفسه نشر قوة طوارئ دولية إضافية على الحدود بين البلدين، وقدم أنان اقتراحًا يقوم على ثلاثة محاور هى: إطلاق سراح الأسيرين، ووقف إطلاق النار، ونشر قوة دولية فى جنوب لبنان؛ وهو ما أعلنت جماعة حزب الله رفضها له على الفور، متمسكة بمبدأ التفاوض على تبادل للأسرى.

- الفشل والعجز الدوليان تبلورا أيضًا فى المدة الطويلة التى استغرقتها الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن من أجل التوصل إلى اتفاق ينهى الحرب؛ حيث ظهرت مع أوائل الأسبوع الثانى بوادر انشقاق فرنسى/ أمريكى حول مشروع قرار لوقف العمليات العسكرية بين الجانبين اللبنانى والإسرائيلى. ففى حين دعا مندوب فرنسا فى الأمم المتحدة جون مارك دى لا سابلبير إلى الإسراع فى مناقشة هدنة إنسانية، تمسك نظيره الأمريكى جون بولتون برفض وقف إطلاق النار بذريعة ضرورة حل جذور المشكلة، وذلك فى تحدٍّ سافر للإرادة الجمعية للمجتمع الدولى، وللأوضاع الإنسانية المتردية على الجبهتين اللبنانية والإسرائيلية على حدٍّ سواء.

٥- مواجهة الأزمة بخطة إستراتيجية تستند إلى قرار سياسى مرن وكفء، والسيطرة على الأزمة، ومنع التصعيد، وترك المجال للخصم للانسحاب من الأزمة بما يحفظ ماء الوجه

من حيث تطبيق المبدأ الخامس وهو مواجهة الأزمة بخطة إستراتيجية تستند إلى قرار سياسى مرن وكفء؛ مما يعنى توافر خطة إستراتيجية ووجود قرار سياسى مرن، والسيطرة على الأزمة ومنع التصعيد وترك المجال للخصم للانسحاب من الأزمة بما يحفظ ماء الوجه:

(أ) السيطرة على الأزمة ومنع التصعيد

مؤدى ذلك كله أن «أطراف المشروع الوطنى الإسلامى» عمومًا والجامعة العربية خصوصًا؛ أدركت أهداف أطراف المشروع الصهيونى الاستعمارى من وراء الأزمة، ذلك أن التحليل السياسى لأسباب الأزمة، وفهم أهدافها، ودراسة نتائجها عند استمرارها هو

المبدأ الثانى لمواجهة الأزمة، وهو فى الوقت ذاته دليل الكفاءة السياسية فى التعامل مع الأزمة، ومواجهتها. بعد ذلك التحليل وتحديد أهداف المتسبب فى تفجير الأزمة جاءت الخطوة الثالثة بطرح هدف سياسى بديل للأزمة؛ وهو تأكيد التمسك بتوضيح الهدف السلمى، والسعى للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة بدلاً من المواجهة العسكرية. تبع ذلك القرارات السياسية المرنة والكُفْئة المتناسقة مع الهدف السياسى، إلى جانب السيطرة على الأزمة، وعلى ردود الأفعال، وأخيرًا القدرة على التفاوض، وترك مجال الانسحاب من الأزمة لإسرائيل بما يحفظ ماء الوجه.

(ب) عناصر مرونة القرار السياسى بخصوص الأزمة وتمثلت فى:

- **تحديد هدف سياسى بديل لتسوية الأزمة.**
- **عنصر السيطرة على الأزمة، وعدم السماح بردود فعل متطرفة قد تقود الأزمة إلى الحرب.**
- **المحافظة على الاتصال المباشر مع الخصم.**
- **تقديم تنازلات متبادلة فى سبيل الوصول إلى التسوية للأزمة.**
- **عنصر الخيارات البديلة لإتاحة الفرصة للخصم الذى فجر الأزمة بالانسحاب بما يحفظ ماء الوجه.**
- **المرونة والسرعة فى اتخاذ القرار السياسى.**

الصراع على نوعية وهوية التوجه الإستراتيجى للبنان وطبيعة دوره العربى والإقليمى

إذا حللنا الوضع سياسيًا بعد اغتيال الوزير بيير الجميل وتساءلنا: من المستفيد من عملية كهذه؟ لأشرنا بأصابع الاتهام إلى **التيار ذى الميول الإسرائيلية والدولية والأمريكية** الذى يحاول مصادرة نتائج حرب تموز التى أدت لهزيمة المخطط الإسرائيلى فى لبنان، والمخطط الأمريكى الذى أراد أن يجعل من لبنان بوابة للشرق الأوسط الجديد، فهناك من يريد ألا تتمكن قوى المعارضة من إعادة التوازن إلى السلطة السياسية فى لبنان، ورغم الإشكاليات الدستورية والقانونية التى تحيط بالحكومة بعد استقالة وزراء من المعارضة؛ نجد السلطة تبدو

كأنها تمارس انقلابًا سياسيًا. يضاف إلى ذلك أن عملية الاغتيال هذه تثير نوعًا من الفوضى فى الساحة المسيحية، خاصة ضد التيار الوطنى الحر بقيادة العماد ميشيل عون الذى يشكل الغالبية المسيحية «المارونية».

الجهة الخارجية تريد مزيدًا من هز الاستقرار؛ لأن لبنان بلد تعبث فيه قوى خارجية كثيرة مثل إسرائيل وأمريكا وفرنسا وسوريا وإيران وجماعات أصولية، ومن ثم لا نجاة للبنان دون اتفاق على تحصين البلد من الهزات الخارجية؛ ولذا يمكن القول إن من أقدم على هذا الفعل طرف خارجى أراد تصعيد الإشكاليات القائمة وليست أية قوى سياسية من داخل لبنان، ولا يجوز تبرئة أى طرف خارجى، فالجميع موجود فى لبنان (إسرائيل وسوريا وأمريكا وفرنسا وإيران وبعض الجماعات الأصولية والمتطرفة..) فى ظل مناخ أمنى وسياسى يساعد على تخريب العلاقات بين القوى السياسية كلها.

إن لبنان بإمكانه أن يتجاوز المأزق الراهن، وأن يتجنب مخاطر التدحرج نحو المجهول إذا استطاع زعماؤه - وما أكثرهم - أن ينأوا بوطنهم بعيدًا عن تعقيدات الوضعين الإقليمى والدولى؛ لأنه لن يحل مشكلات لبنان سوى أهل لبنان الذين يضعون مصالح الوطن بعيدًا عن **مخططات أمريكا ومطامع إسرائيل** من ناحية، وخارج **حسابات الأهداف والمقاصد المشروعة وغير المشروعة للقوى الإقليمية مثل سوريا وإيران تحديدًا، والقوى الدولية مثل فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص.**

ثالثًا: موقف منظمة المؤتمر الإسلامى

كما سبقت الإشارة من قبل، إن النظرة التقليدية للمنظمة الدولية تنهض على أن المنظمة هى مجرد منتدى للدول الأعضاء، بيد أنه يمكن تصور تلك المنظمة كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ إن تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية تتطوّر من خلال تطور قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية،

المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول؛ ومنها[٤٨]: **المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية، وقيادة المنظمة الدولية**؛ ويقصد بذلك قدرة الأمانة **العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة**.. وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى **منظمة المؤتمر الإسلامى كنموذج وحالة دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى**؛ حيث يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول.

ومن خلال استعراض المبادئ التى يمكن تطبيقها فى مواجهة الأزمة نجد الحقائق والأحداث التالية بخصوص منهاجية تحليل موقف منظمة المؤتمر الإسلامى من الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية أو التحليل السياسى من منظور مبادئ نظرية مواجهة الأزمات:

النموذج القياسى: نموذج إدارة السلام الكونى

The Methodological Model in the Study of International Conflicts

المبدأ الأول: تحديد أطراف الأزمة.

المبدأ الثانى: معرفة الأهداف التى يسعى إليها مفجرو الأزمة والخصوم فيها.

المبدأ الثالث: التحليل السليم للأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة: مواضع القوة والضعف، أو فقه الواقع.

المبدأ الرابع: طرح هدف سياسى بديل لتسوية الأزمة: المثالية الواقعية، وفقه الأولويات: من حيث الهدف السياسى البديل لتسوية الأزمة.

المبدأ الخامس: وجود خطة إستراتيجية تضمن عدم تصعيد الأزمة وقرار سياسى مرن لإدارة الأزمة أو مواجهتها: إدارة السلام الكونى كمنهج فى التعامل مع الأزمات:

- السيطرة على ردود الأفعال لتجنب انتقال الأزمة إلى حالة المواجهة العسكرية.
- اتباع أسلوب «حفظ ماء الوجه للخصم» لينسحب من الأزمة.

١ ـ الاتصالات الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية: الآمال والإمكانيات: قادة الدول الإسلامية يتعهدون بالعمل على وقف العدوان على لبنان وفلسطين

تعهد قادة الدول الإسلامية المشاركون فى **الاجتماع الطارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامى** بالعمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الشعبين الفلسطينى واللبنانى مشددين على أن الدول الإسلامية لا يمكنها التزام الصمت تجاه الاعتداءات الإسرائيلية الحالية:

ـ انتقد **رئيس الوزراء الماليزى** عبد الله بدوى مجلس الأمن لإخفاقه فى إدانة الممارسات الإسرائيلية بحق لبنان.. معتبراً أنه لم يتحلَّ بالشجاعة الأخلاقية لإدانة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، وخاصة مذبحة قانا ومقتل مراقبى الأمم المتحدة فى لبنان. وقال عبد الله بدوى فى كلمة له خلال افتتاح اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة حول العدوان الإسرائيلى على لبنان وفلسطين فى مدينة بوتراجايا بماليزيا: إن المجتمع الدولى وخاصة الدول الإسلامية عليها مسئولية أخلاقية وسياسية تجاه الشعبين اللبنانى والفلسطينى فى ضوء تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية. وأشار بدوى إلى أن إسرائيل رفضت الاستجابة لكافة الدعوات الدولية المطالبة بوقف هجماتها على لبنان، والتى ازدادت شراستها، محذراً من أن الأوضاع الإنسانية فى لبنان وفلسطين تدهورت نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، والتى أسفرت عن مصرع مئات الأشخاص وتدمير هائل للبنية التحتية(٤٩).

ـ وحث **رئيس الوزراء الماليزى** الدول الإسلامية على إرسال قوات حفظ سلام إلى لبنان حال تبنى مجلس الأمن الدولى قراراً بتشكيل تلك القوة، موضحًا أن ماليزيا مستعدة لإرسال قوات إلى لبنان. كما دعا الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى إلى أن تلعب دوراً نشطًا فى إحلال السلام فى الشرق الأوسط، بعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

ـ من جانبه.. قال الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى أكمل الدين إحسان اليوم إن إسرائيل تشن حربًا شاملة على الفلسطينيين واللبنانيين.. مشيراً إلى أن إسرائيل انتهكت كافة القوانين الدولية والإنسانية. وأشار إلى أن الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين واللبنانيين أشعلت الغضب فى جميع أنحاء العالم الإسلامى، معربًا عن قلقه من احتمال تصاعد مشاعر الكراهية فى الشرق الأوسط نتيجة الهجمات الإسرائيلية. ودعا إلى تنفيذ

كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن الصراع فى الشرق الأوسط، وممارسة ضغوط على إسرائيل لوقف إطلاق النار فى لبنان وفلسطين. وأبدى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى قلقه من احتمال تأثر السلام فى منطقة الشرق الأوسط والعالم بتداعيات الأوضاع المتدهورة فى منطقة الشرق الأوسط.

- وقال **وزير الخارجية والمغتربين اللبنانى فوزى صلوخ** فى كلمته أمام اجتماع زعماء دول منظمة المؤتمر الإسلامى: إن لبنان يتعرض منذ ثلاثة أسابيع لعدوان همجى إسرائيلى استهدف المدنيين الآمنين. وأوضح أن ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية الحالية زاد إلى حوالى ٨٠٠ قتيل و٣٠٠٠ جريح على الأقل، بينما نزح أكثر من ٩٠٠ ألف شخص (نحو ربع عدد سكان لبنان). ولفت وزير الخارجية اللبنانى الانتباه إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية تسببت فى أكبر كارثة بيئية فى البحر المتوسط؛ حيث أدى ضرب أحد معامل إنتاج النفط فى لبنان من جانب القوات الإسرائيلية إلى تسرب نفطى فى مياه البحر.. لافتًا الانتباه إلى أن معلومات مؤكدة أشارت إلى أن إسرائيل استخدمت أسلحة محرمة دوليًا كالقذائف الانشطارية والفراغية التى تحتوى على يورانيوم مستنفد فى هجماتها ضد لبنان. وأشار إلى أن الشعب اللبنانى قرر الصمود فى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، وأيد مطالب حكومته بشأن ضرورة الوقف الفورى لإطلاق النار. وقال **وزير الخارجية اللبنانى** فوزى صلوخ إن الحكومة اللبنانية أكدت أن أى حديث عن ترتيبات أو حلول ينبغى أن تأتى بعد وقف إطلاق النار الفورى والشامل. وأضاف أن **رئيس الوزراء اللبنانى** فؤاد السنيورة قدم خلال مؤتمر روما مشروع تسوية يتشكل من سبع نقاط مترابطة للخروج من الأزمة الحالية. وأوضح أن هذه النقاط تتمثل فى الوقف الفورى والشامل لإطلاق النار، وانسحاب الجيش الإسرائيلى إلى خلف الخط الأزرق، وعودة النازحين إلى قراهم، والتزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت سلطة الأمم المتحدة من أجل ترسيم الحدود وبسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة أراضيها، عبر انتشار قواتها المسلحة وتعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة فى جنوب لبنان، وزيادة عددها وعتادها واتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الأطراف المعنية بالأزمة اللبنانية الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذى وقعته لبنان وإسرائيل عام ١٩٤٩، والتزام المجتمع الدولى بدعم لبنان على كافة الأصعدة، ومساعدته على مواجهة التداعيات الناجمة عن المأساة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وقال صلوخ إن لبنان دعت

ـ وما زالت تدعو ـ مجلس الأمن الدولى إلى مناقشة الاعتداءات الإسرائيلية من أجل إقرار وقف إطلاق النار فى أسرع وقت ممكن، وإرساء حلول نهائية للملفات العالقة. وأضاف أن القوات الإسرائيلية تمارس أيضًا اعتداءات بشعة على فلسطين.. مشددًا على أن الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين حولت الانسحاب الإسرائيلى من غزة إلى سراب وعدوان يومى وحقوق مزعومة تعطيها إسرائيل لنفسها.

ـ وقال وزير **الخارجية اليمنى** أبو بكر القربى فى كلمته أمام اجتماع زعماء دول منظمة المؤتمر الإسلامى إن مجلس الأمن وقف عاجزًا على مدى ثلاثة أسابيع كاملة عن تحمل مسئوليته. وأضاف أن نتائج مؤتمر روما جاءت مخيبة للآمال لتظهر حقيقة المؤامرة المعدة سلفًا لتدمير لبنان وإعطاء إسرائيل الوقت والحرية الكافية لتنفيذ مخطط التدمير وتنفيذ العنف، بغية فرض هيمنتها وإخضاع الدول العربية لرغباتها، وليس القضاء على حزب الله كما تدعى إسرائيل وحلفاؤها. وأوضح القربى أن إسرائيل التى تسعى إلى القضاء على حزب الله اللبنانى هى السبب الرئيس فى وجوده لأنه جاء ليقاوم الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان.. مشيرًا إلى أن احتلال إسرائيل لمزارع شبعا منع حزب الله من إلقاء السلاح. وأوضح أن محاولة إلصاق تهمة الإرهاب بحزب الله هى محاولة يائسة وذريعة لتبرير العدوان وفرض الهيمنة الإسرائيلية على الأراضى العربية المحتلة. ودعا وزير الخارجية اليمنى المجتمع الدولى إلى إعادة وضع تعريف دقيق ومحدد للإرهاب.. مشيرًا إلى أن العالم العربى والإسلامى يدين الإرهاب بكافة أشكاله. وقال القربى إن أعمال القتل والتدمير التى تدور على أراضى لبنان وفلسطين هى نتيجة حتمية لسياسات إسرائيل الاستيطانية وصمت المجتمع الدولى تجاهها.

ـ وأدانت **رئيسة وزراء بنجلاديش** البيجوم خالدة ضياء الاعتداءات الإسرائيلية البشعة ضد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين ومراقبى الأمم المتحدة فى لبنان. وأشارت البيجوم خالدة ضياء إلى أن إسرائيل هاجمت لبنان فى الوقت الذى كانت فيه الأخيرة تسعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية بعد سنوات الحرب الأهلية. وطالبت بوقف فورى وغير مشروط لإطلاق النار ونشر قوات دولية على الحدود بين لبنان وإسرائيل تحت إشراف الأمم المتحدة، وعقد مؤتمر دولى تحت إشراف المنظمة الدولية بشأن تدعيم سلطة الحكومة اللبنانية، وبدء عمليات إعادة إعمار لبنان.. مشددة على أن الصراع فى الشرق الأوسط لا يمكن حسمه عن طريق القوة المسلحة، وتعهدت رئيسة وزراء بنجلاديش بأن تدعم بلادها كافة

القرارات التى تتبناها منظمة المؤتمر الإسلامى لاحتواء التوتر الحالى فى منطقة الشرق الأوسط .

ـ من جانبه قال رئيس الدائرة **السياسية فى منظمة التحرير الفلسطينية** فاروق قدومى إن دعم المجتمع الدولى لجهود وقف إطلاق النار يعد شرطًا أساسيًا لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وفلسطين . وأضاف قدومى أن المجتمع الدولى ـ وليس الدول الإسلامية فقط ـ ينبغى عليه اتخاذ موقف حازم تجاه الفظائع التى ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين واللبنانيين . وأشار إلى أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بذلا قصارى جهدهما لإعداد مشروع قرار بشأن وقف الاعتداءات الإسرائيلية ، إلا أن الفيتو الأمريكى أجهض تبنى ذلك القرار . وقال إن وقف الاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين ولبنان يستلزم دعمًا قويًا من جانب المجتمع الدولى . . مشددًا على أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية يقوض احتمالات التوصل إلى السلام فى الشرق الأوسط . وأضاف أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية الحالية ينذر بتوسيع دائرة الحرب فى الشرق الأوسط .

ـ وقال **وزير الدولة للشئون الخارجية السعودية** نزار بن عبيد مدنى إن العدوان الإسرائيلى على لبنان والأراضى الفلسطينية يمثل امتدادًا لسياسة الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية ، واستمرارًا لممارساتها البغيضة فى منطقة الشرق الأوسط . وأضاف مدنى أن السعودية حذرت المجتمع الدولى من خطورة الأوضاع المتدهورة الحالية ، والتى تنذر بانزلاق المنطقة نحو أجواء الحرب فى ظل التجاهل الدولى للسياسات الإسرائيلية العدوانية . وأشار إلى أن السعودية تساند السلطة الفلسطينية والحكومة اللبنانية حرصًا على تدعيم العمل العربى المشترك . . مشددًا على أن السياسات الإسرائيلية دعمت التطرف وفاقمت حالة عدم الاستقرار فى المنطقة . وقال إن السعودية سوف تواصل جهودها واتصالاتها مع الدول العربية والقوى الدولية الفاعلة للخروج من المأزق الحالى وتجنيب اللبنانيين والفلسطينيين المزيد من الخسائر المادية والبشرية . وشدد على ضرورة بلورة موقف دولى موحد يقوى الشرعية الدولية فى مواجهة قوى الشر الساعية إلى تدمير الأمن والسلم الدوليين . . مشيرًا إلى أن السعودية تؤكد حق كل الشعوب فى مقاومة الاحتلال . وقال إن السعودية التى وقفت بحزم مع المقاومة فى لبنان حتى انتهى الاحتلال الإسرائيلى للجنوب اللبنانى أكدت أيضًا وقوفها اليوم ضد العدوان الإسرائيلى الغاشم على لبنان والأراضى الفلسطينية . وأشار الوزير السعودى إلى أن بلاده اتخذت عددًا من الإجراءات

لدعم نضال الشعب اللبنانى فى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، من بينها تخصيص منحة بقيمة نصف مليار دولار للشعب اللبنانى لتكون نواة صندوق عربى ودولى لإعادة إعمار لبنان، وإيداع وديعة بمبلغ مليار دولار فى المصرف اللبنانى المركزى دعمًا لإمكانياته وللاقتصاد اللبنانى، وتنظيم حملة تبرعات شعبية فى جميع مناطق المملكة لجمع المساعدات المالية للشعب اللبنانى. وأوضح أن السعودية لا ترغب فى أن تصرف الاعتداءات الإسرائيلية الحالية على لبنان الأنظار بعيدًا عن القضية الجوهرية فى الصراع العربى الإسرائيلى، والتى تتمثل فى قضية القدس الشريف.

- وقال **رئيس الوزراء الباكستانى** شوكت عزيز إن منظمة المؤتمر الإسلامى ملتزمة بدعم أعضائها الذين يواجهون تهديدات.. داعيًا إلى ضرورة مواصلة المشاورات المكثفة مع الأمم المتحدة والغرب للوصول إلى الوقف الفورى والدائم لإطلاق النار فى الشرق الأوسط. واقترح عزيز عددًا من الأفكار لاحتواء التوتر الحالى فى منطقة الشرق الأوسط، تتضمن مواصلة الضغط على مجلس الأمن الدولى من أجل الوقف الفورى لإطلاق النار فى لبنان، وقيام مجلس الأمن بدعوة إسرائيل إلى الانسحاب من قطاع غزة وإسقاط الحصار الاقتصادى المفروض على الفلسطينيين، وإرسال قوة دولية إلى لبنان من أجل مراقبة وقف إطلاق النار. كما تشمل مقترحات رئيس الوزراء الباكستانى بحث الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى لاقتراح يتعلق بمشاركتها فى القوة الدولية المعنية بحفظ السلام فى لبنان، عقب التوصل إلى اتفاق بشان إطلاق النار، وإعادة تنشيط دور اللجنة الرباعية الدولية المعنية بدعم عملية السلام فى الشرق الأوسط. وأوضح عزيز أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التى تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل سوف يضمن احتواء التوتر فى منطقة الشرق الأوسط.. داعيًا الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى إلى تقديم كافة المساعدات الإنسانية للفلسطينيين واللبنانيين.

٢ - التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى: الضرورات والمحددات

اتهم **رئيس الوزراء الماليزى** المجتمع الدولى - وخاصة الأمم المتحدة - بالعجز عن وقف الاعتداءات الإسرائيلية وحماية الفلسطينيين واللبنانيين.. مشيرًا إلى أن إسرائيل أعاقت وصول المساعدات الإنسانية إلى اللبنانيين. وانتقد بدوى الإعلام الغربى الذى يتجاهل المذابح الإسرائيلية ضد اللبنانيين، ويركز على الضحايا الإسرائيليين فقط.. محذرًا من أن

الاعتداءات الإسرائيلية الحالية على الفلسطينيين واللبنانيين الأبرياء تعزز الكراهية وتهدد بتقويض عملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط. وقال **رئيس الوزراء الماليزى عبد الله بدوى** إن بيانات الشجب والاستنكار ليست كافية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين واللبنانيين.. مطالبًا الدول الإسلامية بصياغة خطة عمل من أجل وقف الحرب فى الشرق الأوسط، وإعادة بناء لبنان وفلسطين. وأشار إلى أن إسرائيل تجاهلت مبادرة السلام العربية التى أقرها الزعماء العرب خلال قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وواصلت سياسات إرهاب الدولة والهيمنة متجاهلة قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، ومضت قدمًا فى تنفيذ سياسات الحل النهائى الأحادية الجانب، وفرض الأمر الواقع. وأوضح أن اليمن ترى أن استقرار الشرق الأوسط لن يتحقق دون التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى، تقوم على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وقال إن أمانة منظمة المؤتمر الإسلامى تلقت طلبًا من وزير الخارجية المصرى يحث فيه اللجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامى على تبنى قرار بشأن عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ لمناقشة الانتهاكات التى ترتكبها القوات الإسرائيلية فى لبنان وخاصة مذبحة قانا. ونوه بأن العديد من الدول الإسلامية بادرت إلى تقديم المساعدات المالية والإنسانية إلى الشعبين اللبنانى والفلسطينى، مشددًا على ضرورة مواصلة الجهود على كافة المستويات والمنتديات الدولية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار فى الشرق الأوسط.

وأشار **وزير الخارجية اللبنانى** إلى أن غالبية الدول المشاركة فى مؤتمر روما الذى عقد مؤخرًا لمناقشة العدوان الإسرائيلى على لبنان أيدت وقف إطلاق النار فورًا.. إلا أن المؤتمر فشل فى تبنى قرار بشأن وقف الحرب؛ مما أدى إلى تفاقم المشكلة ودخولها مراحل مأساوية جديدة تجسدت أقسى محطاتها فى مذبحة قانا الثانية[٥٠].

والخلاصة عند تحليل وتقييم موقف كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى؛ حيث يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول،

ويمكن تصور هذه المنظمة أو تلك كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى؛ أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظّمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ إنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية تتطوّر من خلال تطور قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجّهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية، المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول؛ ومنها[٥١]: المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية، وقيادة المنظمة الدولية؛ ويقصد بذلك قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة.

* * *

خاتمة

الشرق الأوسط الجديد: رؤية مستقبلية من منظور حضارى (منهج التحليل الثقافى): نهاية الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى نفس الوقت الذى طرحت فيه فكرة الشرق الأوسط الجديد كرؤية مستقبلية من منظور حضارى؛ تستند على منهج التحليل الثقافى. ظهرت أيضًا مقولة مفادها أننا نشهد نهاية الحقبة الأمريكية، والشرق الأوسط.

صاحب هذه الرؤية هو ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، وشرح الرجل أسبابه فى الوصول إلى هذا الاستنتاج، وما سيترتب على تحققه من نتائج محلية فى دول المنطقة، ومن نتائج إقليمية ودولية بالتفصيل فى مقال موسع فى عدد نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٦ من **مجلة «فورين أفيرز»**[٥٢].

أقدم ريتشارد هاس على نشر عدة مقالات حول رؤيته وتوقعاته بشأن ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد؛ وذلك فى محاولة منه لوضع متخذ القرار والرأى العام فى بلاده أمام رؤية شاملة لمستقبل تلك المنطقة التى ألقت واشنطن بنفسها فى أتون صراعاتها ودهاليز سياساتها الغامضة فى محاولة قسرية لتغيير مجرى الأحداث والتوجهات لمصلحتها[٥٣].

وكان ريتشارد هاس قد نشر موجة من المقالات فى العديد من الإصدارات والدوريات السياسية المهمة خلال الفترة الأخيرة، وجاءت درتها متمثلة فى مقال مطول نشره بدورية فورين أفيرز تحت عنوان : الشرق الأوسط الجديد .

يقول هاس إن مرور عشرين عامًا على نهاية الحرب الباردة هو فى الوقت نفسه تاريخ انتهاء الحقبة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ؛ إذ لا يوجد أى دليل على أن هذه المنطقة سوف تتحول فى السنوات القليلة المقبلة إلى إقليم ديموقراطى، ينعم بالرخاء والسلام ، مثلما حدث لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بل إن الاحتمال الأكثر ترجيحًا هو أن يظهر **شرق أوسط جديد، يلحق أبلغ الأذى بنفسه وبالعالم** (٥٤) . والسبب الرئيس لذلك التحول المشئوم المتوقع هو فشل الولايات المتحدة فى استثمار ما يسميه هاس **«بالحقبة الأمريكية فى المنطقة»** ؛ أى الحقبة التى أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتى، وانتهاء الحرب الباردة، وهى فترة تمتع فيها الأمريكيون بقدر هائل وغير مسبوق من النفوذ وحرية العمل فى إقليم الشرق الأوسط على اتساعه، وأما أسباب العجز الأمريكى عن استثمار تلك الحرية فى العمل وذلك النفوذ؛ فإن أولها وأهمها غزو العراق، وطريقة إدارته بعد الاحتلال، بطريقة أدت إلى ضياع هذه الدولة كقوة توازن أمام إيران، ثم يلى ذلك فى الأهمية ضياع عملية السلام العربية الإسرائيلية، وفشل النظم القائمة فى المنطقة فى مواجهة جاذبية الإسلام السياسى الراديكالى، وفشل هذه النظم فى مجابهة تحديات العولمة ؛ **مما سهل للإسلاميين الراديكاليين إنتاج الأفكار والحصول على المؤيدين والتمويل والتسليح** (٥٥) .

ولا يعنى انتهاء الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط الخروج من المنطقة، أو تفوق قوة أخرى على النفوذ الأمريكى فيها، ولكن المعنى هو أن النفوذ الأمريكى سيقل بدرجة مؤثرة عن مستواه السابق فيها، بمعنى أنه سيصبح للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط شركاء من داخل المنطقة وخارجها، يحدون من حريتها المطلقة السابقة فى العمل، فمن الخارج سيأتى **الأوروبيون والروس والصينيون** لأدوار وفرص لم تكن متاحة لهم طيلة الأعوام العشرين التى استغرقتها الحقبة الأمريكية، لكن التحدى الأخطر هو ذلك المنبثق من المنطقة ذاتها، فإيران سوف تصبح القوة الرئيسة فى الإقليم، ولن ينافسها سوى إسرائيل التى أصبحت فى مركز أضعف نسبيًا من ذى قبل بسبب فشلها الأخير فى لبنان، وبسبب انعدام فرص الوصول إلى سلام شامل مع جيرانها يفتح أفق التعاون الإقليمى العربى الإسرائيلى ليوازن تنامى النفوذ الإيرانى .

وبينما ستبقى أسعار البترول مرتفعة لفائدة إيران والسعودية ؛ فإن المنظمات الإقليمية فى المنطقة ستبقى ضعيفة، وستبقى الفوضى فى العراق فى حالة تزايد بمعدلات سريعة، وكل هذا لن تكون له إلا محصلة واحدة هى زيادة نفوذ وفاعلية الميليشيات المسلحة، والجماعات الراديكالية باعتبار أن ذلك هو البديل الوحيد أمام شعوب الشرق الأوسط لملء الفراغ الإستراتيجى الناجم عن الفشل المزدوج للسياسة الأمريكية، ولنظم الحكم القائمة هناك، وبالطبع فإن الناتج الصافى لن يكون سوى ذلك الشىء الذى نمقته جميعًا، والذى يسمى «بالإرهاب»(٥٦).

لكن ريتشارد هاس صاحب هذه النبوءة المتشائمة يستطرد قائلاً: إنه ما زال هناك ما يمكن عمله لتجنب اكتمال هذا التحول؛ إذ ثمة فرق بين شرق أوسط ينقصه السلام الشامل، وبين شرق أوسط يحكمه (الإرهابيون)، وثمة فرق أيضًا بين شرق أوسط تهيمن عليه إيران، وشرق أوسط يفسح مكانًا لائقًا لهذه الدولة إلى جانب الآخرين .

ولمنع الإرهاب من السيطرة على الإقليم، وللحيلولة دون هيمنة إيران عليه؛ فالمطلوب هو توقف الولايات المتحدة عن الاعتماد المفرط على القوة المسلحة التى لن تجدى ضد ميليشيات مرنة التنظيم، أو ضد «إرهابيين» مسلحين ومؤيدين من السكان المحليين، ومستعدين للموت فى سبيل قضيتهم، كما أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن ضرب منشآت إيران النووية سيؤدى إلى خير بأكثر مما سيؤدى إلى شر .

كذلك يجب ألا يراهن أحد - فى رأى ريتشارد هاس - على تحقيق ديموقراطية تجلب السلام إلى المنطقة، وبدلاً من ذلك يجب التركيز على **إصلاح التعليم، وتحقيق الليبرالية الاقتصادية، وتخفيف آلام وأحزان الشباب حتى تتلاشى دوافعهم لتبنى الأساليب الإرهابية:**

ويأتى مصاحبًا ذلك كله **دور الدبلوماسية** ؛ إذ سيتحتم على الولايات المتحدة العمل على جبهتين؛ العراق وفلسطين، ولا بد لأى وصفة للنجاح أن تتضمن الاتصال والحوار مع كلٍّ من إيران وسوريا إلى حد إشراكهما فى إيجاد حلٍّ للمشكلة العراقية، وإذا كان من الصعب تصور حل نهائى قريب للمشكلة الفلسطينية التى يقر هاس بأنها المسئولة عن **جنوح الرأى العام فى الشرق الأوسط كله إلى الراديكالية**؛ فلا أقل من توفير الظروف التى تسمح باستئناف جهود الحل .

ـ ما الذى نتفق عليه مع رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى فى هذه الرؤية، وما الذى نختلف عليه معه؟

لا خلاف على أن الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى سبيلها إلى الانتهاء، بل إن الفشل فى العراق قد أنهى أيضًا **المشروع الإمبراطورى للمحافظين الجدد**، وحوله إلى أضحوكة يطلق عليه الأمريكيون النكات حاليًا، ولنتذكر فقط ما رواه بوب ودوارد فى كتابه الأخير **«حالة إنكار»** من أن الرئيس جورج بوش عندما أراد أن يطيب خاطر الجنرال جاى جارنر بعد إعفائه المفاجئ من منصب الحاكم العسكرى فى العراق ؛ عرض عليه وهو يربت على كتفيه أن يختار ما بين إيران وكوبا لكى يحكم أيًا منهما بعد الغزو المقبل لكليهما، وبالفعل اختار جارنر كوبا لأن مشروب الروم والسيجار الهافانى لا يقاومان، وكذلك النساء الكوبيات أجمل!

كذلك نتفق مع هاس على أن **هناك ما يمكن عمله لتجنب هيمنة «الإرهاب» من ناحية، وإيران من ناحية أخرى على المنطقة**، ولكننا نختلف معه فى مقترحاته للوصول إلى هذه النتيجة.. حقًا إن الحوار مع سوريا وإيران مطلوب، واتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة إطلاق جهود السلام الفلسطينى الإسرائيلى هو أيضًا أمر ملح، ولا خلاف على أهمية إصلاح التعليم والليبرالية الاقتصادية، ولكن الاكتفاء بهذه المقترحات بما يعنيه من **تأجيل لقضية الإصلاح الديموقراطى** لا يرى غير المصالح الأمريكية، ثم إنه يستبعد قوة شعوب المنطقة وطموحاتها، كما أنه يستبعد النخب غير المشاركة فى الحكم مباشرة وغير المنخرطة فى التطرف السياسى والعنف من المساهمة فى ملء الفراغ الإستراتيجى الناجم عن فشل السياسة الأمريكية والنظم القائمة ؛ مما سيتسبب فى فشل جديد ربما يكون أكثر شؤمًا بما أنه يعنى مزيدًا من عزلة تلك النخب عن المشاركة السياسية اللازمة لنجاح أى إستراتيجية، وكيف سيمكن تخفيف آلام وأحزان الشباب التى تدفعهم إلى تبنى الإرهاب دون زيادة المشاركة السياسية؟

إن وصفة هاس تجعل الفاعل والضامن الوحيد للنجاح هو الخارج وليس الداخل، لكنه على أية حال ينبه كل من يهمه الأمر فى هذه المنطقة إلى أن نهاية الحقبة الأمريكية تعنى حقائق جديدة، ومصالح مختلفة، وفرصًا محتملة، وفضلاً عن ذلك شركاء آخرين أكثر قادمين لا محالة.

- وتوقع المحلل السياسى الأمريكى ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية أن تواصل الأنظمة العربية ممارسة الاستبداد، مؤكدًا أنها **ستصبح أكثر تشددًا من الناحية الدينية**. وقال: إن مصر والسعودية هما من ستقودان هذا الاتجاه فى المنطقة. وأكد أن مصر التى يسكنها نحو ثلث سكان العالم العربى طرحت بعض الإصلاحات الاقتصادية البناءة، مستدركًا أن السياسة المصرية فشلت فى الحفاظ على هذه الإصلاحات. وقال: يبدو النظام الحاكم على النقيض حريصًا على قمع العدد القليل من الليبراليين بالبلاد، واضعًا الخيار أمام الشعب المصرى بين الاستبداديين التقليديين أو الإخوان المسلمين. وتابع هاس: الخطورة تكمن فى أن يقع اختيار المصريين يومًا ما على الإخوان، ليس لأنهم يساندون الجماعة بشكل مطلق، ولكن لأنهم سئموا هؤلاء الاستبداديين التقليديين.

ونبه هاس إلى أن **النظام الحاكم قد يتلون بتوجه خصومه الإسلاميين الرامى إلى إقصائه بعيدًا عن الولايات المتحدة**. وأشار إلى أن الحكومة والنخبة الحاكمة الملكية تعتمد فى السعودية على استغلال عائدات الطاقة الضخمة لتهدئة النداءات الداخلية للتغيير، محددًا المشكلة فى أن معظم الضغوط التى استجابوا لها جاءت من اليمين الدينى وليس من اليسار الليبرالى؛ مما قادهم إلى اعتناق أجندة السلطات الدينية.

كما توقع هاس أن تظل **المؤسسات الإقليمية ضعيفة**، وأن تتلكأ فى ذيل مثيلاتها فى المناطق الأخرى، مستشهدًا فى هذا السياق **بجامعة الدول العربية**، أشهر منظمة فى الشرق الأوسط والتى تستثنى إسرائيل وإيران، أقوى دولتين فى المنطقة، من عضويتها.

وقال: إن **الصراع العربى / الإسرائيلى سوف يستمر فى عرقلة مشاركة إسرائيل فى أى علاقة إقليمية قوية**، مضيفًا أن التوتر بين إيران ومعظم الدول العربية سيعمل على إحباط النزعة الإقليمية.

وأكد هاس أن حجم التجارة مع الشرق الأوسط سيظل متواضعًا، مشيرًا إلى أن دولاً قليلة هى التى تطرح السلع والخدمات التى يرغب الآخرون فى شرائها على نطاق واسع؛ ومن ثم ستظل السلع المصنعة المتطورة تأتى من مكان آخر. وقال: إن قليلاً من مزايا التكامل الاقتصادى العالمى سيحل على هذا الجزء من العالم على الرغم من الحاجة الملحة لها.

ونبه هاس إلى أن **الإسلام سيملأ الفراغ السياسى والفكرى فى العالم العربى**، وسيشكل أساسًا لسياسة الأغلبية من سكان المنطقة، مشيرًا إلى أن القومية والاشتراكية العربية صارتا ضربًا من الماضى، بينما تنتمى الديموقراطية إلى المستقبل البعيد على أفضل

تقدير. ووصف هاس **الوحدة العربية بأنها مجرد شعار وليست واقعًا**، مؤكدًا أن نفوذ إيران والجماعات المرتبطة بها تم تدعيمه، وأن **الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين الحكومات العربية وإسرائيل والولايات المتحدة جرى تعقيدها**، وتابع: ستتنامى فى الوقت نفسه حدة التوترات بين السنة والشيعة فى جميع أنحاء الشرق الأوسط؛ مما يؤدى إلى وقوع مشاكل فى الدول ذات المجتمعات المنقسمة مذهبيًا مثل البحرين ولبنان والسعودية. وأكد هاس أن عصر الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط انتهى، وأن عهدًا جديدًا فى التاريخ الحديث للمنطقة قد بدأ، لافتًا إلى أن هذا العهد سيتشكل **بلاعبين جدد وقوى جديدة تتنافس على النفوذ**؛ ومن ثم ستضطر واشنطن إلى الاعتماد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على القوة العسكرية، وأطلق هاس على هذه الفترة اسم **العهد الخامس للشرق الأوسط**، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة ستظل تتمتع بمزيد من النفوذ فى المنطقة أكثر من أى قوى خارجية، ولكن نفوذها سيقل مقارنة بما كان عليه من قبل، موضحًا أن هذا يعكس تنامى التأثير الناجم عن سلسلة من القوى الداخلية والخارجية، وحدود القوة الأمريكية الكامنة، ونتائج خيارات السياسة الأمريكية.

وتوقع أن تواجه الولايات المتحدة تحديات متزايدة من السياسات الخارجية من دول وقوى أخرى، مشيرًا إلى أن الاتحاد الأوروبى سيقدم مساعدات قليلة فى العراق، وأنه قد يدفع فى طريق حل مختلف للمشكلة الفلسطينية. وأضاف: ستقاوم الصين الضغط على إيران، وستسعى إلى ضمان توافر موارد الطاقة، كما أن روسيا ستقاوم أيضًا المطالبات الداعية إلى فرض عقوبات على إيران، وستبحث عن فرص لإثبات استقلالها عن الولايات المتحدة. وانتهى هاس إلى أن كلاً من **الصين وروسيا** ـ فضلاً عن كثير من الدول العربية ـ ستنأى بنفسها عن الجهود الأمريكية لتعزيز الإصلاح السياسى فى الدول غير الديموقراطية فى الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن إيران ستكون واحدة من أقوى دول المنطقة، وأن من رأوا إيران على حافة تغيير جذرى داخلى مخطئون، موضحًا أن إيران تتمتع بثروة عظيمة، وأن لديها أقوى نفوذ خارجى فى العراق، ولها ميل شديد إلى كل من حماس وحزب الله. واعتبر هاس إيران قوة إمبريالية كلاسيكية لها طموحات لإعادة رسم المنطقة على شاكلتها، مشيرا إلى أنها تتمتع بإمكانية ترجمة أهدافها إلى واقع.

وقال: إن **إسرائيل ستكون بمثابة الدولة القوية الأخرى فى المنطقة**، والدولة التى تتمتع باقتصاد حديث قادر على المنافسة عالميًا؛ فهى الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى

تمتلك ترسانة نووية، وبحوزتها أقوى قوة عسكرية تقليدية، مستدركًا بأنها (أى إسرائيل) ستضطر إلى تحمل تكاليف احتلالها للضفة الغربية، وأن تتعامل مع تحدٍّ أمنى متعدد الجبهات والأبعاد. وأوضح أن إسرائيل من الناحية الإستراتيجية فى وضع أضعف اليوم مما كانت عليه فى الأزمة التى واجهتها فى لبنان هذا الصيف، مؤكدًا أن موقفها سوف يتدهور أكثر من ذلك «كالولايات المتحدة» إذا قامت إيران بتطوير الأسلحة النووية. وتكهن هاس بأن تظل الأوضاع فى العراق - التى تعد مركزًا للقوة العربية - فوضوية فى السنوات المقبلة بحكومة مركزية ضعيفة، ومجتمع منقسم، وعنف طائفى منتظم، متوقعًا أن تصبح دولة فاشلة منكوبة بحرب أهلية شاملة ستجر جيرانها إليها.

وقال هاس: إن سعر النفط سيظل مرتفعًا نتيجة للطلب القوى من الهند والصين، والنجاح المحدود فى خفض الاستهلاك فى الولايات المتحدة، واستمرار نقص العرض، مشيرًا إلى أن سعر برميل النفط سيتجاوز مائة دولار، وتستفيد كل من إيران والسعودية وغيرهما من الدول التى تنتج النفط بكميات ضخمة بنسب مختلفة. ولفت هاس إلى أن التسليح سيستمر على قدم وساق فى المنطقة، موضحًا أن الجيوش الخاصة فى العراق ولبنان والمناطق الفلسطينية تتنامى بمزيد من القوة.

وقال: **ستبرز الميليشيات التى جاءت نتاجًا وسببًا لضعف الدولة** أينما كان هناك عجز حقيقى فى سلطة الدولة ومقدراتها، مستشهدًا بالحرب الأخيرة التى اندلعت فى لبنان، والتى خسرت فيها إسرائيل بعدم تحقيق انتصار كامل؛ مما سيعمل على تجرؤ حزب الله وكل من يحاكونه.

أما عن «الإرهاب»، فأكد هاس أنه سيظل أحد ملامح المنطقة، وأنه سيحدث فى المجتمعات المنقسمة كالعراق والمجتمعات التى تسعى فيها **الجماعات الراديكالية المتطرفة إلى إضعاف الحكومة وزعزعة الثقة فيه مثلما يحدث فى السعودية ومصر**، لافتًا إلى أن **الإرهاب سينمو على مستوى متطور، وسيظل وسيلة يتم استخدامها ضد إسرائيل ووجود الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدخيلة على الشرق الأوسط**.

وأكد هاس أن صانعى السياسة الأمريكية بحاجة إلى تجنب خطأين واستغلال فرصتين، مشيرًا إلى أن **الخطأ الأول** يتمثل فى اعتمادها المفرط على القوة العسكرية التى نفى أن تكون علاجًا شاملاً لجميع الأزمات بالنظر إلى تكلفة الولايات المتحدة الضخمة فى العراق. وقال: إن **الخطأ الثانى** هو اعتماد الولايات المتحدة على بزوغ الديموقراطية لتهدئة الأوضاع فى المنطقة، مشيرًا إلى أن الديموقراطية ليست الحل لمشكلة الإرهاب، كما أن

إنشاء الديموقراطيات الناضجة ليس بالمهمة السهلة، ويستغرق عقوداً من الزمن. . وعن الفرصتين دعا هاس إلى مزيد من تدخل الولايات المتحدة فى شئون الشرق الأوسط بوسائل غير عسكرية، مقترحًا قيامها بتأسيس منتدى إقليمى للدول المجاورة للعراق، خصوصًا تركيا والسعودية، وهو ما يستلزم بالضرورة جذب كل من إيران وسوريا[٥٧].

ـ ملامح العهد الخامس الذى تعيشه وستعيشه المنطقة خلال الأعوام القادمة: الشرق الأوسط الجديد: بداية العهد الخامس

فى بداية تشريحه التاريخى للمنطقة قسم هاس التاريخ الحديث للشرق الأوسط إلى خمسة عهود؛ بدأ **العهد الأول** منها فى **عام ١٧٧٤ بتوقيع اتفاقية إنهاء الحرب بين الدولة العثمانية من جانب وروسيا** القيصرية من جانب آخر بتنازلات عثمانية واضحة، إيذانًا ببداية النهاية لتلك الإمبراطورية التى سيطرت على المنطقة لعدة قرون . ويرى الكاتب أن هناك رأيًا آخر يميل إلى اعتبار بداية ذلك العهد هو بداية الغزو الفرنسى النابوليونى لمصر فى عام ١٧٩٨ بوصفه البداية الفعلية لانهيار الإمبراطورية العثمانية، وخروج دول المنطقة عن عباءتها . ويؤكد الكاتب أن نهاية ذلك العهد حلت بانتهاء الحرب العالمية الأولى، **وانهيار الإمبراطورية العثمانية نهائيًا**، وتقسيم أملاكها وانفراد البريطانيين والفرنسيين بالسيطرة، إيذانًا ببداية العهد الثانى[٥٨]. وبعد مرور أربعة عقود انتهى **العهد الثانى** بنهاية الحرب العالمية الثانية، ونشوء التيار القومى العربى، وكانت حرب السويس ١٩٥٦ بمثابة إسدال الستار على العهد الاستعمارى، وبداية دخول المنطقة لعهد ثالث جديد هو عهد الحرب الباردة . وخلال **العهد الثالث** برز التنافس الخارجى، وكان مسيطراً على مجريات الأمور فى الشرق الأوسط، ووفرت طبيعة التنافس بين الروس والأمريكيين قدراً من المناورة لدول المنطقة، وقد انتهى ذلك العهد بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى السابق فى بداية التسعينيات . ومع بداية **العهد الرابع** زاد نفوذ الولايات المتحدة فى المنطقة، وزادت حرية التصرف لديها بشكل غير مسبوق؛ وهو الأمر الذى ظهر بوضوح خلال حرب الخليج ١٩٩٠ ، ولكن وعقب أقل من عقدين من الزمان سقط ذلك العهد . وأرجع الكاتب سقوط العهد الرابع إلى توافر عدد من العوامل والأسباب التى قادت إلى ذلك السقوط، والتى تمثل أبرزها فى القرار الأمريكى بغزو العراق فى عام ٢٠٠٣ ؛ وهو الأمر الذى أدى من وجهة نظر الكاتب إلى انهيار التوازن بين قوى الشيعة والسنة، خاصة بعد انهيار سنة العراق فى مقابل الشيعة، الذين زادت قوتهم بشكل واضح نظراً لقوة الشيعة المتزايدة فى إيران . ووفرت الفوضى فى العراق أرضًا خصبة للإرهاب الذى تمكن

من تصدير نفسه إلى الخارج بوسائل مبتكرة . وهناك عامل آخر تمثل فى زيادة قوة المشاعر المضادة للولايات المتحدة بالمنطقة .

ويؤكد الكاتب أن استخدام جانب كبير من قوة الولايات المتحدة العسكرية فى المنطقة أدى إلى تقليص نفوذ واشنطن على المستوى العالمى، واصفًا ذلك بأنه من سخريات التاريخ؛ فقد كانت الحرب الأمريكية الأولى ضد العراق حربًا ضرورية، ومثلت بداية للعهد الرابع فى المنطقة، والذى برزت فيه الولايات المتحدة كقوة مهيمنة، ثم أدت الحرب الثانية ضد العراق (وهى حرب تمت باختيار واشنطن) إلى انهيار العهد الرابع ! [٥٩].

وتمت الإشارة إلى العوامل الأخرى لانهيار العهد الرابع، والتى تمثلت فى **عرقلة عملية السلام فى المنطقة، وفشل الأنظمة العربية التقليدية فى مواجهة التيار الراديكالى الإسلامى**، بالإضافة لدور العولمة التى أدت إلى تغيير المنطقة، وأصبح بإمكان راديكالييها الحصول على التمويل والتسليح بل والمجندين، كما أدى صعود الإعلام الجديد والفضائيات إلى تحويل المنطقة إلى قرية صغيرة وتم تسييسها .

وقد أدت كافة تلك العوامل إلى مواجهة حكومات دول الشرق الأوسط صعوبات فى التعامل مع الولايات المتحدة؛ ومن ثم **بدأ النفوذ الأمريكى بالمنطقة فى الأفول** .

• مشاهد من المستقبل

وبدأ الكاتب فى رسم **ملامح العهد الخامس الذى تعيشه وستعيشه المنطقة خلال الأعوام القادمة** ؛ فالشرق الأوسط سيظل مضطربًا وسيثير الاضطرابات وعدم الاستقرار فى العالم لعقود قادمة، وستحافظ الولايات المتحدة على نفوذها الذى سيتزايد ليتفوق على أى قوى خارجية أخرى، إلا أن ذلك النفوذ سيكون أقل من مستوى النفوذ الذى كانت قد وصلت إليه فى وقت سابق .

وسيتعرض نفوذ الولايات المتحدة لتحديات من قبل قوى خارجية مثل الاتحاد الأوروبى والصين وروسيا الاتحادية؛ حيث ستحاول تلك القوى أن تبعد نفسها عن جهود واشنطن المتعلقة بالترويج لسياسات ما يعرف بالإصلاح فى الدول، التى تصفها الولايات المتحدة بغير الديموقراطية فى المنطقة . وستكون إيران واحدة من بين أقوى دولتين فى المنطقة، خاصة وأنها قوة إمبراطورية كلاسيكية لديها طموحات لإعادة تشكيل المنطقة لصالحها . أما إسرائيل فستكون هى الدولة الأقوى الثانية فى المنطقة، بما لديها من اقتصاد قوى وسلاح

نووى وجيش تقليدى قوى، إلا أن لبنان والأراضى المحتلة ستشكلان تحديًا حقيقيًا لها . ويؤكد الكاتب أن إسرائيل اليوم أصبحت من المنظور الإستراتيجى فى وضع أضعف مما كانت عليه قبل المواجهة الأخيرة لها ضد حزب الله فى لبنان . ولم يكتف الكاتب بذلك، بل عاد ليؤكد أن وضعها سيزداد تدهورًا إذا ما تمكنت إيران من حيازة السلاح النووى . وهناك عملية السلام التى لا ينتظر لها الكاتب أى نجاح خلال المدى القصير . أما العراق فسيظل فى فوضى تنعكس فى مراحل تالية على دول الجوار، خاصة فى حالة نشوب حرب أهلية شاملة به . وكانعكاس لكل ذلك التأزم يتوقع أن ترتفع أسعار البترول عالميًا، خاصة فى ظل تزايد الطلب الهندى والصينى؛ وهو ما سيضيف إلى أرباح السعودية وإيران بوصفهما من كبار المنتجين .

أما فيما يتعلق بالتسلح فقد تنبأ الكاتب بأنه سيستمر، بل **وسيصل السلاح إلى الميليشيات (أطراف من غير الدول) فى ظل ضعف سلطة الدول** . وجاءت العراق ومناطق السلطة الفلسطينية والجنوب اللبنانى مثالاً حيًا واضحًا . وسيستمر الإرهاب كملمح رئيس من ملامح المشهد المستقبلى فى المنطقة. والإرهاب هنا هو المتمثل فى استخدام القوة ضد المدنيين العزل لتحقيق أهداف سياسية .

وعن **التوجهات الفكرية والعقائدية فى المنطقة** أشار الكاتب إلى أن **الإسلام سيملأ الفراغ السياسى والثقافى فى العالم العربى**، ولن يخرج شعار الوحدة العربية إلى الواقع العملى . وستستمر النظم السلطوية فى المنطقة، ويتزايد عدم تسامحها الدينى ومعاداتها للولايات المتحدة، وأكد استمرارية ضعف المؤسسات الإقليمية فى المنطقة وفى مقدمتها جامعة الدول العربية؛ وهو ما أرجعه إلى استبعادها لأقوى دولتين مستقبليتين وهما إيران وإسرائيل. ولم يكن حظ التجارة بأسعد من السياسة؛ حيث ستظل على تواضعها نظرًا لقلة العرض من السلع والخدمات وزيادة الطلب عليها؛ مما يؤدى إلى الاتجاه إلى الخارج(٦٠) .

• روشتة للبيت الأبيض

أما الحل الذى قدمه هاس للبيت الأبيض فتمثل فى النصح بالابتعاد عن خطأين والاستفادة من فرصتين : أما **الخطآن فهما : الاعتماد المبالغ فيه على القوة العسكرية** لأنها ليست الدواء القادر على شفاء جميع الأمراض، وأنها **ستؤدى إلى زيادة انتشار التيار الراديكالى فى العالمين العربى والإسلامى** . والخطأ الثانى يتمثل فى ارتكان واشنطن إلى

الأمل فى أن يؤدى صعود الديموقراطية فى المنطقة إلى تهدئتها، فعلى الرغم من عدم نشوب حروب بين الديموقراطيات البالغة فإن إيجاد تلك الديموقراطيات البالغة ذاتها ليس بالأمر اليسير، ونجاحها إذا تحقق يستغرق سنوات . أما **الفرصتان** الواجب الاستفادة منهما فتتمثلان فى أهمية تحقيق قدر أكبر من **التدخل فى شئون الشرق الأوسط ولكن عبر استخدام الأدوات غير العسكرية**، وعزل الولايات المتحدة نفسها بقدر الإمكان عن حالة عدم الاستقرار السائدة فى المنطقة، مع اتخاذها المزيد من التدابير الكفيلة بحماية نفسها من الإرهاب.

لقد توقع كل من ريتشارد هاس رئيس المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية وبرجنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق أن مصير أمريكا فى العراق والآثار المترتبة على إخفاقها فى العراق ستكون مثل آثار حرب السويس على الإمبراطورية البريطانية وزوالها، ولكن الفارق الوحيد بين الحالتين هو عدم وجود بديل يملأ الفراغ الأمريكى فى المنطقة، فى حين وجد البديل الأمريكى لبريطانيا وفرنسا بعد حرب السويس؛ فورثت أمريكا التركة الاستعمارية فى الشرق الأوسط والعالم أيضًا.

ويظهر حاليًا على السطح ثلاث قوى إقليمية ستتنازع النفوذ مستقبلاً وفق تحليل معظم مراكز البحث الأمريكية، منهما دولتان حسم أمرهما (إيران وإسرائيل). أما القوة الثالثة فما زالت قيد التكوين، ويمكن تسميتها **بكتلة المقاومة فى المفهوم العربى (والراديكالية من المنظور الأمريكى الصهيونى)**.

ومن هنا يمكن تصور أسباب قلق الحكومة الإسرائيلية (الوكيل المعتمد للاستعمار) فى هذا الوقت بالذات من تراجع المد الاستعمارى الأمريكى، فى ظل صحوة المقاومة الإسلامية بعد هزيمة الجيش الإسرائيلى على يد المقاومة اللبنانية، فلم يكن التراجع أو الانسحاب الأمريكى متوقعًا أو مطروحًا قبل تحقيق الأجندة الإسرائيلية كاملة فى المنطقة؛ من تصفية الملف النووى الإيرانى والقضية الفلسطينية، والاندماج والهيمنة الاقتصادية على السوق العربية، ولكن ها قد جاءت الانتخابات بما لا تشتهى إسرائيل (ولا يعنى هذا أن الديموقراطيين أقل دعمًا لإسرائيل من المحافظين الجدد).

ومن هنا يمكن أيضًا تصور أسباب قلق حلفاء أمريكا والأنظمة العربية من تنامى أنشطة وفاعلية الحركات الإسلامية فى الشارع، بعد انعزال تلك الأنظمة وفشل سياستها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبصفة خاصة السلطة الفلسطينية وأنظمة العراق ومصر والأردن والجزائر.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١)

قرارات جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى ٢٠٠٦/٨/٧ بيروت:

الوضع فى لبنان

(أ)

- إن مجلس جامعة الدول العربية فى اجتماعه غير العادى المنعقد على المستوى الوزارى فى بيروت بتاريخ ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ ، لتدارس الموقف الخطير الناجم عن استمرار العدوان الإسرائيلى على لبنان وتداعياته الخطيرة على مستقبل الاستقرار فى لبنان والسلم والأمن فى المنطقة .

- وإذ يؤكد على ما جاء فى قراره رقم ٦٦٥٧ بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ ، وعلى بيانه الصادر فى ٢/ ٨/ ٢٠٠٦ فى هذا الشأن .

- وإذ يعتبر السياسة الإسرائيلية فى المنطقة واعتمادها لمنطق القوة ، وكذلك السياسات الدولية القائمة على ازدواجية المعايير ، وتوفير الحماية والدعم لاستمرار إسرائيل فى احتلالها للأراضى الفلسطينية والعربية ، ومنها مزارع شبعا اللبنانية ؛ تشكل جذور الأزمة المتفجرة الآن فى لبنان ، وهى التى حالت وتداعياتها دون بسط سيادة الحكومة اللبنانية على كامل أراضيها ، ودون إعادة العمل باتفاق الهدنة الموقعة بين لبنان وإسرائيل فى عام ١٩٤٩ .

- وإذ يعبر عن رفضه الكامل لكل المشاريع التى تسعى إلى تحويل لبنان إلى مسرح مواجهة مفتوحة لتحقيق أهداف إقليمية أو دولية على حساب المصالح الوطنية للشعب اللبنانى وأمنه واستقراره .

- وإذ يعبر عن استنكاره الشديد لتلكؤ مجلس الأمن فى تحمل مسئولياته إزاء ما يتعرض له لبنان من عدوان إسرائيلى سافر وغير مبرر .

- وإذ يعبر عن كامل دعمه لصمود الموقف الوطنى اللبنانى حكومة وشعبًا إزاء العدوان الإسرائيلى ، **ويحيى مقاومة لبنان لهذا العدوان** فى مواجهة سياسة الدمار والتخريب التى تتبعها إسرائيل لتدمير البنية التحتية والإنسانية للبنان .

ـ وبعد استماعه إلى العرض الذى قدمه دولة الرئيس فؤاد السنيورة رئيس مجلس الوزراء اللبنانى.

ـ وبعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة.

يقـــرر:

١ ـ تأكيد الإدانة الجماعية وبكل قوة للعدوان الدموى الإسرائيلى المستمر على لبنان، والإعراب عن الاستياء الشديد لتأخير مجلس الأمن فى تحمل مسئولياته فى صيانة السلم والأمن الدوليين، ودعوة المجلس إلى التحرك السريع لاتخاذ قرار بالوقف الفورى والشامل وغير المشروط لإطلاق النار ووقف العدوان، ورفع الحصار والانسحاب الإسرائيلى من الأراضى اللبنانية، دون مزيد من الإبطاء.

٢ ـ التحذير من مخاطر استمرار هذا العدوان وتوسعه واستهدافه للسيادة الوطنية اللبنانية، واعتبار اللجوء من قبل إسرائيل إلى القوة العسكرية هو أمر مستهجن ومدان، وسيكون له تبعات خطيرة تدفع بالأوضاع فى المنطقة نحو منزلقات تهدد وبصورة مباشرة مستقبل الاستقرار فى لبنان، وتنذر بأفدح العواقب على أمن الدول العربية والأمن الإقليمى.

٣ ـ الوقوف بحزم وثبات إلى جانب لبنان حكومة وشعبًا فى مقاومته ورفضه للعدوان الإسرائيلى، واعتبار تماسك ووحدة الشعب اللبنانى والتفافه حول حكومته خير ضمان لمستقبل لبنان وأمنه واستقراره، وتأكيد الدعم المطلق لمساندة الحكومة اللبنانية فى تنفيذ خطتها لبسط سيطرتها على كامل الأراضى اللبنانية؛ كما نص عليه اتفاق الطائف، ووفق ما تقرره الحكومة فى هذا الشأن.

٤ ـ تأكيد التزام الدول العربية بتوفير الدعم السياسى الكامل للحكومة اللبنانية، وما طرحته فى برنامج «النقاط السبع» التى أقرتها، والتى نصت على المطالبة بوقف إطلاق نار فورى وشامل، **وإعلان اتفاق حول المسائل التالية:**

(أ) التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولى.

(ب) انسحاب الجيش الإسرائيلى إلى ما خلف الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم.

(جـ) التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضى، علمًا بأنها ستكون ـ خلال تولى الأمم المتحدة السلطة ـ مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين. كما أنه يتعين على إسرائيل تسليم كافة خرائط الألغام المتبقية فى جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.

(د) بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها، عبر انتشار قواها المسلحة الشرعية؛ مما سيؤدى إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية، كما نص اتفاق المصالحة الوطنية فى الطائف.

(هـ) تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة فى جنوب لبنان، وزيادة عددها وعتادها وتوسيع مهامها ونطاق عملها، وفقًا للضرورة؛ بهدف إطلاق العمل الإنسانى العاجل وأعمال الإغاثة لتأمين الاستقرار والأمن فى الجنوب؛ ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.

(و) التزام الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين باتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذى وقعه لبنان وإسرائيل فى العام ١٩٤٩، وتأمين الالتزام بمضمون هذا الاتفاق، إضافة إلى البحث فى التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

(ز) التزام المجتمع الدولى دعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها البلد خاصة فى ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار، وإعادة بناء الاقتصاد الوطنى.

٥ ـ التأييد المطلق لموقف الحكومة اللبنانية أمام مجلس الأمن، وتبنى ما تقدمت به من اقتراحات وتعديلات على مشاريع القرارات المطروحة أمام المجلس، والدعوة إلى تعبئة الجهود العربية لمساندة الحكومة اللبنانية فى هذا الشأن، وبما يضمن المحافظة على استقلال لبنان وسيادته الكاملة، وحقه وواجبه فى نشر قواته النظامية على كامل أراضيه، وذلك بما يجنب لبنان والمنطقة خطر استمرار النزاعات وتفاقمها.

٦ ـ تنبيه مجلس الأمن من تداعيات اتخاذ قرارات غير قابلة للتنفيذ تعقد الوضع على الأرض ولا تأخذ فى الاعتبار مصالح لبنان ووحدته واستقراره التى عبر عنها برنامج النقاط السبع، بالإضافة إلى تداعياته الخطيرة بالنسبة للدول العربية جمعاء.

٧ ـ توجيه التحية لصمود لبنان ولمقاومته للعدوان، ولشهداء لبنان الذين سقطوا جراءه، واعتبار ما قامت به إسرائيل من انتهاكات ومجازر، لا سيما فى بلدة قانا وبقية المناطق والبلدات اللبنانية المستهدفة؛ إنما يشكل **جرائم حرب** تستوجب تحقيقًا دوليًا فوريًا تجريه الأمم المتحدة وتستوجب ملاحقة إسرائيل ومسئوليها أمام المراجع الدولية المختصة، وتبنى الدعوة إلى عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان وللدول الأطراف المتعاقدة فى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ للنظر فى جرائم إسرائيل.

٨ ـ تحميل إسرائيل المسئولية الكاملة عن هذا العدوان ونتائجه، وعن الاستهداف المتعمد للمدنيين وللبنى التحتية، الذى يشكل خرقًا صارخًا وخطيرًا للقانون الدولى ولا سيما للقانون الدولى الإنسانى ولاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وتحميلها أيضًا مسئولية التعويض للجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر البشرية، والأضرار المادية والمعنوية، وعن تدمير البنى التحتية والخسائر الفادحة التى لحقت بالاقتصاد اللبنانى جراء العدوان الإسرائيلى.

٩ ـ التعبير عن التقدير للدول والمنظمات العربية والدولية التى قامت بتقديم المساعدات المالية والإنسانية إلى لبنان، ومطالبتها بتكثيف الجهود فى مجال الإغاثة، والتأمين الفورى لممرات آمنة إلى لبنان وداخله لإيصال مواد الإغاثة والمساعدات إلى المحتاجين فى أماكن تواجدهم، وإدانة ورفض ما تقوم به إسرائيل من تدمير للطرق التى تستخدم فى إيصال المساعدات الإنسانية، وكذلك رفض المحاولات الإسرائيلية لإخلاء مناطق u1605 من سكانها وتدميرها تدميرًا كاملا.

١٠ ـ تبنى الدعوة إلى عقد مؤتمر للدول والمنظمات المانحة لمساعدة لبنان فى تخطى الآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلى، وفى إعادة اعمار ما دمره العدوان ودعم الاقتصاد اللبنانى.

١١ ـ تكليف الأمين العام إجراء المشاورات والاتصالات اللازمة بالتنسيق مع وفد دولة قطر بمجلس الأمن والمجموعة العربية لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وإبقاء جلسات المجلس مفتوحة لمتابعة المستجدات.

(ق: رقم ٦٦٦٠ / أ ـ د.غ.ع ٧/٨/٢٠٠٦)

(ب)

ـ إن مجلس الجامعة فى اجتماعه غير العادى المنعقد على المستوى الوزارى فى بيروت بتاريخ ٧ / ٨ / ٢٠٠٦، لتدارس الموقف الخطير الناجم عن استمرار العدوان الإسرائيلى على لبنان وتداعياته الخطيرة على مستقبل الاستقرار فى لبنان وعلى السلم والأمن فى المنطقة، وبعد استماعه إلى العرض الذى قدمه دولة الرئيس فؤاد السنيورة رئيس مجلس الوزراء اللبنانى، وبعد مداخلات السادة الوزراء والأمين العام، **يقرر**:

١ ـ تكليف وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الحالية (١٢٥)، ونائب رئيس وزراء ووزير خارجية دولة قطر بصفته ممثل الدول العربية فى عضوية مجلس الأمن، والأمين العام لجامعة الدول العربية، بالسفر فوراً إلى نيويورك للاجتماع بمجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لعرض وجهة النظر العربية بشأن الموقف فى لبنان، والتشاور معهم فى كيفية علاج الموقف الخطير الناجم عن الدمار الكبير الذى تعرض له لبنان والتطورات المرتبطة به.

٢ ـ عقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة بمقر الأمانة العامة بالقاهرة فى أعقاب عودة اللجنة من نيويورك لمناقشة تقرير وتوصيات اللجنة المكلفة والمشار إليها فى الفقرة السابقة.

٣ ـ الترحيب بعقد قمة عربية طارئة طبقًا لاقتراح المملكة العربية السعودية، ومتابعة لاقتراح اليمن بعقد قمة استثنائية.

٤ ـ تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة بشأن عقد القمة الطارئة المقترحة وموعدها.

(ق: رقم ٦٦٦٠ / أ ـ د.غ.ع ٧/٧/٢٠٠٦)

* * *

ملحق رقم (٢)

نص قرار مجلس الأمن ١٧٠١

فيما يلى نص قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الذى تبناه بالإجماع ليلة السبت ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦، ودعا فيه إلى وقف فورى وكامل لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة[٦١]. وذلك نقلاً عن صحيفة «السفير» اللبنانية.

إنّ مجلس الأمن:

الفقرات التمهيدية

فقرة تمهيدية ١: إذ يذكّر بقراراته السابقة حول لبنان لا سيما القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨)، ٤٢٦ (١٩٧٨)، ٥٢٠ (١٩٨٢)، ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ١٦٥٥ (٢٠٠٦) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و١٦٩٧ (٢٠٠٦)، وكذلك ببياناته الرئاسية حول الوضع فى لبنان ولا سيما منها تلك الصادرة فى تاريخ ١٨ يونيو العام ٢٠٠٠ (٢١/ ٢٠٠٠/ S/PRST) و١٩ أكتوبر العام ٢٠٠٤ (٣٦/ ٢٠٠٤/ S/PRST)، و٤ مايو العام ٢٠٠٥ (١٧/ ٢٠٠٥/ S/PRST)، و٢٣ يناير العام ٢٠٠٦ (٣/ ٢٠٠٦/ S/PRST)، و٣٠ يوليو العام ٢٠٠٦ (٣٥/ ٢٠٠٦/ S/PRST).

فقرة تمهيدية ٢: إذ يعرب عن قلقه الشديد من التصعيد المستمر للمعارك فى لبنان وإسرائيل منذ هجوم (حزب الله) على إسرائيل فى ١٢ يوليو العام ٢٠٠٦ الذى أدّى حتّى الآن إلى سقوط مئات القتلى والجرحى لدى الطرفَين، وسبّب أضرارا فادحة فى البنى التحتية المدنية، وأدّى إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص فى الداخل.

فقرة تمهيدية ٣: إذ يشدّد على الحاجة إلى وضع حدٍّ للعنف، إنما فى الوقت ذاته على الحاجة إلى المعالجة الفوريّة للأسباب التى أدّت إلى نشوب الأزمة الحالية، بما فى ذلك الإفراج غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين المخطوفَين.

فقرة تمهيدية ٤: إذ يأخذ فى الاعتبار حساسيّة مسألة السجناء، ويشجّع الجهود الهادفة إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المعتقلين فى إسرائيل.

فقرة تمهيدية ٥: إذ يرحب بجهود رئيس الوزراء اللبنانى، وبالتزام الحكومة اللبنانية بخطة النقاط السبع التى تقتضى فرض سيطرة الحكومة اللبنانية على أراضيها من خلال

قواتها المسلحة الشرعية، فى شكل لا يترك أى مجال لأسلحة أو سلطة غير سلطة الدولة اللبنانية، وإذ يرحب بالتزام الحكومة اللبنانية بتواجد قوة دولية مع إضافة وزيادة عدد ومعدات وتفويض ونطاق عمليات هذه القوة، وإذ يأخذ بالاعتبار طلب الحكومة اللبنانية الذى تضمنته هذه الخطة بانسحاب فورى للقوات الإسرائيلية من جنوب لبنان.

فقرة تمهيدية ٦: إذ يبدى عزمه على العمل على أن يطبق هذا الانسحاب فى أقرب وقت ممكن.

فقرة تمهيدية ٧: إذ يأخذ علمًا بالمقترحات المقدمة فى خطة النقاط السبع فيما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا.

فقرة تمهيدية ٨: إذ يرحب بقرار حكومة لبنان المتخذ بالإجماع فى ٧ أغسطس العام ٢٠٠٦، والقاضى بنشر القوات المسلحة اللبنانية وعددها ١٥ ألف جندى لبنانى فى جنوب لبنان، تزامنًا مع انسحاب الجيش الإسرائيلى إلى ما وراء «الخط الأزرق»، وطلب مساندة قوات إضافية من «اليونيفيل» بحسب الحاجة؛ لتسهيل دخول القوات اللبنانية المسلحة إلى المنطقة، وإعادة التأكيد على السعى إلى تعزيز القوات اللبنانية المسلحة بالعتاد بحسب الحاجة لتمكينها من تأدية مهامها.

فقرة تمهيدية ٩: إذ يدرك مسئولياته للمساعدة على تأمين وقف مستمر لإطلاق النار، وحل طويل الأمد للنزاع.

فقرة تمهيدية ١٠: ومع الإقرار بأن التهديد الذى يتعرض له لبنان يشكل تهديدًا للسلام والأمن العالميين.

الفقرات التنفيذية

فقرة تنفيذية ١: يدعو إلى وقف كامل لجميع العمليات الحربية بالاستناد خصوصًا إلى وقف فورى لكلّ الهجمات من جانب «حزب الله»، ووقف فورى لكل العمليّات العسكرية الهجومية من جانب إسرائيل.

فقرة تنفيذية ٢: فى ظل وقف كامل للأعمال الحربية، يدعو حكومة لبنان و«اليونيفيل» كما هو مقرر فى الفقرة ١١ إلى نشر قواتهما معا فى الجنوب، ويدعو حكومة إسرائيل ـ مع بدء الانتشار ـ إلى سحب جميع قواتها من الجنوب اللبنانى بالتوازى مع ذلك.

فقرة تنفيذية ٣ : يشدد على أهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأراضى اللبنانية، عملاً بأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام المرتبطة والواردة فى اتفاق الطائف حول ممارسة كامل سيادتها وسيطرتها، فى شكل لا يترك أى مجال لأسلحة أو سلطة غير سلطة الدولة اللبنانية.

فقرة تنفيذية ٤ : إذ يجدد دعمه القوى للاحترام الكامل للخطّ الأزرق.

فقرة تنفيذية ٥ : يجدد أيضًا دعمه القوى، كما ذكر فى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، لسلامة أراضى لبنان وسيادته واستقلاله السياسى ضمن حدوده المعترف بها دوليًا، كما هو منصوص عليه فى اتفاق الهدنة العام بين لبنان وإسرائيل فى ٢٣ مارس ١٩٤٩ .

فقرة تنفيذية ٦ : يدعو المجتمع الدولى إلى اتخاذ خطوات فورية لتوسيع الدعم المالى والإنسانى إلى الشعب اللبنانى، من ضمنها تسهيل العودة الآمنة للأشخاص النازحين، وتحت سلطة حكومة لبنان إعادة فتح المطارات والمرافئ، اعتمادا على الفقرتين ١٤ و١٥، ويدعوها أيضًا إلى درس مساعدة أكبر فى المستقبل للمساهمة فى إعادة إعمار وتنمية لبنان.

فقرة تنفيذية ٧ : يؤكد على أن جميع الأطراف مسئولة عن ضمان أن لا يتم القيام بأى عمل يتعارض مع الفقرة ١، التى من الممكن أن تؤثر بشكل غير ملائم على البحث عن حل طويل الأمد، والوصول الإنسانى إلى السكان المدنيين، من ضمنها ممر آمن للقوافل الإنسانية، أو العودة الطوعية والآمنة للأشخاص النازحين، ويدعو جميع الأطراف للإذعان لهذه المسئولية والتعاون مع مجلس الأمن.

فقرة تنفيذية ٨ : يدعو إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف إطلاق نار دائم وحل طويل الأمد على أساس المبادئ والعناصر التالية :

الاحترام الكامل للخط الأزرق من كلا الطرفين، ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال العدائية، تتضمن إنشاء ـ بين الخط الأزرق ونهر الليطانى ـ منطقة خالية من الأشخاص المسلحين، والعتاد والأسلحة عدا تلك العائدة إلى حكومة لبنان و«اليونيفيل»، كما هو مفوض فى الفقرة ١١ المنتشرة فى هذه المنطقة، التطبيق الكامل لمقررات اتفاق الطائف ذات الصلة، والقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التى تتضمن نزع أسلحة كل الجماعات المسلحة فى لبنان، من أجل ـ ووفقًا لقرار مجلس الوزراء فى ٢٧ يوليو ٢٠٠٦ ـ

عدم وجود أسلحة أو سلطة فى لبنان عدا تلك التابعة للدولة اللبنانية، لا قوات أجنبية فى لبنان من دون موافقة الحكومة، لا بيع أو إمدادات من السلاح والمواد المتعلقة بها إلى لبنان إلا إذا أجازت حكومته، تزويد إسرائيل الأمم المتحدة بكل خرائط الألغام فى لبنان التى بحوزتها.

فقرة تنفيذية ٩ : يدعو الأمين العام إلى دعم الجهود لتأمين فى أسرع وقت ممكن اتفاقات مبدئية بين حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على قاعدة وعناصر حل طويل الأمد كما ورد رابعًا فى الفقرة ٨، ويعبر عن نيته فى أن يكون معنيًا بشكل فاعل.

فقرة تنفيذية ١٠ : يطالب الأمين العام بتطوير ـ بالتنسيق مع فاعلين دوليين أساسيين والأطراف المعنية ـ اقتراحات لتطبيق بنود اتفاق الطائف ذات الصلة، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، تتضمن نزع السلاح، وترسيم حدود لبنان الدولية، خصوصًا فى تلك المناطق؛ حيث هناك نزاع أو التباس، بما فى ذلك معالجة مسألة مزارع شبعا، وتقديم تلك الاقتراحات إلى مجلس الأمن فى غضون ٣٠ يومًا.

فقرة تنفيذية ١١ : يقرر ـ بهدف إضافة وتعزيز القوة الدولية لجهة العدد والمعدات والتفويض ونطاق العمليات ـ السماح بزيادة القوة الدولية «يونيفيل» إلى حد أقصى يبلغ ١٥ ألف جندى والسماح للقوة، إضافة الى أداء المهمات الموكلة إليها وفقًا للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ (١٩٧٨) بـ:

(أ) مراقبة وقف العمليات العدائية.

(ب) مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية فيما تنتشر فى الجنوب، وبينها على طول الخط الأزرق، بالتزامن مع سحب إسرائيل لقواتها المسلحة من لبنان كما هو منصوص عليه فى الفقرة رقم ٢.

(ج) تنسيق أنشطتها المتصلة بالفقرة ١١ (ب) مع الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية.

(د) توسيع مساعدتها للإسهام فى ضمان الوصول الإنسانى إلى السكان المدنيين وعودة الأشخاص المهجرين بشكل إرادى وآمن.

(هـ) مساعدة القوات المسلحة اللبنانية فى اتخاذ خطوات باتجاه إقامة المنطقة المشار إليها فى الفقرة ٨.

(و) مساعدة الحكومة اللبنانية ـ بناء على طلبها ـ فى تطبيق الفقرة ١٤ .

فقرة تنفيذية ١٢ : دعمًا لطلب الحكومة اللبنانية نشر قوة دولية لمساعدتها على ممارسة سلطتها على كامل الأراضى؛ يسمح لقوات «اليونيفيل» القيام بكل التحركات الضرورية فى مناطق نشر قواتها وفى إطار قدراتها؛ للتأكد من أن مناطق عملياتها لا تستخدم للأعمال العدائية بأى شكل، ومقاومة المحاولات عبر وسائل القوة لمنعها من أداء مهماتها بتفويض من مجلس الأمن، وحماية موظفى الأمم المتحدة، وتوفير التسهيلات، والتجهيزات والمعدات، تأمين أمن وحرية تحرك موظفى الأمم المتحدة وعمال الإغاثة الإنسانية، من دون الإضرار بمسئولية الحكومة اللبنانية فى حماية المدنيين تحت التهديد الوشيك بالعنف الجسدى.

فقرة تنفيذية ١٣ : يطلب من الأمين العام بشكل عاجل وضع الأمور فى مكانها للتأكد من أن «اليونيفيل» قادرة على تأدية مهامها التى ينص عليها هذا القرار، ويدعو الدول الأعضاء إلى البحث فى مساهمات معينة فى «اليونيفيل»، والرد إيجابًا على طلبات المساعدة من القوة، ويعبر عن شكره العميق إلى هؤلاء الذين ساهموا فى «اليونيفيل» فى الماضى.

فقرة تنفيذية ١٤ : يدعو الحكومة اللبنانية إلى تأمين حدودها والمداخل الأخرى لمنع دخول لبنان من دون موافقتها الأسلحة أو المعدات المتصلة بها، ويطلب من «اليونيفيل» كما تنص الفقرة ١١ تقديم المساعدة إلى الحكومة اللبنانية نزولاً عند طلبها.

فقرة تنفيذية ١٥ : يقرر أيضًا أن كل الدول يجب أن تتخذ الخطوات الضرورية لمنع أن يتم عبر أراضيها أو موانئها أو طائراتها:

(أ) بيع أو تزويد أى مجموعة أو أفراد فى لبنان بالأسلحة والمعدات المتصلة بها من كافة الأنواع، بما فيها الأسلحة والذخيرة والآليات، المعدات العسكرية، التجهيزات التى لها صفة عسكرية وقطع غيار ما ذكر سابقا، بغض النظر إذا كانت هذه الدول هى مصدرها أم لا.

(ب) تزويد أى مجموعة أو أفراد فى لبنان بأى تدريبات تقنية أو مساعدة تتعلق بالتزويد، والتصنيع، والصيانة أو استخدام المعدات المذكورة فى الفقرة السابقة، غير أن

هذا المنع لا يطبق على الأسلحة والمعدات المتصلة والتدريب أو المساعدة التى تسمح بها الحكومة اللبنانية أو «اليونيفيل» كما تنص عليه الفقرة ١١ .

فقرة تنفيذية ١٦ : يقرر تمديد انتداب «اليونيفيل» فى لبنان حتى ٣١ أغسطس ٢٠٠٧ ، ويعبر عن عزمه إعطاء دعم إضافى لهذا الانتداب وللخطوات الأخرى ؛ من أجل المساهمة فى تطبيق وقف إطلاق نار دائم وحل طويل الأمد .

فقرة تنفيذية ١٧ : يطلب من الأمين العام تقديم تقرير للمجلس خلال أسبوع واحد من بدء تطبيق هذا القرار ، ثم على أساس دورى .

فقرة تنفيذية ١٨ : يشدد على الأهمية والحاجة للتوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، على أساس كل قراراته السابقة رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

فقرة تنفيذية ١٩ : يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلى .

* * *

الهوامش :

١ ـ انظر : ناصيف حتى ، « جامعة الدول العربية : نحو سياسة خارجية مستقلة» ، شئون عربية ، ديسمبر ١٩٨١ ، ص ٧٦ ـ ٧٨ .

٢ ـ د . عبد الخبير محمود عطا محروس ، مقدمة فى العلوم السياسية : الدولة ومرحلة جديدة فى علم السياسة : الجزء الأول ، والجزء الثانى ؛ رؤية مستقبلية من منظور حضارى لعلاقة الدولة بالمجتمع والأمة (الدولة) نحو صياغة جديدة لنظرية الدولة العصرية فى حقبة العولمة : إعادة توزيع القوة السلطة/ الثروة وبناء نسق حكم مؤسس صالح ، الطبعة الثالثة (أسيوط : مطبوعات قسم العلوم السياسية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العام الجامعى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧) ، ٤٠٥ صفحة .

3 - THE ISRAEL LOBBY AND U.S. FOREIGN POLICY- March 2006- RWP06]011.

4 - http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/04/article13.shtml.

انظر : « لوبى إسرائيل فى الولايات المتحدة . . صناعة الوهم» ، ترجمة موجزة : لبنى الريدى ، إعداد : إبراهيم غالى .

٥ ـ جون ميرشيمر ، أستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة شيكاغو ، وستيفن والت مدير كلية جون أوف كنيدى للحكومة بجامعة هارفارد ، وصاحب كتاب «ترويض القوة الأمريكية» . ونشرت الدراسة تحت عنوان «لوبى إسرائيل وسياسة أمريكا الخارجية» ، فى مجلة «لندن ريفيو أوف بوكس ـ The London Review of Books» ، الإصدار رقم ٢٨ ، رقم ٦ (٢٣ مارس ٢٠٠٦) وموقعها هو : www.Lrb.co.uk .

ورابط الدراسة هو :

http://www.lrb.co.uk/v28/n06/mear01_.html

طالع أصل الدراسة :

- John Mearsheimer is the Wendell Harrison Professor of Political Science at Chicago, and the author of The Tragedy of Great Power Politics.
- Stephen Walt is the Robert and Renee Belfer Professor of International Affairs at the Kennedy School of Government at Harvard. His most recent book is Taming American Power: The Global Response to US Primacy.

٦ ـ د . عبد الخبير محمود عطا محروس ، مقدمة فى العلوم السياسية : مرجع سابق ص ٣٦١ وما بعدها .

٧ ـ د . عبد الخبير عطا ، د . عبد الرحيم خليل ، د . عبد السلام نوير : مبادئ العلوم السياسية (٢) : العلاقات الدولية والتنظيم الدولى ، الطبعة الثانية (أسيوط : مطبوعات قسم العلوم السياسية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط . العام الجامعى ٢٠٠١/ ٢٠٠٢) . (٣٧٦صفحة) . ص٣٥ ـ ٥٤ . ص ٥٥ ـ ٥٩ .

٨ ـ انظر : ناصيف حتى ، «جامعة الدول العربية : مرجع سابق ص ٧٦ ـ ٧٨ .

٩ ـ فى نقد نموذج الدولة فى السياسة الخارجية ، انظر :

- Arnold Wolfers, "The actors in the international politics", in Arnold Wolfes, ed., Discord and collaborations: Essays on International Politics, (Baltimore: John Houkins Press, 1962), pp. 3-24.

- Oran Yong, " Actors in world politics ", in James Rosenau, V. David, and East, eds., The Analysis of International Politics, (New York: Free Press, 1972), pp. 125 - 144.

١٠ ـ فى تحليل الوزن المتزايد لتلك المؤسسات فى السياسة الخارجية وتأثيرها على الدولة، انظر كلا من: مارسيل ميرء، ترجمة حسن نافعة، سوسيولوجيا العلاقات الدولية (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٦)، ص ٣١٥ ـ ٣٥٩ .

- Judy Bertelson, ed., Non- state Nations in International Politics: Comparative System Analysis, (New York: Praeger, 1977).
- Samuel Huntington, "Transnational organizations in world politics" World Politics 15 (3), April 1973, pp. 333-368.
- Robert Keohane and Joseph Nye, eds., Transnational Relations and World Politics, (Cambridge: Harvard University Press 1973).

11- Raymond Hpkins and R. Mansbach, Structure and Process in International Politics, (New York; Harper and Row, 1973) p. 4.

- Howard Lentener, Foreign Policy Analysis, (Columbus; Charles Merrill, 1974), p. 17- 18.

12 - J. David Singer, "The global system and its subsystems: A developmental view", in James Rosenau, ed., Linkage Politics, (New York: Free Press, 1969) pp. 21- 43.

١٣ ـ لعل اتساع نطاق الوحدات التى يمكن أن يكون لها سياسة خارجية يُفسِّر حرصنا على تجنب استعمال كلمة الدولة، واستعمالنا للفظة الوحدة الدولية والفاعل الدولى للدلالة على تلك الوحدات . كما أن استعمالنا لصفتى الدولى والدولية هو من باب استعمال اللفظة اللغوية الشائعة، ومن ذلك استعمال الدارسين للفظة العلاقات الدولية، رغم أن الدولة ليست هى الفاعل الوحيد فى تلك العلاقات .

١٤ ـ انظر: ناصيف حتى، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨ .

15- James Caporaso,The Structure and Function of European Integration, (Pacific Palisade,CA:Goodyear Publishing Company,1974) p.146.

16- Stanley Thames "The multi-national corporation as a foreign policy maker ", paper presented at the 1976 meeting of the International Studies Association, Toronto.
-Kjell-Arne Ringbak, "Multi-national corporation and foreign policy", in David Baldwin, ed., America in an Interdependent World, (Hanover, N.H.: University Press of New England, 1976), pp.9-135.

17- Carl Gershman, The Foreign Policy of American Labor (Beverly Hills, CA, Sage, Washington Papers Series No.29, 1975), pp. 3-5.

18- Ibid, pp. 63 - 65.

19- Mohammad Selim," The Survival of Non-state actor: The foreign policy of the Palestine Liberation Organization", in Bahgat Korany and A. Dessouki, eds., The Foreign Policies of Arab States.

٢٠ ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، « البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية (دراسة في تطور الحقل)» في إطار مشروع «العلاقة بين الحضارة والثقافة والدين»، تأصيل مجال الدراسات الحضارية في فروع العلوم السياسية، نحو منظور حضاري لدراسة علم السياسة، برنامج حوار الحضارات، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، القاهرة: ٥ ـ ٦ مايو ٢٠٠٤ .

Abdel Khabeer Ata, Political Theory: Normative and Empirical, Op. Cit., P.P. 150-300.

وانظر في هذا الصدد أيضًا:

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source: http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html

ـ وانظر أيضًا: د. صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ص ١٣٣ ـ ٢٠٢، ص ٢٩٣ ـ ٥٢٠ .

21- Abdel Khabeer Ata, Political Theory: Normative and Empirical, Op.Cit., PP. 150-300.

وانظر في هذا الصدد أيضًا:

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source:http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html.

ـ وانظر أيضًا: د. صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ص ١٣٣ ـ ٢٠٢، ص ٢٩٣ ـ ٥٢٠ .

٢٢ ـ د. عبد الخبير عطا، د. عبد الرحيم خليل، د. عبد السلام نوير: مبادئ العلوم السياسية(٢): مرجع سابق. ص٥٥ ـ ٩٥ .

٢٣ ـ انظر: د. إسماعيل الفاروقي، «مدخل الكتاب» كما ورد في: د. عبد الحميد أبو سليمان، النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٣/ ١٩٩٣)، ص ٤٣ ـ ٥١ .

٢٤ ـ انظر في هذا الصدد:

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source:http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html.

ـ وانظر أيضًا: شيرين حامد فهمي، «منظورنا الإسلامي الحضاري: كفى قياسًا على النموذج الغربي»، موقع إسلام أون لاين ـ بتاريخ ٢٤/ ٠٩/ ٢٠٠٥ .

http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2005/09/article04.shtml.

ـ وانظر: أعمال الدورة التثقيفية التي أقامها برنامج «حوار الحضارات» بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة تحت عنوان (التثقيف الحضاري: من أجل بناء الذات الحضارية والوعي الحضاري) في الفترة من ٤ إلى ٧ سبتمبر ٢٠٠٥، والتي ناقشت «الأمراض الفكرية المتواجدة داخل الأمة الإسلامية، الأعراض والأسباب، وطرحت بعض الحلول لاجتثاث تلك الأمراض من العقول المسلمة؛ ذلك أن

الأمة الإسلامية وقعت منذ القرن الثامن الهجرى فريسة للأفكار الملتبسة والمشوهة، وأسفر ذلك عن ممارسات مغلوطة كثيرة أدت إلى الإخفاق الحضارى لهذه الأمة، وتحولها من أمة شاهدة عادلة إلى أمة مشهودة بائسة، يشهد على فشلها جميع الأمم والحضارات.

وخلصت الدورة إلى ضرورة استنهاض أسلوب جديد للتفكير يتلاءم مع منظومتنا الإسلامية ورسالتنا الحضارية، عبر إعادة تربية المسلمين سياسيًا على المفاهيم الأصيلة المستلهمة من الإسلام، وبناء الجسور بين العلوم الاجتماعية والتراث الإسلامى وليس الاكتفاء فقط بأخذ المفاهيم والمنظورات الغربية، والعمل على بناء نموذج حضارى إسلامى فى وقت بات فيه التحليل الثقافى للظواهر الدولية هو السائد والشائع بين باحثى العلوم الإنسانية على مستوى العالم ككل.

http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2005/09/article04.shtml.

٢٥ ـ انظر فى هذا الصدد:

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source: http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html.

ـ وانظر أيضًا: د. عبد الخبير محمود عطا محروس، منهجية المدرسة العربية فى العلوم السياسية: الأزمة والحل، الضرورات والمتطلبات (الجيزة، مركز الناصر صلاح الدين للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٠) ٣٢٣ صفحة، محاضرات لطلاب السنة الثالثة شعبة العلوم السياسية، مادة مناهج البحث.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، الدور المصرى فى المشروع الكونى: المشروع العربى/ الإسلامى فى مواجهة المشروع الصهيونى/ الصليبى: بين إمكانيات الفعالية ومحاولات الإلغاء (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٠).

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «تدريس العلوم السياسية من منظور التكامل المنهجى بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية (معارف الوحى)، تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا كحالة للدراسة فى: أ. د. مصطفى منجود (منسق المؤتمر ـ محرر) «نماذج عالمية فى تدريس العلوم السياسية: دروس مستفادة»، أعمال المؤتمر العلمى السنوى لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، سلسلة المؤتمرات العلمية (٢) ص ١٧١ ـ ٢٠٧.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «تدريس العلوم السياسية فى قسم العلوم السياسية/ جامعة أسيوط: الواقع الراهن ومقترحات التطوير»، فى: أ. د. أحمد الرشيدى (منسق المؤتمر ـ محرر) «تدريس العلوم السياسية فى جامعات مصر: الواقع الراهن ومقترحات التطوير»، أعمال المؤتمر العلمى السنوى لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، سلسلة المؤتمرات العلمية (٣)، ص ١٦١ ـ ٢٦٥.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «الأبعاد الحضارية فى منهاجية البحث فى: «العلوم السياسية لدى الأستاذ الدكتور حامد ربيع: الرؤية والرسالة Academic Agenda: Vision & Mission Setting، احتفالية الأستاذ الدكتور حامد ربيع، «قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، القاهرة: الأحد ٢٩ ـ الاثنين ٣٠ يونيو ٢٠٠٣. ونشرت هذه الدراسة فى: د. حسن نافعة، ود. عمرو حمزاوى (تحرير)، مشروع إحياء تراث الرواد: احتفالية حامد ربيع؛ تراث ربيع بين كفاحية العالم ومقتضيات المنهج، أعمال ندوة قسم العلوم السياسية: القاهرة

٢٩ ـ ٣٠ يوليو ٢٠٠٣، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٤) ص٦١ ـ ١٤٠.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية (دراسة في تطور الحقل)، في إطار مشروع «العلاقة بين الحضارة والثقافة والدين»، تأصيل مجال الدراسات الحضارية في فروع العلوم السياسية، نحو منظور حضاري لدراسة علم السياسة، برنامج حوار الحضارات، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، القاهرة: ٥ ـ ٦ مايو ٢٠٠٤.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «دور الجامعات في العالم العربي والإسلامي في بناء النسق الثقافي والحضاري للأمة: أسباب الفشل ومقومات النجاح: رؤية منهجية مستقبلية من منظور علاقة الدولة بالأمة»، ورقة مقدمة للمشاركة في المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: «التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل»، تحت رعاية الأستاذ الدكتور عمرو عزت سلامة وزير التعليم والبحث العلمي، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، القاهرة: ١٤ ـ ١٧ فبراير ٢٠٠٥.

٢٦ ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، إدارة الأزمات السياسية: النظرية العامة والنماذج التطبيقية: الخبرة العملية والدروس المستفادة، الطبعة الثانية (أسيوط: مطبوعات قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط. العام الجامعي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣) ٣٧٨ صفحة. انظر ص ١١٧ وما بعدها.

٢٧ ـ انظر: ناصيف حتي، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨.

٢٨ ـ بخصوص «الإطار الدولي والإقليمي للحرب الإسرائيلية اللبنانية» انظر البحوث المقدمة في محوري البيئة الدولية والبيئة الإقليمية (الاحتلال الأمريكي للعراق، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الوضع في السودان، أوضاع الخليج العربي).

29- Jon B. Alterman, Different Conflict, The Center for Strategic and International Studies (CSIS), July 14, 2006.

- Michael A. Ledeen, The Same War, The American Enterprise Institute for Public Policy Research (AEI), July 13, 2006.

- Michael Eisenstadt, Hizballah Opens a Second Front, The Washington Institute For Near East Policy, July 13, 2006.

٣٠ ـ انظر: إسرائيل ورباعي جديد.. انقلاب بالشرق الأوسط، ترجمة وقراءة: عمرو فرحات، تحرير: إبراهيم غالي.

http://www.islam-online.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/06.shtml

٣١ ـ بخصوص «إستراتيجية الحرب الإسرائيلية اللبنانية» انظر البحوث المقدمة في سائر محاور المؤتمر حول: خطط الحرب الإسرائيلية وضع الجيش اللبناني والقدرات العسكرية لحزب الله.

32- Jon B. Alterman, op.cit

- Michael A. Ledeen, op.cit

- Michael Eisenstadt, op.cit

33- http://www.islam-online.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/05.shtml.

34- http://islamonline.net/Arabic/news/2006-07/13/12.shtml.

٣٥ ـ بخصوص «المواقف الدولية إزاء الحرب الإسرائيلية اللبنانية»، انظر البحوث المقدمة فى هذا المؤتمر حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية (د. منار الشوربجى)، وموقف الاتحاد الأوروبى (د. أسامة مخيمر)، وموقف الأمم المتحدة (أ. ولاء البحيرى)، وموقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى (د. عبد الخبير عطا).

ـ بخصوص: «المواقف الإقليمية الرسمية إزاء الحرب الإسرائيلية اللبنانية»، انظر البحوث المقدمة حول الموقف المصرى من الحرب (د. حنان قنديل)، الموقف الإيرانى من الحرب (د. محمد السعيد إدريس)، الموقف السورى من الحرب (د. رضوان زيادة) والموقف السعودى من الحرب (أ. خليل العنانى).

ـ بخصوص «موقف المجتمع المدنى إزاء الحرب الإسرائيلية اللبنانية» انظر البحوث المقدمة حول المجتمع المدنى المصرى (د. ناهد عز الدين)، المجتمع المدنى العربى (د. إيمان حسن)، والمجتمع المدنى العالمى (أ. هبة رءوف).

36- http://islamonline.net/Arabic/news/2006-07/20/11.shtml.

37- http://www.islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_12/2006/08/01.shtml#

38- http://islamonline.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/07.shtml

http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle_east___north_africa/arab_israeli_conflict/57_israel_palestine_lebanon___climbing_out_of_the_abyss.pdf

39- http://www.islam-online.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/04.shtml

40- http://www.islam-online.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/04.shtml.

٤١ ـ انظر الحوار الذى أجراه معه هادى يحمد، شبكة إسلام أون لاين،

http://islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_12/2006/07/01.shtml

42- http://islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_12/2006/07/01.shtml

٤٣ ـ بخصوص: «الآثار الداخلية للحرب الإسرائيلية اللبنانية»، انظر البحوث المقدمة حول: ١ ـ تداعيات الحرب على المجتمع الإسرائيلى وكيف أثرت على إعادة النظر فى مفهوم الأمن الإسرائيلى. ٢ ـ تداعيات الحرب على التوازن الداخلى فى لبنان.

٤٤ ـ تجدر الإشارة إلى أن عدداً من كبار الصحفيين والإعلاميين والمثقفين، بينهم نقيب الصحفيين جلال عارف، وعدد من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أصدروا بياناً بعنوان «المقاومة خيارنا الإستراتيجى»، قالوا فيه: «نعرب عن تأييدنا المطلق ومساندتنا الكاملة ووقوفنا غير المشروط إلى جانب المقاومة فى فلسطين، وفى لبنان وفى العراق، ونؤكد مشروعية المقاومة فى أى بقعة من أراضينا المحتلة». وأدان الموقعون على البيان العدوان الإسرائيلى الغاشم المدعوم مباشرة من الولايات المتحدة، والدول الغربية التى تسانده بوسائل متعددة. كما أدانوا «تخاذل الأنظمة العربية المتواطئة بشكل مباشر، أو بالصمت تجاه ما يواجهه الشعب اللبنانى ومقاومته الوطنية الإسلامية الصامدة»، واعتبروا المقاومة «التعبير الأصدق» عن هذه الأمة وعن تراثها وتاريخها. وشدد البيان على أن إرادة الأمة تتجلى الآن فى المقاومة الجسورة على الأرض اللبنانية فى مواجهة آلة الحرب الصهيونية الحاقدة، التى تمارس عدوانها الوحشى على أشقائنا فى لبنان وفى فلسطين. وقال الموقعون: إن الوقائع على

الأرض فى العراق وفى فلسطين والآن فى لبنان تثبت أن النصر ممكن، وأن المقاومة يجب أن تكون هى خيارنا الإستراتيجى، ونحن نؤكد على أن حزب الله وكل حركات المقاومة الوطنية الفلسطينية والعراقية، وهم يستبسلون دفاعًا عن أوطانهم؛ إنما يخوضون فى الوقت نفسه معركة خروج الأمة من يأس الهزائم إلى عز الانتصارات».

45- http://www.islam-online.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_01/2006/07/02.shtml

٤٦ ـ انظر: أ.د. طلال عتريسى (مدير مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت)، عوامل نجاح المقاومة الإسلامية فى لبنان:

http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-May-2000/qpolitic14.asp.

٤٧ ـ بخصوص «التغطية الإعلامية للحرب الإسرائيلية اللبنانية وتحليل الخطاب السياسى لأطراف الصراع (الحرب النفسية)». انظر البحوث المقدمة فى موضوعات الإعلام الرسمى والإعلام المستقل تحليل الخطاب السياسى لحسن نصر الله، وتحليل الخطاب السياسى لفؤاد السنيورة، وتحليل الخطاب السياسى لإيهود أولمرت.

٤٨ ـ انظر: ناصيف حتى، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨.

49-http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=4392&level_id=1018

50-http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=4392&level_id=1018

٥١ ـ انظر: ناصيف حتى، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨.

52- Richard N. Haass, The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

Summary: The age of U.S. dominance in the Middle East has ended and a new era in the modern history of the region has begun. It will be shaped by new actors and new forces competing for influence, and to master it, Washington will have to rely more on diplomacy than on military might.

Source: http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html.

٥٣ ـ انظر: طارق الشيخ، «رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى يرسم مستقبل الشرق الأوسط الجديد: نفوذ أمريكى منحسر وإسرائيل تزداد ضعفًا والعنف سيد الموقف»، جريدة الأهرام، الثلاثاء غرة شوال ١٤٢٧هـ، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦، السنة ١٣١، العدد ٤٣٧٨٦.

٥٤ ـ انظر: عبد العظيم حماد، «نهاية الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط»، جريدة الأهرام، الاثنين ٣٠ من رمضان ١٤٢٧ هـ، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٦ السنة ١٣١، العدد ٤٣٧٨٥.

٥٥ ـ لقد توقع كل من ريتشارد هاس رئيس المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية وبرجنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق بأن مصير أمريكا فى العراق والآثار المترتبة على إخفاقها فى العراق ستكون مثل آثار حرب السويس على الإمبراطورية البريطانية وزوالها، ولكن الفارق الوحيد بين الحالتين هو عدم وجود بديل يملأ الفراغ الأمريكى فى المنطقة فى حين وجد البديل الأمريكى لبريطانيا وفرنسا بعد حرب السويس فورثت أمريكا التركة الاستعمارية فى الشرق الأوسط والعالم أيضًا.

56- "THE END OF AN ERA

Just over two centuries since Napoleon's arrival in Egypt heralded the advent of the modern Middle East -- some 80 years after the demise of the Ottoman Empire, 50 years after the end of colonialism, and less than 20 years after the end of the Cold War -- the American era in the Middle East, the fourth in the region's modern history, has ended. Visions of a new, Europe-like region -- peaceful, prosperous, and democratic -- will not be realized. Much more likely is the emergence of a new Middle East that will cause great harm to itself, the United States, and the world.

All the eras have been defined by the interplay of contending forces, both internal and external to the region. What has varied is the balance between these influences. The Middle East's next era promises to be one in which outside actors have a relatively modest impact and local forces enjoy the upper hand -- and in which the local actors gaining power are radicals committed to changing the status quo. Shaping the new Middle East from the outside will be exceedingly difficult, but it -- along with managing a dynamic Asia -- will be the primary challenge of U.S. foreign policy for decades to come."

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source:http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html

57- http://www.almasry-alyoum.com/article.aspx?ArticleID=34820

انظر : محمد عبد الخالق مساهل ، «رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية : النظام الحاكم فى مصر يقمع الليبراليين . . والبديل هو الاختيار بين الاستبداديين والإخوان» ، جريدة المصرى اليوم ، الجمعة ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦ ، عدد ٨٦٦ ، وانظر أصل الدراسة فى :

http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601/richard-n-haass/the-new-middle-east.html

٥٨ ـ انظر : طارق الشيخ ، «رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى يرسم مستقبل الشرق الأوسط الجديد : نفوذ أمريكى منحسر وإسرائيل تزداد ضعفًا والعنف سيد الموقف !» ، جريدة الأهرام . الثلاثاء غرة شوال ١٤٢٧ هـ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦ السنة ١٣١ العدد ٤٣٧٨٦ .

٥٩ ـ بخصوص «رؤى مستقبلية للحرب الإسرائيلية اللبنانية» . . انظر البحوث المقدمة حول مستقبل الصراع الإسرائيلى الفلسطينى ، مستقبل التوازن الإستراتيجى بين إسرائيل والعرب ، ومستقبل الثقافة السياسية بين مفاهيم السلام والتعايش والمقاومة ، نظرية الأمن القومى العربى ، مستقبل الإصلاح السياسى .

60- Ninth, terrorism, defined as the intentional use of force against civilians in the pursuit of political aims, will remain a feature of the region. It will occur in divided societies, such as Iraq, and in societies where radical groups seek to weaken and

discredit the government, such as Saudi Arabia and Egypt. Terrorism will grow in sophistication and remain a tool used against Israel and the presence of the United States and other nonindigenous powers.

-Tenth, Islam will increasingly fill the political and intellectual vacuum in the Arab world and provide a foundation for the politics of a majority of the region's inhabitants. Arab nationalism and Arab socialism are things of the past, and democracy belongs in the distant future, at best. Arab unity is a slogan, not a reality. The influence of Iran and groups associated with it has been reinforced, and efforts to improve ties between Arab governments and Israel and the United States have been complicated. Meanwhile, tensions between Sunnis and Shiites will grow throughout the Middle East, causing problems in countries with divided societies, such as Bahrain, Lebanon, and Saudi Arabia.

-Eleventh, Arab regimes are likely to remain authoritarian and become more religiously intolerant and anti-American. Two bellwethers will be Egypt and Saudi Arabia. Egypt, which accounts for roughly one-third of the Arab world's population, has introduced some constructive economic reforms. But its politics have failed to keep up.

- Richard N. Haass, The New Middle East, Foreign Affairs, November/ December 2006.

-Source:http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html

61-http://www.islamonline.net/Arabic/Doc/decision/2006/08/01.shtml

* * *